جامعة إبن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أثر إنخفاض أسعار البترول على متغيرات المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1990–2014)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

من إعداد الطالبة:

❖ سعيد زاهية

الأستاذة المشرفة:

❖ ساجي فاطيمة.

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015 –2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

إن الاعتراف بالجميل فضيلة واعتماد الشكر في التعامل حضارة فأبدأ الشكر بمن هو أهل للشكر والثناء الله عز وجل فنقول: "يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك".

وبعد أشكر الأستاذة المشرفة "ساجي فاطمة" التي شجعتني ودعمتني طيلة انجاز هذا البحث راجية من الله ان يجعل ذلك في ميزان حسناتها وأن يجازيها عني خير جزاء.

كما لا أنسى الأستاذ "عقبي لخضر" الذي مد لي يد العون وإلى جميع الأساتذة الذين درسوني وتعلمت على أيديهم في جميع الأطوار فأقول لهم شكرا على كل معلومة زودتموني بها وكل نصيحة أرشدتموني.

إهــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى "أبي" الذي

لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى "أمي" التي ذودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل

والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي: "أمين"، "رابح"، "سيد أحمد"،

"حميد"، "خالد"، وبسمة البيت "حبيبة"

إلى أهلي وعشيرتي

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه

يضيء الطريق أمامي

إلى زملائي وزميلاتي خاصة: بديعة ومنال.

إلى الأخوين خـــالد وكمـــال

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من

المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

زاهية

الملّخص

يُعد البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يُضفي عليها الصبغة الدولية وأهمية خاصة باعتباره مورد اقتصادي ناضب، تُشكل موارده المالية أهمية كبيرة في الدول العربية المنتجة له في تعظيم الإنفاق العام حيث تعتمد على عائدات الزيت الصخري كمصدر لتمويل برامجها التنموية، وتُصنّف اقتصادياتها ضمن الدول النامية على الرغم من دخول البعض منها في إطار الاقتصاديات التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها، فإنه من الطبيعي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع المحروقات من تغيرات.

و باعتبار الجزائر من أكبر الدول المنتجة للبترول في العالم فقد اعتمدت على النفط كمصدر مهم في تعزيز جهودها التنموية، ويرجع ذلك بشكل أساسي لعائداته السريعة وربحيته العالية، خاصة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986 حتى سنة 2010 ، هي محصلة لعوامل متعددة انعكست في النهاية على تقلبات حادة في أسعار البترول هبوطا وارتفاعا تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار، وتنتج آثارا اقتصادية تختلف باختلاف سلوك تلك الأسعار في السوق النفطية العالمية، خصوصا في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها ارتفاعا غير مسبوق.

فلا شك في أن الاقتصاد الجزائري أصبحت لديه علاقة تشابكية تربطه بقطاع المحروقات- خاصة منذ تأميمه- حتى أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

فأصبح ما يُعرف بالذهب الأسود، الدعامة المركزية للنشاط الاقتصادي و المموّل والمحرّك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية بالتأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكليّة و التي اختصرها كالدور عند بناء نموذج الأداء الفعّال (قياس الأداء الاقتصادي) في أربع متغيرات كما يلي: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، المربع السحري لكالدور، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات.

المحتويات **الصفحة**

شكر وتقدير

إهداء

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط 6

تمهيد 7

المبحث الأول : تسعير المنتجات البترولية 8

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البترول 8

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي لصناعة البترول 11

المطلب الثالث : طرق وآليات حساب سعر البترول ومحدداته 19

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط 25

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول 25

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول على البلدان المصدرة 28

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار البترول على البلدان المستوردة للنفط 31

المبحث الثالث: الجباية البترولية 34

المطلب الأول: ماهية جباية البترول 34

المطلب الثاني: أنظمة وعقود الجباية البترولية 35

المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية وآليات حسابها 40

خلاصة 47

الفصل الثاني: متغيرات المربع السحري لكالدور 48
تمهيد 49
المبحث الأول: النمو الاقتصادي 50
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي 50
المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي 52
المطلب الثالث: النظريات ونتائج النمو الاقتصادي 56
المبحث الثاني: الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة 59
المطلب الأول: مقومات التضخم وأسبابه 59
المطلب الثاني: مفاهيم حول البطالة **64**
المطلب الثالث: آليات علاج التضخم والبطالة 69
المبحث الثالث: ميزان المدفوعات 73
المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات 73
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات 75
المطلب الثالث: آليات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات 79
خلاصة 83
الفصل الثالث:أثر انخفاض أسعار البترول على متغيرات المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1990–2014) 84
تمهيد 85
المبحث الأول: تقلبات الجباية البترولية في الجزائر 86
المطلب الأول: مراحل التقلبات الجبائية البترولية 86
المطلب الثاني: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية 89
المطلب الثالث: تغييرات أسعار البترول في الجزائر 94
المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي 98
المطلب الأول: ماهية النموذج ومراحل بنائه 98
المطلب الثاني: الارتباط الخطي البسيط 101
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات. 105

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر 108
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية..... 108
المطلب الثاني: تقدير النماذج..... 115
خلاصة..... 120
الخاتمة..... 121
قائمة المصادر والمراجع..... 126
قائمة المصطلحات..... 134

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الاحتياطي العالمي من البترول	13
1-2	إنتاج البترول في العالم	15
1-3	الاستهلاك العالمي للنفط	17
1-4	الطلب العالمي للنفط الخام	22
1-5	العرض العالمي للنفط	24
1-6	الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة	37
1-7	طريقة دفع الإيجار	41
1-8	حساب الإتاوة والإنتاج.	42
1-9	نسب الرسم على الدخل البترولي.	43
3-1	حصيلة الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر من 1980 - 1999	86
3-2	حصيلة الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر 2000-2016	88
3-3	ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة من 1985-1990	90
3-4	تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة من 1985 إلى 1990	91
3-5	أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 1980 إلى 2016	95
3-6	تغيرات سعر البترول ومكونات المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1990- 2014)	109
3-7	دراسة العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي وأسعار البترول	116
3-8	دراسة العلاقة الارتباطية بين البطالة وأسعار البترول.	117
3-9	دراسة العلاقة الارتباطية بين التضخم وأسعار البترول	118
1-10	دراسة العلاقة الارتباطية بين الميزان التجاري وأسعار البترول	119

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	روسيا – نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	26
1-2	أسعار الصرف لفترة 2011 – 2014.	28
1-3	الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط.	29
1-4	مؤشرات أسواق الأسهم.	29
1-5	تعديل رصيد المالية العامة غير النفطي والخسائر الخارجية	30
1-6	المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط 2015.	31
1-7	تعديلات أرصدة المالية العامة 2015.	32
1-8	أنظمة الجباية البترولية.	40
1-9	حساب ICR	44
2-1	عرض بياني لميزان المدفوعات	77
2-2	علاقة الدخل بالاستهلاك.	81
3-1	الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر من 1980 – 1999	87
3-2	حصيلة الإيرادات الجبائية في الجزائر من 2000 إلى 2016.	88
3-3	لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة من 1985-1990	90
3-4	لتطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة من 1985 إلى 1990	91
3-5	تطور مديونية الجزائر وخدمتها	92
3-6	أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 1980 إلى 2015	97
3-7	الأشكال الانتشارية.	102
3-8	الاختبار الذاتي للأخطاء (Drbin Watson)	106
3-9	دراسة استقرارية سلسلة سعر البترول "Y"	110
3-10	دراسة استقرارية سلسلة سعر البترول "Y" بعد إجراء الفروقات	111
3-11	دراسة استقرارية السلسة " X1 " (النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام)	111

3-12	دراسة استقرارية السلسة " X1 " بعد إجراء الفروقات	112
3-13	دراسة استقرارية السلسة "X2" (البطالة)	112
3-14	دراسة استقرارية السلسة "X2" (البطالة) بعد إجراء الفروقات	113
3-15	دراسة استقرارية السلسة "X3" (التضخم)	113
3-16	دراسة استقرارية السلسة "X3" (التضخم) بعد إجراء الفروقات	114
3-17	دراسة استقرارية السلسة "X4" (رصيد الميزان التجاري)	114
3-18	دراسة استقرارية السلسة "X4" (رصيد الميزان التجاري) بعد إجراء الفروقات	118

المقدمة

يعتبر النفط–الذهب الأسود– سلعة استراتيجية للتجارة الدوليّة ومادة حيوية أساسية للصناعة والحركة، فهو العمود الفقري للاقتصاديات الحديثة، يُؤثر بدوره في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه المادة الناضبة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فقط تكفي صدمة بترولية واحدة لتشل اقتصاديات قائمة أو تُنشأ حركة فاعلة في الاقتصاد لتصل بذلك إلى إحداث فجوة في العلاقات الاقتصادية الدوليّة.

واجهت الجزائر صعوبات كثيرة لتنظيم اقتصادها منذ الاستقلال، وكان لابد من تدعيم هذا الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي حيث تبنت السياسات التنمويّة القائمة على الإيرادات البترولية بالدرجة الأولى، خاصة فترة السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين، وذلك باستخدام الفوائض الماليّة المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخليّة والخارجيّة، إلّا أنّ ما تعرضت له السوق البترولية العالميّة من هزات متتالية بداية من سنة 1986 حتى سنة2007، نتيجة تأثرها سلباً و إيجاباً بعوامل متعددة انعكس في النهاية على أسعار البترول هبوطاً وصعوداً وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، ترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري، الذي يُعتبر من الاقتصاديات الأكثر تأثيراً بتقلبات أسعار البترول.

فأصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة لاسيما فيما يتعلق بإحداثيات المتغيرات الاقتصادية الكبرى التي تشكل معالم السياسة الاقتصادية و أهدافها التي تسعى لتحقيق الرفاهية العامّة، وقد جرى العرف تقليدياً على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أقطاب تُعرف بالمربع السحري لكالدور KALDOR.

وذلك بالوقوف على وضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم، حتى نتمكن من إعطاء نظرة تحليليّة عن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلّي.

انطلاقا ممّا سبق كون الاقتصاد الوطني –الجزائر– اقتصاد ريعي، تستجيب توازناته الاقتصادية الكليّة لأي تغيّر في أسعار النفط، سنقوم بطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تتأثر متغيرات المربع السحري لكالدور في الإقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار البترول؟

ومن أجل الإحاطة و الإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي أهمية و خصائص المنتوج البترولي؟ وفيما يتمثل بعده الاقتصادي؟
- ما المقصود بالمربع السحري لكالدور؟

- ما حقيقة التقلبات الجباية البترولية في الجزائر؟ وكيف يمكن للأسعار البترولية أن تُؤثر على أهم المؤشرات الاقتصادية الكبرى؟

فرضيات البحث:

- لأسعار البترول تأثير قوي على أهم المؤشرات الاقتصادية لكالدور – في الجزائر– باعتبار أنه مورد اقتصادي وسلعة استراتيجية لا يمكن منافسته مستقبلاً.
- المربع السحري هو إحدى أهم الوسائل المعبّرة عن مثولية الاقتصاد ونجاعته نظرا لوجود علاقة قوية/طردية بين أسعار البترول ومتغيرات هذا الرباعي.
- حقيقة تقلبات الجباية البترولية في الجزائر هي حقيقة واقعية تتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط بالزيادة أو النقصان، و التي تحرّك الاقتصاد الوطني بتفاعل توازناته الكلية (المختارة في الدراسة) مع هذه التقلبات .

المنهج المستخدم:

تُبنى الرؤية العلميّة في مختلف المواضيع محل الدراسة على المنهج العلمي القائم على الدراسة والتحليل لجميع المتغيرات والعوامل المرتبطة بإشكالية البحث.

لذا بغيّة في جعل الموضوع محل الدراسة أكثر استيعابا من جميع جوانبه، ارتأينا استعمال المناهج المعتمّدة في الدراسة القياسيّة، حيث اعتمدنا على المنهج التحليلي والوصفي باستخدام البيانات والإحصاءات من أجل الوقوف على أبرز نقاط الموضوع.

حدود الدراسة:

لا يختلف اثنان على أن العلم بحر ونظرًا لاتساع جوانب الموضوع محل الدراسة ارتأينا تحديده زمنيًا ومكانيًا.

- الحدود المكانية: تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على دولة الجزائر.
- الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية2016 .

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذا الموضوع على:

- البحث المكتبي وذلك يتناولنا لبعض الكتب، مذكرات التخرج، مجلات...إلخ.
- شبكة الانترنيت (المواقع الإلكترونية).
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالموضوع.
- البرامج الإحصائية مثل: SPSS ,EVIEWS ..

أسباب دراسة الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب و دوافع موضوعية وذاتية، منها:

- **الأسباب الموضوعية:**

* الأهمية العالميّة البالغة لمادة النفط، وهذا ما تناوله الاقتصاديون سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة له.
* اعتباره مورد اقتصادي ناضب لابد من إحراز رُؤية مستقبلية لهذا المصدر الطاقوي.
* اعتماد الجزائر على منتوج استراتيجي وحيد، وكل تغيّر في مداخيل الخزينة العموميّة و بالتالي تأثر التوازنات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.
* محاولة ربط أسعار البترول بمتغيرات المربع السحري لكالدور كونه من أهم النماذج التي توضح المشهد العام لوضعية التنمية في البلد محل الدراسة.

- **الأسباب الذاتية:**

* الميول و الرغبة في معالجة هذا النوع من البحوث.
* قابيلة الموضوع للدراسة والبحث والمناقشة.
* الوقوف على محاولة الخروج من التبعية النفطية وتحرير الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

نظراً للأهمية التي يكتسبها قطاع المحروقات أدى إلى التسابق الشديد بين القوى العظمى للسيطرة عليه، ممّا نجم عنه العديد من الصراعات و النزاعات في العالم، لذلك رأى الباحث أن يختار هذا الموضوع لأنه لا يخفى أن البترول هو العجلة المحرّكة للاقتصاد الجزائري، وكذا كثرة الاهتمام بهذا الموضوع نظرًا

للانخفاض غير المسبوق في أسعار البترول ممّا هدد اقتصاد البلاد و كيانها حتى أصبح موضوع وحديث الساعة.

أهداف دراسة الموضوع:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول الأهداف التالية:

- التعرف على الأهمية الاقتصادية للصناعة البترولية في العالم.
- التطرق إلى متغيرات المربع السحري لكالدور كأبرز مؤشر لفاعليّة الأداء الاقتصادي.
- اكتشاف طبيعة العلاقة بين قطاع البترول و مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- توضيح أهمية الإيرادات البترولية لأي الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

لإثراء الموضوع تم الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت في محتواها الجوانب المختلفة لموضوعنا، نذكر منها:

- رسالة ماجستير للطالبة زيتوني هوارية "أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات "دفعة 2010-2011، تنطوي حول مدى تأثر ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار البترول حيث تم التوصل إلى أن ميزان المدفوعات يؤكد الحساسية الشديدة تجاه أسعار البترول، مما يستوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج البترول فالتوازنات الداخلية والخارجية مرتبطة بأسعار البترول، فعندما تتحسن الأسعار يتحقق التوازن الداخلي والخارجي والعكس عند تدهور الأسعار، فرؤوس الأموال التي توفرها الإيرادات البترولية ليست عائدا كافيا لتحقيق التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمستوى المعيشي للأفراد.
- رسالة ماجستير للطالبة قنادزة جميلة"الجباية البترولية في الجزائر "دفعة 2010-2011، تناولت مدى تأثير الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري، حيث تم استخلاص أن القطاع البترولي يُساهم بصورة مباشرة في الناتج الداخلي الخام و بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى وعليه فإن اتباع استراتيجية التصنيع من خلال نموذج" الصناعات المصنعة " بالارتكاز أساس على مداخيل الجباية البترولية يُؤدي إلى عرقلة التنمية و فشل سياسات التصنيع المنتهجة لمجرد حدوث أي اختلال في السوق البترولية.
- رسالة ماجستير للطالب ميهوب مسعود" دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري"دفعة 2011-2012، حول مدى تأثير تقلبات أسعار البترول

على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1986-2010، إذ بينت الدراسة أن الثراء النفطي في الجزائر هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية كنمو الناتج الداخلي الإجمالي والاحتياطيات...، أي أن المؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة، وهو ما تأكده حصيلة باقي القطاعات.

صعوبات البحث:

- قدم المراجع في المكتبة الجامعية.
- ندرة وجود دراسة متناولة للمربع السحري لكالدور.
- عدم إمكانية الحصول على إحصائيات و معطيات جديدة خاصة للسنوات 2015 و2016.

الكلمات المفتاحية:

أسعار البترول، المربع السحري لكالدور، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

عرض خطة البحث:

قمنا بتقسيم موضوعنا إلى 03 فصول:

الفصل الأول: تناولنا تسعير المنتجات البترولية، أسباب تقلبات أسعارها والإيرادات المنجزة عنها وهذا ضمن الإيطار النظري لتقلبات أسعار البترول.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى النمو الإقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات كأربعة أقطاب أساسية في تشكيلة المربع السحري لكالدور.

الفصل الثالث: عملنا على تبيان أثر انخفاض أسعار البترول على متغيرات المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1990-2014) من خلال نموذج EVIEWS 8.

الفصل الأول

الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط

تمهيـد:

لقد فرض البترول نفسه كسلّعة استراتيجية بقوة منذ الحرب العالميّة الأولى ليتعزّز دوره مع الوقت فاتخذت منظمة الـ OPEP قرارين مهمين لتغيير مجرى صناعة البترول العالميّة كان من نتائجها ظهور مصطلّح "أزمة الطاقة" إثر حرب أكتوبر سنة 1973 حيث تحقق ما يسمّى بالظفرة البترولية، حيث خلص الأول منها إلى انفراد المنظمة بتسعير البترول الذي تنتجه من أراضيها بعدما ظلّت الشقيقات السبع تؤدي هذه المهمة نحو 50 سنة، أما الثاني فهو القرار الذي قام باتخاذه وزراء البترول العرب و الذي يتضمن تخفيض ضخ بترول أراضيهم إلى الدول التي ساندت الكيان الصهيوني في حرب أكتوبر بل و حجبه نهائيّا عند الضرورة.

أدّى تزامن هذين القرارين إلى تحوّل جذري وهيكلي في السوق البترولية العالميّة بصفة عامّة، فنجم عنهما الارتفاع المفاجئ و الحادّ لسعر البترول حيث ارتفع من 4 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى أكثر من 12 دولار في مطلع سنة 1974 ومن هذا المنظور نقوم بطرح التساؤلات التالية:

ما المقصود بالمنتوج البترولي؟ ما الأسباب المؤدية إلى تقلب أسعار البترول؟ وكيف تتم الجبايّة البترولية؟

و للإجابة على هذه التساؤلات تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأوّل: تسعير المنتجات البترولية

المبحث الثاني: تقلبات أسعار البترول

المبحث الثالث: الجبايّة البترولية

المبحث الأول: تسعير المنتجات البترولية

لقد تطورت استعمالات البترول مع التقدم الحضاري للإنسان إذ حفر أدوين درايك* أول بئر نفطية في مدينة توتسفيل TUTISVILLE في نيسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1857 رغم أن أول بئر للبترول تم حفرها في الصين في القرن 4 م حسب ما رواه ماركوبولو** في القرن 13 م.

ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساسيات حول البترول وطرق تسعيره

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البترول

يعتبر البترول مادة هامة بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البترول ومفاهيم عامة حوله.

1-تعريف البترول: البترول و النفط كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث أن البترول هو مصطلح لاتيني petroléum و معناه زيت الصخر[1]، والنفط هو مصطلح فارسي NAPHTA وتعني قابلية السريان[2] .

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما[3] .

2-أهمية البترول:

تقوم الحضارة المعاصرة في معظم جوانبها على النفط ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة استراتيجية لها أهمية اقتصادية كبيرة بل كونه أمثل مكانة سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

1.2- الأهمية الاقتصادية: يعتبر النفط مصدر رئيسي للطاقة التي تعتبر أحد عناصر العملية الإنتاجية وهو مادة أولية أساسية في الصناعة التي تعتبر نشاطا واسعا من حيث الاستخراج و التحويل و بذلك تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التل تعتمد على المنتجات النفطية

---

* **أدوين درايك: Edwine drake: ولّد في 29مارس1819 ذو جنسية أمريكية هو أول من اكتشف البترول**

** **ماركوبولو marcopolo: ولد في 15سبتمبر1254 في البندقية بإيطاليا وتوفي في 8يناير1324، باحث و مكتشف و رحال.**

[1]-محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1983، ص8

[2]- مقالة بعنوان "**البترول: علميا وجيولوجيا وكيمياويا**" ، ،مأخوذة من الموقع الالكتروني

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/MElmiah12/BetrolGeo/sec01.doc_cvt.htm

أطلع عليه يوم 03-11-2015 على الساعة 19:38

[3]- أحمد محمدمندور، أحمد رمضان نعمة الله ،" **اقتصاديات الموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة** "، مصر ، 1995 ،ص ص 151- 152

مثل الصناعات البتروكيماوية غرارا على ذلك فهو مصدر للإيرادات بالنسبة للدول المنتجة و المصدرة له حيث شكلت نسبة مساهمة البترول في الإيرادات الحكومية لمجموع الدول العربية لسنة 2006 نسبة 73.5 %[1] أي ما يعادل 4.9 مليار دولار و بذلك فهي أهم سلعة في التبادل التجاري نظرا لتداوله في كل دول العالم مما أدى إلى تواجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية التي من خلالها تم تنشيط الأسواق المالية .

2.2– الأهمية الاجتماعية: للبترول أهمية في ضمان سير قطاع المواصلات الذي يعتبر أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر وذلك باستعمال مشتقاته كطاقة ضرورية مثل: البنزين وكأدوات ومنتجات مثل: البلاستيك والأسمدة ونظرا لكبر الشركات البترولية فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة وتفعيل النشاط الاجتماعي مثل: تمويل مراكز البحث العلمي والأنشطة الرياضية.

3.2–الأهمية السياسية: يشار إلى البترول على أنه أساس السلام في العالم نظرا لأهميته في وضع القرار السياسي وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ. فهو لا يتوفر في بعض الدول الصناعية في حين أنه يجعل من الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تسعى جاهدة للحصول عليه بشتى الطرق حتى بإقامة الحروب فقد قال وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر* "النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم"[2] وتسبب في عدة حروب منها: الحرب العراقية الإيرانية 1980، حرب الخليج 1990 وحرب العراق 2003. واستعمل كسلاح ضغط في حرب 1973من طرف الدول المنتجة العربية في حين اتخذته كذلك منظمة الأمم المتحدة عقوبة اقتصادية على العراق وذلك من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.

[1]– حمادي نعيمة ،" **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986 – 2008**" ، مذكرة ماجستير سنة 2008 – 2009 ، ص 08.

* **هنري كيسنجر**: وزير خارجية أمريكي سابق

[2]– حمادي نعيمة ، "**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986–2008**"، مرجع سابق، ص10.

4.2- الأهمية العسكرية: إن الاستهلاك العالمي العسكري للنفط يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب[1]، حيث يعد الهيروسين أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية.

3-خصائص البترول:

للنفط خصائص يؤخذ بها لمعرفة نوعيته نذكر منها ما يلي:

1.3- درجة الكثافة النوعية: تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام وتقاس بوحدة معد البترول الأمريكي "American Petroléum Institute"API حيث:

$$\text{API} = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^\circ \text{ف}} - 131.5$$

ونعني به نسبة وزن حجم عادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعامل درجتها الحرارية أي درجة حرارة المادة المينة و الماء والتي تتراوح ما بين 1-60 درجة. حيث تصنف درجات الكثافة النوعية للبترول إلى ثلاثة أصناف عادة هي كالآتي:

- الدرجات العالية: وهي رمز البترول الخفيف وتكون مدى الدرجات النوعية من 35 درجة فما فوق.
- الدرجات المنخفضة: وهي رمز للبترول الثقيل وتكون مدى الدرجات النوعية من 28 درجة وما دون.
- الدرجة الوسطى: وهي رمز للبترول المتوسط وتكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28 و35 درجة[2].

2.3- نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيع مرتفعة).

[1]- زيتوني هوارية،"**أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابن خلدون تيارت ،سنة 2010-2011، ص 06.

[2]-مشدن وهيبة،" **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص 22.

3.3– نقطة الانسكاب: إن نقطة الانسكاب مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط وترتبط نسبة المادة الشمعية في تركيبه فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولوم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه. ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4.3– نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه، وتنخفض بذلك جودته[1].

4–مقاييس النفط: إن قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم.

أ– حسب الحجم : وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل و التي تعادل 42 غالون أي 159 لترا و يقاس كذلك بالمتر المكعب و يعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

ب– حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن و فيها حوالي 07 براميل من النفط[2] وتشمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل ويساوي 1006 كغ
- الطن المتري ويساوي 999 كغ
- الطن القصير و يساوي 906 كغ

المطلب الثاني : البعد الاقتصادي لصناعة البترول

قال السياسي الفرنسي كليمنصو* George clemenceau "قطرة بترول تعادل قطرة دم" وهذا دليل على أهمية البترول الذي يحتل المرتبة الاولى عالميا كمصدر للطاقة و أهم البضائع في العالم .

وتجدر الإشارة إلى أن 60 % من مخزون العالم من البترول يتواجد في الشرق الأوسط وحوالي 62 % في الخمس الدول التالية (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران) وهذا ما أدى بوستن تشرشل** إلى قول "إن من يملك بترول الشرق الأوسط يستطيع أن يحكم العالم".

---

[1]– محمدأحمد الدوزي ، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

[2]– حمادي نعيمة،" **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986–2008**"، مرجع سبق ذكره،ص6

*** جورج بنجامين كليمنصو georges benjamin clemenceau** : (**1841–1929**) **رجل دولة فرنسي وطبيب وصحفي**

*** * وستن تشرشل: وزير الدفاع في الحرب العالمية الأولى ووزير في الحكومة البريطانية1940**

البترول في العالم: يقدر عدد آبار البترول في العالم طبقا لإحصائيات محلية البترول والغاز لعام 2006 حوالي 47500 بئر منها 3500 في الو.م.أ وحدها، و يتم تصنيف الآبار إلى نوعين: آبار عملاقة والتي يزيد مخزونها عن اكتشافها عن 500 مليون برميل. وماعدا ذلك تعتبر آبار عادية إذ يوجد 507 بئر عملاق في العالم فقط، ولهذه الآبار أهمية كبرى، فهي تنتج ما يوازي 60% من الإنتاج العالمي وتحتوي على 265 من مخزون البترول في العالم، ورغم حجم الاستثمارات المخصصة للتنقيب عن البترول وتعاظم التكنولوجيا المستخدمة عن مثيلاتها في فترات سابقة، إلا ان الاكتشافات البترولية في تناقص مستمر منذ أوائل ستينات القرن العشرين وحتى الآن، كما أن التوقعات المستقبلية للاستكشافات تستمر في التناقص و يقدر حجم البترول المتوقع اكتشافه حوالي 435 مليون برميل[1].

1- الاحتياطي البترولي العالمي:

وهو الثورة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي و التقني و تتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة[2] في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة و مستويات الأسعار لهذه المادة.

1.1- أنواع الاحتياطي:

يمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي[3]:

أ- الاحتياطي المؤكد (الثابت): و هو عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها، و تصل نسبة الاحتمال إلى 90%.

ب- الاحتياطي المحتمل: إن الاحتياطي المحتمل يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد، ويقدر احتماله ب 50%.

ج- الاحتياطي غير المكتشف: هو عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليه من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها. لتحديد كميات الاحتياطي الموجود فيها، ويقدر احتماله ب 10% والجدول التالي يوضح لنا الاحتياطي العالمي من البترول:

---

[1]-قديري قويشح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة شلف ، سنة 2008-2009 ، ص 17.

[2]-حافض البرجاس،"**الصراع الدولي على النفط العربي**" ، بيسان للنشر ، بيروت، الطبعة1 ، سنة 2000 ، ص 23.

[3]- حسن عبد العزيز حسن، "**اقتصاديات الموارد**" ، زهراء الشرق، مصر، سنة 1996، ص ص 360-361.

الجدول (1-1): الاحتياطي العالمي من البترول

الوحدة مليار برميل/اليوم

السنوات / المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	264.5	265.4	265.9	265.8	265.8
سوريا	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	142.3	141.4	145.3	145.3	145.3
قطر	25.5	25.3	25.2	25.1	25.2
ليبيا	47.1	48.0	48.5	48.4	48.4
مصر	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
إجمالي الدول العربية	710.8	711.6	712.7	712.4	712.8
دول الأوبيك العربية	690.9	691.5	696.4	969.0	696.2
الأوبيك	995	1000	1007.6	1007.9	1008.3
إجمالي العالم	1231	1241.6	1266.8	1281.9	1292.99

المصدر: OAPEC, Rapport Annuel, 2015, p8

من خلال الجدول نلاحظ أن تقديرات الاحتياطي تتميز بالكثير من التباين، إذ قدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أن احتياطات دول الأوبيك في نهاية 2014 قدرت بـ 1008,3 مليار برميل تتركز حوالي ¾ منها في الدول العربية، وخاصة في السعودية كما بين الجدول مقدار الاحتياطي فيها بـ 265.8 مليار برميل في نهاية 2014 .

2-الإنتاج البترولي ومراحله:

يعتبر الإنتاج البترولي ذلك النشاط الصناعي المتنوع في مراحله ومجالاته، وهي كغيرها من النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، تمر بالعديد من المراحل، وتعرف الصناعة البترولية على أنها " مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"[1].

1.2- مراحل الإنتاج النفطي[2]: تنطوي دورة إنتاج النفط على المراحل التالية:

أ-مرحلة البحث و التنقيب: تعد أولى مراحل الإنتاج و الهدف منها معرفة تواجد الثورة البترولية و تحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا وكذلك تقدير كمياتها و أنواعها.

ب-مرحلة الاستخراج (الإنتاج) النفطي: وفيما يتم استخراج النفط من باطن الأرض إلى السطح وهنا يكون جاهزا للتسويق وتسمى هاتان المرحلتان السابقتان بالصناعة الاستخراجية النفطي.

ج- مرحلة النقل البترولي: تهدف إلى نقل النفط الخام من مراكز إنتاجه إلى مناطق تكريره أو تصديره أو استهلاكه و يتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل لنقل النفط بأنواعها البرية والبحرية.

د- مرحلة التكرير أو التصفية النفطية: هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة ، يطلق على هذه المرحلة بمرحلة الصناعة التحويلية لأنها بمثابة غربلة لمادة النفط.

هـ- مرحلة التسويق والتوزيع : تهدف إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله و استهلاكه القريبة و البعيدة على مختلف النطاقات .

و- مرحلة التصنيع البتروكيماوية : من خلال هذه المرحلة يتم تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة و متنوعة وهذه المرحلة لا تعتبر ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية والانفعال فيما بين تلك المراحل.

---

[1]- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2]- رقيق فاطمة الزهراء وآخرون، "**أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، سنة 2014- 2015ص55 .

وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج البترولي العالمي حسب المناطق:

الجدول (2-1) : إنتاج البترول في العالم

الوحدة ألف برميل/اليوم

السنوات / المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	2324	2564	2652.5	2797	2794
البحرين	182	190	173	197	202
تونس	78.8	70	66.8	62.7	55.5
الجزائر	1190	1162	1203	1203	1193
السعودية	8170	9310	9760	9640	9701
سوريا	387	330	170	31	10
العراق	2395	2395	9653	2942	3110
قطر	733.4	734	736	724	703
الكويت	23121	2658.7	2967.6	2921.6	2866.8
ليبيا	1495	589	1454	993.3	480
مصر	560	566	570	579.6	593.4
إجمالي الدول العربية	21402.4	22069.3	23515.6	23216.1	22834.1
دول الأوبيك العربية	18583.5	19377.2	21435.1	21220.9	20847.8
الأوبيك	29258.8	30322.2	32433.9	31603.5	30878.0
إجمالي العالم	71951.8	72506.6	73556	74941	76224

المصدر: OAPEC, Rapport Annuel, 2015, p28

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع الإنتاج من البترول وصل إلى 30878 ألف برميل يوميا في دول الأوبيك سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على البترول في السنوات الأخيرة وأيضا وجود نسبة احتياطي كبيرة في هذه الدول، فيما أخذت الدول العربية الأعضاء في الأوبك أكبر نصيب من الإنتاج . بينما تنتج دول الأوبك ما يفوق 45% من الإنتاج الإجمالي العالمي .

3- الاستهلاك البترولي :

إن الاستهلاك البترولي العالمي يتجه نحو الارتفاع نتيجة ارتفاع معدل النمو العالمي وزيادة التصنيع في الدول الكبرى إلى جانب بروز دول جديدة مستهلكة كالهند والصين حيث بلغ استهلاك الدول العربية فقط سنة 2014 حوالي 6707,6 ألف برميل يوميا بعدما كان لا يتجاوز 6655,3 ألف برميل سنة 2013، وتستحوذ الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الو.م.أ على أكبر نسبة من الاستهلاك العالمي للبترول وبلغ استهلاك دول الأوابك سنة 2014 ما يقارب 5654,2 ألف برميل يوميا من مجموع الاستهلاك العالمي اليومي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (3–1) :الاستهلاك العالمي للنفط*.

الوحدة ألف برميل/اليوم

السنوات / المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014
الإمارات	325.2	323.6	340.5	426.6	407.0
البحرين	27.5	25.6	28	28.6	29.3
تونس**	91.4	85.3	88.9	89.7	92.5
الجزائر	481.1	468	420	416.2	425.8
السعودية**	2019.7	2116.7	2227.1	2271.8	2375.3
سوريا**	314.2	299.5	225.8	228.7	184.1
العراق	548.6	603.2	647.5	969.0	636.1
قطر**	92.3	102.9	113.4	105.9	116.5
الكويت	337.9	298.0	290.8	313.9	291
ليبيا	358.5	246.5	253.1	232.1	257.3
مصر	747.7	740.9	767.2	819.0	839.3
الأوبيك	5344.2	5310.2	5402.7	5628.5	5654.2
الدول العربية الأخرى**	973.8	998.7	1041.2	1026.8	1053.4
إجمالي الدول العربية	6318.0	6308.9	6443.9	6655.3	6707.6

المصدر: OAPEC, Rapport Annuel, 2015, p66

*: يشمل استهلاك المشتقات النفطية والاستهلاك المباشر للنفط الخام

**: بيانات عام 2014 تقديرية

4- التكاليف والريوع البترولية[1]:

إن الثروة الطبيعية التي من الله بها على عباده لا يعاد إنتاجها وهذا ما يميز الصناعات المنجمية عن غيرها.

1.4- التكاليف: يتميز البترول عن غيره من المنتجات بصفة النفاذ، التجانس، التنوع، الطبيعة الدولية والتنموية لذلك تتعدد تكاليفه باختلال مراحل إنتاجه.

أ- تكاليف البحث والتطوير والتنمية: وهي جميع ما ينفق على نشاطات البحث والتنقيب على هذه الثروة وكذلك على تنميتها و تطويرها و هي تشمل تكاليف البحث والتنقيب من جهة وتكاليف التنمية والتطوير من جهة أخرى .

ب- تكاليف الاستغلال : يتميز استغلال الثروات الباطنية بمردودية متناقصة عبر الزمن ، وتكاليف متزايدة و تتناقص المردودية إذا توافر شرط كثافة الاستخراج ،أما ارتفاع معدل الاستخراج فإنما حتما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية و المتوسطة للإنتاج كارتفاع تكاليف وسائل الإنتاج.

ج- التكاليف التقنية للإنتاج: تتداخل تكاليف البحث و التطوير و الاستغلال فيما بينها إلى مجموع احتياطات الحقل البترولي لتعطي التكلفة التقنية للإنتاج ، حيث نجد أن التكاليف التقنية للإنتاج لمنطقة الشرق الأوسط تتراوح ما بين 1 دولار إلى 4 دولار وهذا أقل بكثير من التكلفة التب توصلت إليها الو.م.أ و التي وصلت إلى 9 دولار للبرميل .

2.4- الريوع البترولية: هناك ثلاثة أنواع من الريوع في قطاع البترول و التي تحدد وفقا لشروط الإنتاج والتوزيع و هي كالآتي:

أ- الريع التفاضلي: نتيجة لاختلاف مناطق إنتاج البترول في العالم نجد أن هناك ثلاثة أنواع للريع التفاضلي و هي كالآتي :

- الريع الخصوبة: إن كل حقل ينفرد بمميزاته الخاصة ، فنفس الكمية من المال المستثمر في حقلين مختلفين تعطي كميات مختلفة من المنتوج. وهذا التفاضل يفسر بالتغيير الطبيعي للخصوبة في الحقول البترولية.
- ريع الموقع: وهو ناتج عن المسافة التي تفصل حقول البترول عن أسواقها ، أي أن تكلفة النقل هي التي تعبر عن هذا النوع من الريع ، فالأسواق الأوروبية تفضل الجزائر و ليبيا نظرا لقرب المسافة.

[1] -كنوش عاشور ،"**الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 10.

– ريع النوعية: هو الريع الناتج عن اختلاف نوعية البترول، فنسبة الكبريت في البترول وكثافته تتحكم وتؤثر في سعر برميل البترول.

ب– الريع الاحتكاري : يمثل المبالغ المدفوعة من مستغل الثروة البترولية للطرف المالك للأرض وهذا ما يسمى بتكلفة الإتاوة .فيجب أن يدفع الريع منذ بداية العملية الإنتاجية أي منذ عملية الاستخراج إلى غاية نصوب الثروة و هو يتناسب طرديا مع الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان .

ج– ريع الندرة: كل ما يتواجد من البترول في الطبيعة محدد في كميات معينة ، طبقا لما يتوفر و يتوقع من مستويات التكلفة و المعرفة التقنية. فكل ما يستخرج من البترول لا يمكن تعويضه إلا بجهود استكشافية جديدة. فلا يصح القول أن في ظروف المنافسة الكاملة يتساوى سعر البترول الخام مع التكلفة الحدية للإنتاج و ذلك نظرا للمخاطر التي تصاحب الصناعة البترولية. فسعر البترول لابد أن يكون مرتفعا بما يسمى ريع الندرة، فيجب إضافة تكلفة ضمنية للتكاليف الحدية للإنتاج نتيجة لصفة النافذية التي يتميز بها البترول.

المطلب الثالث: طرق وآليات حساب سعر البترول و محدداته

بما أن النفط سلعة استراتيجية هامة فإنه من الضروري التطرق إلى أنواع أسعاره ومحدداته.

1– تعريف سعر البترول:

يعرف سعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و مناخية و سياسية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

2– أنواع أسعار النفط:

هناك عدة مصطلحات سعرية في السوق البترولية حيث تستخدم كأداة تقييمية لسعر السلعة البترولية في المختلفة و في مي يلي سنذكر أبرزها:

1.2– السعر المعلن POSTED PRICE: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق البترولية و قد ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الو.م.أ من قبل شركة ستاندار أويل standared oil [1] ويبقى معتمدا إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن الماضي

[1]– محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره ،ص ص 196، 200

ليحل محله مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي نتيجة ظهور شركات بترولية مستقلة إلى جانب الشركات الاحتكارية التي اخذت تبيع بترولها الخام بتقديم تخفيضات[1] .

2.2– السعر المتحقق "الحقيقي" Actuel Price : بدأ العمل بهذا السعر في بداية الستينات، إذ يعبر السعر الحقيقي عن الشراء الحقيقي لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستغلال خام ، منصوص عليه في العقد والمدفوع فعلا و يسمى أيضا بسعر التحويل، سعر التوقف أو السعر المحاسبي وذلك عندما تتنازل شركة لشركة أخرى عن كمية البترول الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك و يسمى بسعر التنازل[2] وبمعنى آخر "هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري"[3] .

3.2– السعر المرجعي أو سعر الإشارة Reference Price : ظهر هذا النوع في فترة الستينات وهو سعر يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر الفعلي و يحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوة المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت و تكلفة الحمولة إلى السعر المعلن وثم العمل به بين الدول المنتجة البترولية و الشركات البترولية العالمية و على أساسه تحسب حصيلة الجباية البترولية و اقتسام العوائد فيها[4]. وبمعنى آخر "هو متوسط بين السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات ويمكن أن يعتبر أيضا السعر المعول عليه[5] .

4–2 سعر الكلفة الضريبية Tax Cost Price : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل و الربح العائد للدول البترولية، و يتم العمل بهذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شرائه منها[6]، إذن هذا السعر يمثل الكلفة التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام[7].

5–2 السعر الفوري أو الآتي Spot Price: ظهر هذا النوع في أواخر السبعينات وهو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا أو آنيا في الأسواق البترولية الحرة نتيجة الاختلال بين العرض و الطلب، وحسب

1– زيتوني هوارية،"**أثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات**"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

3– رقيق فاطمة الزهرة وآخرون، "**أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

3– زيتوني هوارية،" **أثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات** "، مرجع سابق ، ص 59.

4– رقيق فاطمة الزهرة وآخرون،"**أثر تغير أسعار النفط على النمو الإقتصادي**"، مرجع سابق ، ص 41.

5– زيتوني هوارية، "**أثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات**"، مرجع سابق، ص 59.

6– زيتوني هوارية، ،" **أثر تغير أسعار البترول على ميزان المدفوعات** "، نفس المرجع، ص 59.

7– رقيق فاطمة الزهرة و آخرون، "**أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**"، مرجع سابق، ص 42.

الاقتصادي *Ayoub Antoine فإن السوق الفورية كانت تحدد منذ 1973 مستوى أسعار البترول الخام ، و كانت تتبعها الأسعار الرسمية لمنظمة الأوبك لكن بفترة تأخير معينة[1].

3- محددات سعر البترول :

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة من أجل ضمان استقرار أسعار النفط و من أبرز هذه العوامل هي عوامل السوق أي العرض و الطلب.

3-1 مفهوم الطلب العالمي على النفط الخام: يعرف الطلب على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، و ذلك عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجات الإنسانية.

3-2 العوامل المحددة للطلب على النفط[2]: يتحدد الطلب النفطي بعدة عوامل منها:

أ- النمو الاقتصادي : حيث يعتبر هو المحرك الرئيسي للطلب على النفط. فبزيادته يزداد الطلب على النفط والعكس صحيح نتيجة لتلبية حاجيات النمو المتحقق في الاقتصاديات الصناعية و على رأسها الو.م.أ إضافة إلى الاقتصاديات التوسعية و أبرزها الصين حيث وصل معدل النمو الاقتصادي فيها إلى 9.5% عام 2010.

ب- سعر النفط الخام : و هو من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب النفطي ، فارتفاع السعر النفطي في المدى القصير لا يؤثر على أسعار المنتجات النفطية بينما يظهر في المدى البعيد حيث تبدأ أسعار المنتجات النفطية بالارتفاع.

ج- النمو السكاني : إن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة التوجه نحو حياة اجتماعية و اقتصادية أكثر رقيا و بالرغم من أن النمو السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب النفطي يكون نسبي .

د- المناخ : عادة ما يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء بالدول التي يشتد فيها البرد و كذا في فصل الصيف حيث تنتشر أجهزة التكييف و غيرها عند إرتفاع درجات الحرارة .

والجدول التالي يوضح تطور الطلب النفطي للفترة 2014-2016 :

---

* **أيوب أطوان**: Ayoub antoine خبير اقتصادي في أسعار البترول.

[1]- chitour chems eddine , « **la politique et le nouvel ordre pétrolier international** » op4, p144،1993، alger

[2]- حمادي نعيمة، **"تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008"**، مرجع سبق ذكره، ص86

الجدول (4–1): الطلب العالمي للنفط الخام. **الوحدة: مليون برميل/اليوم**

السنوات / المنطقة	2014	2015	2016
الأمريكيتين	24.18	24.48	24.78
الو.م.أ	19.43	19.77	20.02
أوروبا	13.45	13.70	13.69
آسيا والمحيط الهادي	8.14	8.08	7.96
مجموع OECD	**45.77**	**46.26**	**46.43**
مناطق أخرى من آسيا	11.42	11.78	12.10
مناطق أخرى من الهند	3.79	4.00	4.17
أمريكا اللاتينية	6.60	6.62	6.73
الشرق الأوسط	8.11	8.35	8.54
إفريقيا	3.78	3.86	3.97
مجموع البلدان النامية	**29.95**	**30.62**	**31.34**
الاتحاد السوفياتي السابق	4.58	4.58	4.63
مناطق أخرى من أوروبا	0.65	0.67	0.69
الصين	10.46	10.83	11.13
مجموع المناطق الأخرى	**15.70**	**16.08**	**16.45**
مجموع العالم	**91.40**	**92.96**	**94.21**

المصدر: OAPEC, Rapport mensuel,10 Février 2016, p p 8–43

من خلال الجدول نلاحظ بأن الطلب العالمي على النفط الخام، ارتفع سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 بمقدار 1,56مليون برميل يوميا ليواصل ارتفاعه سنة 2016 ليصل إلى 94,21 مليون برميل في اليوم.

أ– العرض العالمي للنفط و العوامل المحددة له: يخضع العرض النفطي لعدة عوامل أهمها[1] :

[1]– حمادي نعيمة، "**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 74–75.

- الطلب على النفط الخام: يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث أنه إذ لاحظ المنتجون للنفط زيادة الطلب على النفط ، فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة النفطية في السوق، و أما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة.

-الاحتياطات النفطية و عمليات البحث و التنقيب من النفط: تعتبر الاحتياطات النفطية ركيزة السياسة الإنتاجية النفطية. ومن هذا فإن أي سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات. كما أن عمليات البحث والتنقيب عن النفط تعتبر من العوامل المحددة لكميات النفط المعروضة فمن الأسباب الرئيسية لأزمة 1986 عمليات البحث والتنقيب خاصة في بحر الشمال والمكسيك.

-تكلفة الإنتاج: تلعب تكلفة الإنتاج دورا كبيرا في التأثير على عرض السلعة النفطية سواء بالزيادة أو النقصان. بمعنى أنه كلما زادت تكلفة إنتاج النفط تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه والعكس صحيح.

-سعر النفط الخام: إن العلاقة العكسية بين العرض و السعر في أي سوق تحتم على أنه عند زيادة النفط تسعى الدول المنتجة إلى زيادة إنتاجها المصدرة من أجل تغطية حاجياتها الاقتصادية أما الدول الصناعية فهي تسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط . وفي حالة انخفاض الأسعار يسعى المنتجون إلى تقليص الكميات المعروضة.

-سعر مصادر الطاقة البديلة: إن أسعار الطاقة البديلة التي أصبحت تنافس النفط مثل: الطاقة الشمسية تلعب دورا هاما في التأثير على العرض النفطي.

والجدول التالي يوضح العرض العالمي للنفط للفترة 2014-2016:

الجدول (5-1): العرض العالمي للنفط: **الوحدة ألف برميل/اليوم**

السنوات / المنطقة	2014	2015	2016
الأمريكيتين	20.08	20.94	20.5
الو.م.أ	12.96	13.94	
أوروبا	3.61	3.74	3.7
آسيا والمحيط الهادي	0.51	0.47	0.5
مجموع OECD	**24.20**	**25.14**	**24.6**
مناطق أخرى من آسيا	2.60	2.69	
أمريكا اللاتينية	5.01	5.18	
الشرق الأوسط	1.34	1.26	
إفريقيا	2.38	2.37	
مجموع البلدان النامية	**11.33**	**11.51**	**11.5**
الاتحاد السوفياتي السابق	13.55	13.64	13.5
مناطق أخرى من آسيا	10.68	10.80	/
مناطق أخرى من أوروبا	0.13	0.13	0.1
الصين	4.29	4.37	4.4
مجموع المناطق الأخرى	**17.98**	**18.15**	/
إجمالي إنتاج خارج OPEC	**53.51**	**54.80**	/
إجمالي الإمدادات خارج OPEC	**55.67**	**56.99**	**56.3**

المصدر: OAPEC, Rapport mensuel,10 Février 2016, p p 8-43

من خلال الجدول أعلاه فإن منطقة OECDهي أكثر منطقة إنتاجا في العالم بما يعادل 24,60 مليون برميل يوميا وذلك لاحتوائها على الأمريكيتين بعرض ما يقارب 21 مليون برميل يوميًا سنة 2016 رغم الانخفاض المسجل مقارنة بسنة 2015، أما منطقة الإتحاد السوفياتي فهي تفوق في إمداداتها مجموع الدول النامية بما لا يقل عن 3 مليون برميل في اليوم نظرًا لنقص الإمكانيات الإستكشافية والإستخراجية.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط

يرتبط النفط بعلاقة وطيدة منذ زمن بعيد مع الأزمات والصراعات السياسية مما جعل من الاقتصاد العالمي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار وانخفاض أسعار النفط وعليه سنتطرق إلى دراسة أسباب انخفاض أسعاره وآثاره على الدول النامية المصدرة وغير المصدرة للنفط.

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار البترول

تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط كمحور أساسي في بحوثهم ودراساتهم وأرجعوا الأزمة الحالية في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب. نذكر منها ما يلي:

1- الأسباب السياسية: وتتجلى في:

- اضطرابات إمداد النفط من العراق وليبيا وسوريا واليمن بسبب الحروب في هذه البلدان وفي عالة عودة الامدادات من هذه البلدان إلى مستوياتها العادية فإن هذا سيزيد الضغوط على الأسعار إلى الأسفل.
- الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع القوى العالمية الست الكبرى مكن طهران من العودة إلى سوق النفط العالمية وإجراء عمليات تطوير طال انتظارها لحقولها النفطية من أجل زيادة انتاجها اليومي[1].
- تكاليف السياسة الإقليمية النشطة التي أدت إلى تراجع النشاطات سواء كانت دعم إيران لنظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان أو مليارات الدولارات التي التزمت السعودية ودول الخليج الأخرى بدفعها لحكومة السيسي في مصر[2].

2- الأسباب الاقتصادية: يمكن حصرها في:

1.2- الانكماش في الطلب العالمي: شهد الاستهلاك العالمي للنفط تراجعا لا سيما خلال الربع الثالث من العام نتيجة للركود الاقتصادية وهذا ما أدى إلى إحداث تغيرات في مكونات دالة الطلب على النفط، وتشير توقعات FMI إلى انخفاض النمو في GDP من 3.4% إلى 3.3% والشكل الموالي يبين نمو الإجمالي للناتج المحلي الحقيقي.

---

[1]- مقالة بعنوان: "**حدة الهبوط: الآثار المتوقعة لانخفاض أسعار النفط**"، بقلم إبراهيم نور، مأخوذة من الموقع الالكتروني : http://www.acrseg.org/35499 يوم 2015/11/21 على الساعة 19:30.

[2]- مقالة بعنوان: "**هبوط أسعار النفط.. الأسباب والتبعيات الجيوسياسية.. !** "، بقلم غير غوري غوس، مأخوذة من الموقع الالكتروني : http://www.brookings.edu يوم 2015/11/22، على الساعة 20:06.

ومن المتوقع الآن انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة 03 %في عام 2015 ، حيث تصل تخفيضات تنبؤات النمو إلى 5,3نقطة مئوية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (1-1): روسيا – نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

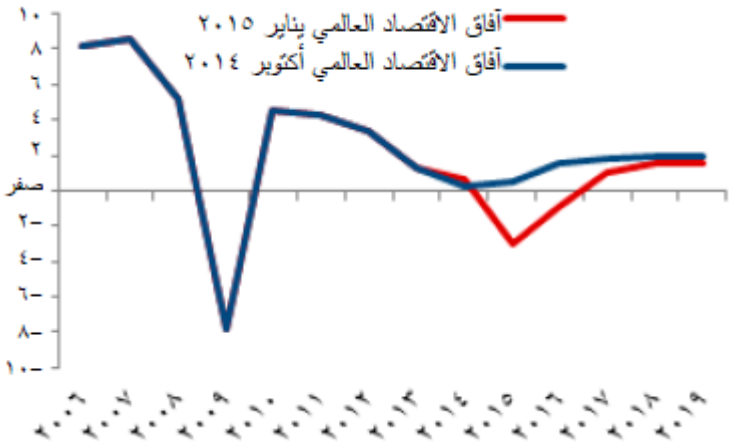

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص03.

2.2- الفائض في الإمدادات: يعاني السوق حاليا من "تخمة في المعروض" Oil glut إذ أشارت البيانات إلى أن العرض العالمي للنفط وصل إلى 91 مليون برميل يوميا، مقابل طلب عالمي يقدر عند 90مليون برميل يوميا، أي أن هناك وفرة في الإمدادات تزيد عن مليون برميل يوميا نتيجة لقرار OPEC بالإبقاء على حجم انتاجها الحالي وزيادة انتاج النفط في الدول خارج الأوبك.

3.2- ثورة الوقود الصخري: Revolution Shale Oil التي أذنت بانبلاج عصر جديد من عصور الطاقة في الو.م.أ، إذ تمكنت هذه الأخيرة من خلال توظيف ما يعرف بعملية "التكسير الهيدروليكي Fracking "إضافة إلى تقنية "الحفر الأفقي" من الوصول إلى النفط والغاز المحبوس بين المسامات الصخرية. مما نجم عنه ارتفاع الإنتاج ليصل إلى 8.7 مليون برميل يوميا، أي بزيادة قدرها مليون برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

تركزت هذه الزيادات في المكامن النفطية في Eagle Ford في ولاية ''تكساسّ ''وBakken في ولاية نورث داكوتا. وجاء هذا التطور ليجعل من الو.م.أ أكبر منتج للنفط الخام متجاوزةً المملكة العربية السعودية بحلول عام 2020 حسب منظور وكالة الطاقة الدولية.

ستتحول الولايات المتحدة بعد عام 2015 من مستورد صاف للنفط إلى مصدر صاف للنفط وانعكس هذا التطور على التوزيع الجغرافي لوارداتها الأمريكية والتي انخفضت بحوالي النصف.

4.2- الاستراتيجية السعودية في التعامل مع الواقع الجديد: عبر العقود القليلة الماضية لعبت السعودية دور ما يعرف بـ''المنتج المرجح Producer Swing '' بزيادة الإنتاج لمقابلة الطلب العالمي للمحافظة على استقرار الأسعار. بيد أن هناك حسب المراقبين ما يفيد إلى حصول تغير هيكلي في الاستراتيجية السعودية، إذ بدلاً من الدفاع عن نطاق سعري بحدود 100 دولار للبرميل، تتطلع السعودية إلى المحافظة على حصتها في السوق.

وحسب التقرير الشهري لمنظمة OPEC لشهر أكتوبر 2014 Monthly Oil Market Report إلى قيام السعودية بزيادة عدد انتاجها بواقع 100 ألف برميل يوميا في شهر سبتمبر الماضي ليصل إلى 9.7 مليون برميل في اليوم[1].

5.2- ارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار: وذلك بالنسبة للعملات الرئيسية حيث ارتفع سعر صرف الدولار تدريجيا منذ بداية عام 2014 ثم واصل ارتفاعه بشكل أسرع منذ 06 أسابيع فمثلا كان متوسط سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني لد 03 سنوات (2011 – 2013) يساوي 85.7 ينا وكان متوسط سعر البترول خلال هذه نفس الفترة يساوي 110.4 دولار للبرميل. وبالتالي كانت اليابان تدفع 9461 ينا (= 110.4 دولار) لشراء برميل واح، ثم بدأ سعر صرف الدولار بالارتفاع الى ان أصبح في يوم 14 سبتمبر 2014 يساوي 107 ينات وانخفض سعر برميل البترول الى 97.6 دولارا، ولكن عندما تشتري اليابان الآن برميل البترول سيدفع 10443.2 ينا ما يساوي (121.85 دولارا بسعر الصرف القديم)[2]. والشكل الموالي فإنه يوضح أسعار الصرف لفترة 2011 – 2014.

[1]- مقالة بعنوان: **"انخفاض أسعار النفط: الأسباب والنتائج"**، بقلم لهب عطا عبد الوهاب، مأخوذة من الموقع الالكتروني: http://www.alghad.com/articles/831284 يوم 2015/11/21، على الساعة 15:35.

[2]- مقالة بعنوان: **" أسباب انخفاض أسعار البترول"**، بقلم أنور أبو العلا، مأخوذة من الموقع الالكتروني : http://www.alriyadh.com/980337 يوم 2015/11/22، على الساعة 19:30.

الشكل (2–1): أسعار الصرف لفترة 2011 – 2014.

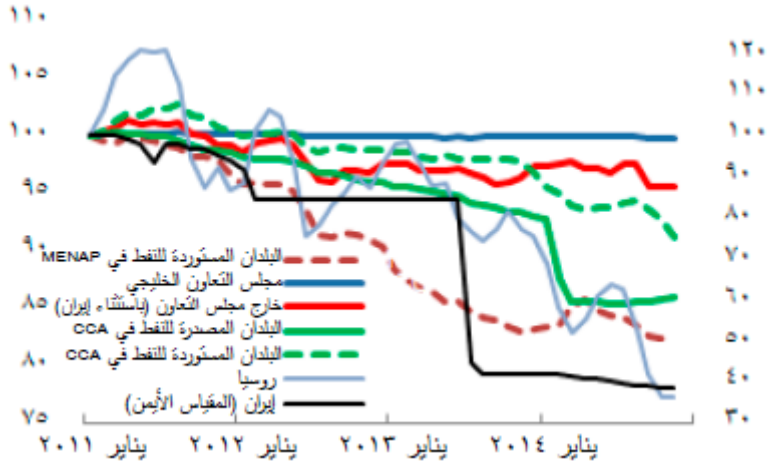

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص06.

فرغم هيمنة ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه في منطقتي" الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان "و"القوقاز وآسيا الوسطى"، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ بدء هبوط أسعار النفط في جوان 2014.

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول على البلدان المصدرة.

تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي"الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط خسائر كبيرة نذكر منها[1]:

1–حدوث خسائر خارجية:

تمثل الصادرات النفطية في المتوسط ثلثي مجموع الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في المنطقيتين مما يؤدي إلى حدوث خسائر خارجية جراء انخفاض أسعار النفط حيث تحسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع في صافي قيمة صادرات النفط بالدولار الأمريكي وحجم صافي الصادرات النفطية.

[1] **مستجدات آفاق الاقليم الاقتصادي**، يناير 2015، ص ص 08-09.

الشكل (3-1) الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط.

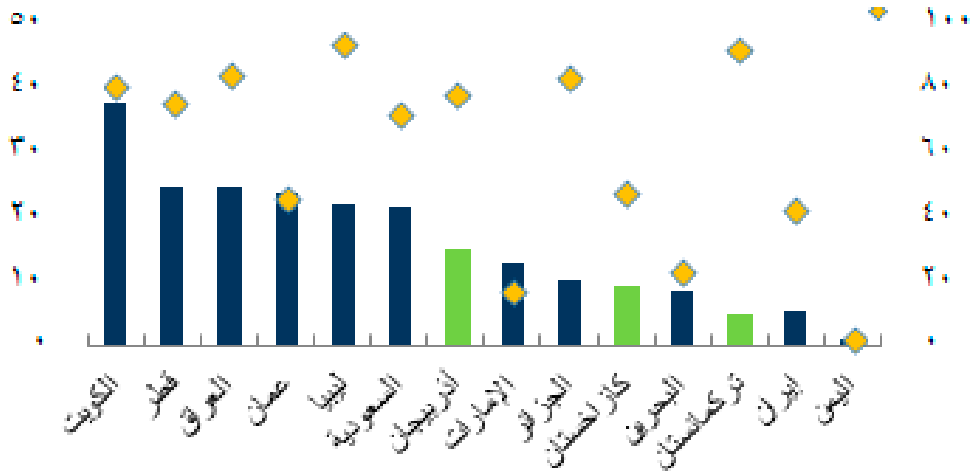

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص09.

تشير الأعمدة باللون الأزرق على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) وتشير الأعمدة باللون الأخضر إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).

2- ضعف أسواق الأسهم:

شهدت أسواق الأسهم في عدد من البلدان هبوطا حادا في أواخر 2014 نتيجة خفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (4-1) مؤشرات أسواق الأسهم. الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكي.

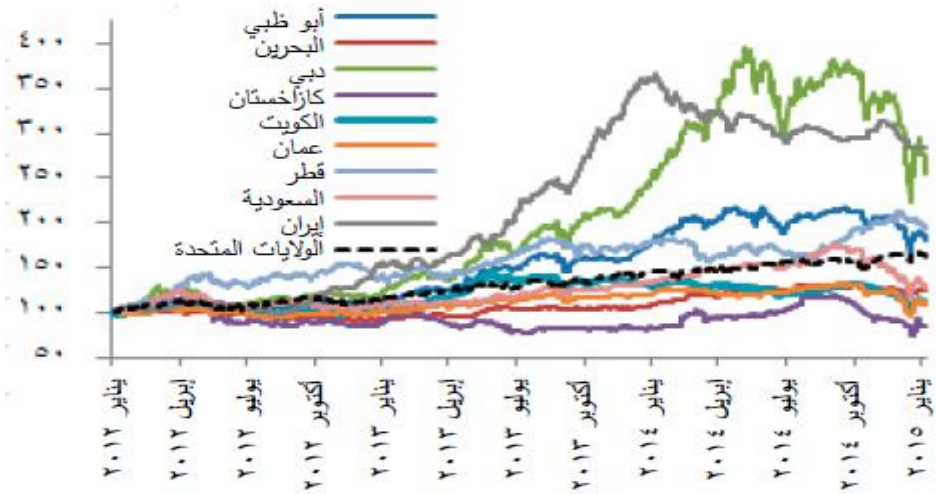

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص12.

3- تجنب تخفيضات الانفاق الحادة:

يحتفظ معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين بهوامش أمان مالي كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (5-1) تعديل رصيد المالية العامة غير النفطي والخسائر الخارجية:

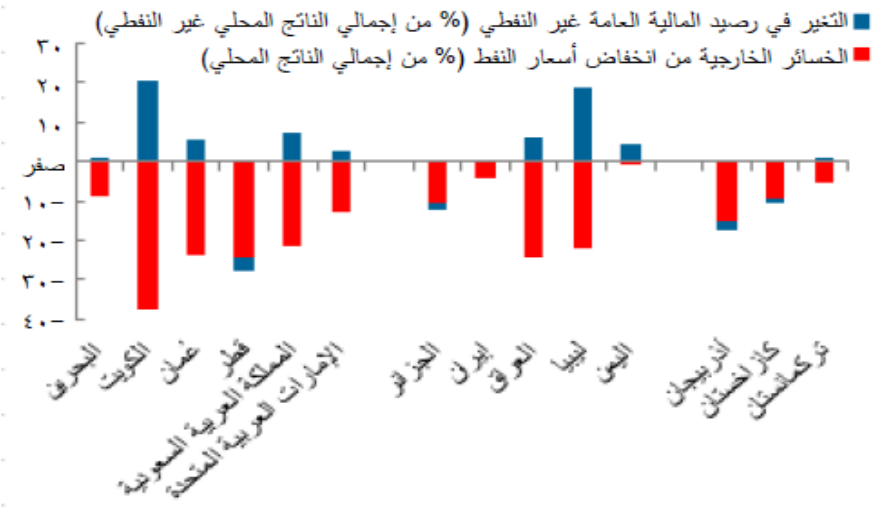

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص 14.

4-محدودية التأثير على النمو والتضخم على المدى القصير:

يرجح تباطؤ النمو خلال العامين القادمين في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط في منطقة "MENAP" التي تعاني من ضغوط مالية حيث خفضت توقعات النمو على المدى القصير في البلدان المصدرة للنفط في منطقة"CCA " نتيجة لتباطؤ النشاط بدرجة فاقت التوقعات في روسيا.

ومن المرجح أن يكون تأثير تراجع أسعار النفط على التضخم ضعيفا في البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "MENAP" و"CCA" لأن معظم البلدان يستخدم أسعار موجهة لمنتجات الوقود، وتعتمد على أسعار صرف اكثر مرونة.

5- الحاجة الى التصحيح والتنويع على المدى المتوسط:

إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا، قد تحتاج معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى ملائمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العام.

وسيتعين أن يرتكز التصحيح على خطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة.

المطلب الثالث: أثر انخفاض اسعار البترول على البلدان المستوردة للنفط.

يؤدي انخفاض أسعار النفط في البلدان المستوردة إلى تهيئة أوضاع مواتية لمواصلة تنفيذ إصلاحات الدعم وتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط، ومع هذا ينبغي ألا تغالي البلدان المستوردة للنفط في تقدير التأثير الإيجابي لتراجع أسعار النفط على اقتصاداتها نظرا لضعف نمو الطلب من الشركاء التجاريين وأجواء عدم اليقين الكثيفة بشأن استمرارية انخفاض أسعار النفط وتوافر التمويل الخارجي.

1- تحقيق مكاسب كبيرة تقتصر على عدد قليل من الحالات[1]:

أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط إلى خفض فواتير واردات الطاقة في البلدان المستوردة للنفط في منطقةMENAP وتشير التقديرات إلى بلوغ المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط في 2015، في المتوسط حوالي 1.5 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في منطقةMENAP ونقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي في منطقة CCA. تحسب المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع في صافي قيمة صادرات النفط بالدولار الأمريكي وحجم صافي الصادرات النفطية، وهذا ما سيوضحه الشكل الموالي:

الشكل (6-1) المكاسب الخارجية من انخفاض اسعار النفط 2015.

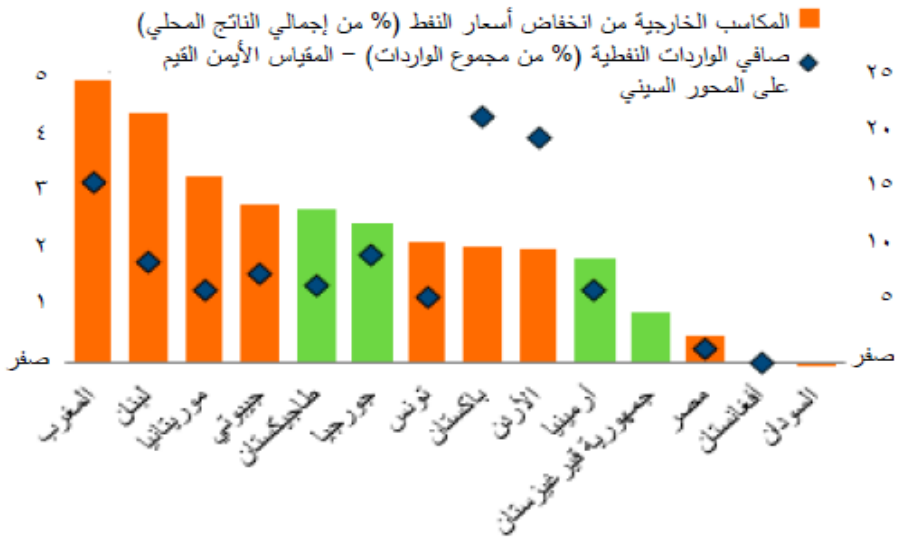

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص19.

[1]- **مستجدات آفاق الاقليم الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

2- استجابة السياسة المالية العامة للصدمات المتعددة[1]:

يتوقع تحسن أرصدة المالية العامة على مستوى بلدان منطقة MENAP التي تحقق أكبر المنافع من انخفاض فواتير الواردات النفطية، والتي تحسب على أساس الفرق بين رصيد المالية العامة 2015 المنصوص عليه في التقارير الصادرة في يناير 2015 ورصيد المالية العامة في 2015 المتواجد في التقارير الصادرة في أكتوبر 2014 معبرا عنه كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي لعام 2015.

وهذا ما سيوضحه الشكل الموالي:

الشكل (7-1) تعديلات أرصدة المالية العامة 2015.

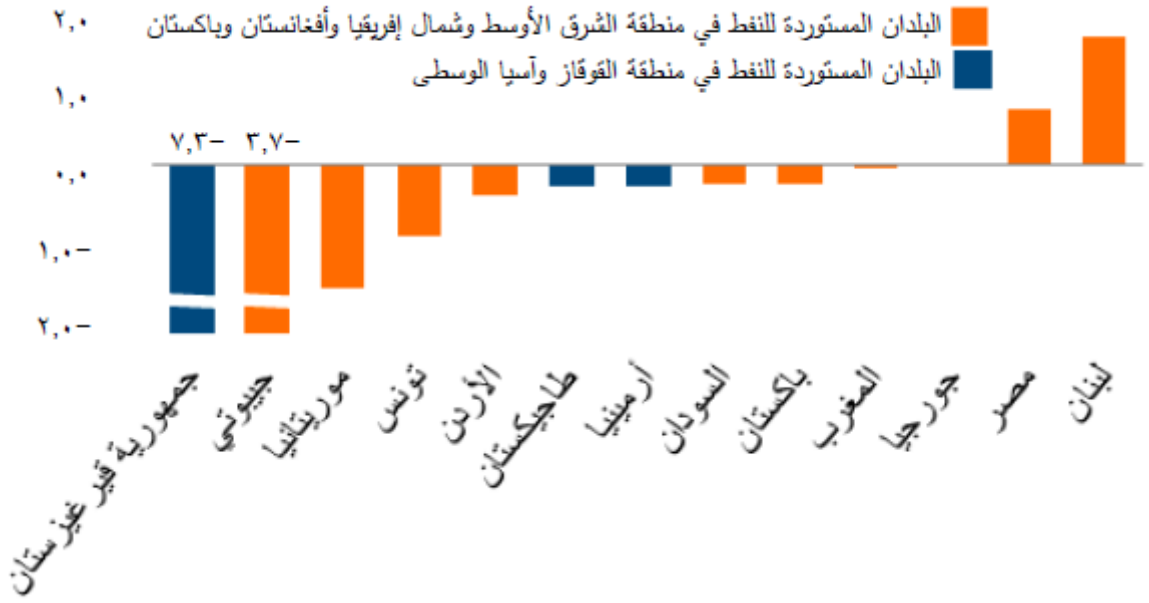

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، ص20.

3-إنجاز جزء من المكاسب الاستثنائية[2]:

بوجه عام، من المتوقع أن تدخر البلدان المستوردة للنفط في منطقة MENAP أكبر قدر ممكن مما تحققه من المكاسب الاستثنائية المرتبطة بالنفط، ويتوقع تحسن مراكز حساباتها الجارية بمقدار نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وعلى العكس من ذلك، فيتوقع تراجع مراكز الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط في منطقة CCA بنحو نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

[1] - **مستجدات آفاق الاقليم الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] - **مستجدات آفاق الاقليم الاقتصادي**، نفس المرجع، ص 20.

4- محدودية التأثير على النمو والتضخم:

يرجح أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو محدودا في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "MENAP" و"CCA" كما يلي[1]:

1.4- انخفاض درجة انتقال الآثار من أسعار النفط العالمية إلى أسعار الوقود المحلية يحد من تأثيرها على الدخل المتاح للإنفاق وعلى تكاليف المدخلات التي تتحملها الشركات في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "MENAP".

وتبلغ معاملات انتقال الآثار في هذه البلدان حوالي 0.4 نقطة في المتوسط وتصل إلى مستويات أقل بكثير في بعض البلدان التي تواصل دعم أسعار الوقود المحلية. وتنتقل الآثار بصورة أكبر في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "CCA" بفضل آليات تحديد الأسعار التي تتسم بقدر أكبر من المرونة.

2.4- تواجه بعض البلدان المستوردة للنفط في منطقة"MENAP" ومنطقة "CCA" صدمات متزامنة في الطلب الخارجي ناتجة عن تحقيق نمو أضعف من المتوقع في منطقة اليورو وآسيا، وكذلك تقدم الإصلاحات المحلية بوتيرة أبطأ من المتوقع والتأخر في استعادة الثقة.

5- الحاجة الى التصحيح والتنويع على المدى المتوسط:

يوفر انخفاض أسعار النفط فرصة لتكثيف الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وخاصة في مجالات بيئة الأعمال، والحكومة، والتعليم والتكامل التجاري. وتحقيق تقدم ملحوظ سيساعد على إعطاء دفعة للإنتاجية، وتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتوسيع نطاق الاحتواء.

[1]- **مستجدات آفاق الاقليم الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص21.

المبحث الثالث: الجباية البترولية.

على الرغم من اختلاف الأنظمة الجبائية البترولية بين الدول المنتجة التي تسعى إلى الحصول على مداخيل والدول المستهلكة التي تهدف إلى تشجيع البحث العلمي إلا أنه هناك قواعد عامة تسهل لنا وضع تعريف للجباية البترولية ثم تحديد مكوناتها بالإضافة إلى آليات حسابها.

المطلب الأول: ماهية جباية البترول.

تتميز الجباية البترولية بأهمية اقتصادية كبيرة في مختلف الدول سواء المنتجة أو المستهلكة منها، وعليه سنتناول في هذا المطلب تعريف الجباية البترولية، خصائصها وأنواعها.

1-تعريف الجباية البترولية: يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها.

1.1-مختلف الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي. التصفية والتحصيل التي تتعلق بالنشاط البترولي[1].

2.1-هي الضرائب البترولية التي تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في العملية الإنتاجية[2].

3.1-هي موارد متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمجة[3].

وعليه يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها إجراء قانوني يقوم بفرض ضرائب بترولية لتحقيق موارد مالية تدخل إلى الخزينة العامة.

2- خصائص الجباية البترولية:

تتميز الضرائب البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها[4]:

1.2- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة: تمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغالب على الأجانب.

---

[1]- عباسي برابح وآخرون، **"الجباية البترولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، سنة 2012-2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص04.

[2]- قنادزة جميلة، **"الجباية البترولية في الجزائر"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010-2011، ص38.

[3]- عباسي برابح وآخرون، **"الجباية البترولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري"**، مرجع سبق ذكره، ص02.

[4]- صندوق النقد الدولي، **النظم المالية العامة للصناعات الاستراتيجية**، التصميم والتطبيق، 2012، ص12-14.

2.2– انتشار عدم اليقين: وذلك بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تتمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلات. والخطر السياسي الذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تنجم عن المناخ والسياسات البيئية.

3.2– تفاوت المعلومات: من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة سوف تكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

4.2– ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني: عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريبي وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

5.2– النفط مورد ناضب: إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية والمعدنية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك غير أنه على مستوى المشروع، يمكن نضوب النفط قلقا شديدا فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

المطلب الثاني: أنظمة وعقود الجباية البترولية.

إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب ما يفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من ضرائب إلى فئتين[1]:

- أنظمة الامتياز.
- أنظمة العقود.

فقد تتنوع أنظمة الجباية البترولية كثيرا في تفاصيلها ولكن جميعها تحدد قضيتين رئيسيتين: طريقة توزيع الأرباح والتي تعرف بالريوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة، وكيفية التعامل مع التكاليف.

[1]– عصماني مختار، **"دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج الشهرية 2001–2014"**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير،تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، سنة 2013–2014، ص17.

1- أنظمة الامتياز: إن نظام الامتيازات هو نظام فرنسي مشتق من قانون نابليون الذي يعترف بمبدأ أن ملكية الأرض تجر معها باطن الأرض وهذا حسب ما جاء به قانون 1810 المتعلق بالمناجم لبعض المواد والمنتوجات ذات المنفعة.

والامتياز البترولي عبارة عن عقد بموجبه تمنح دولة للغير خلال فترة معينة ولمساحة محددة حق التصرف في البحث عن البترول بشرط تغطية الالتزامات التقنية، المالية والاقتصادية.

بدأت هذه الامتيازات الممنوحة من قبل الدول البترولية في الشرق الأوسط ففي إيران منح الشاه ميزافار الدين امتياز بترولي للبحث والاستغلال وتسويق البترول لـ William Knox مدته 60 سنة ولمساحة 600000 ميل مربع في 28 ماي 1901.

وفي 14 مارس 1925 مضت IPC عقد مع الحكومة العراقية لمدة 75 سنة ولمساحة 32000 ميل مربع مقابل دفع قيمة 60000 جنيه إسترليني سنويا، وفي 23 ماي 1933 تحصلت Standard california على امتياز لمدة 60 سنة ولمساحة 320000 ميل مربع وبعد ذلك تحصلت عليه الشركة السعودية aranco ودفع مقابل ذلك تسبيق قدره $ 50000 للدولة السعودية.

ويجب أن نميز بين عقود الامتياز القديمة والحديثة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (6–1): الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة:

خصائص عقود الامتياز القديمة	خصائص عقود الامتياز الحديثة
الاحتكار مقابل التنافس	
– مساحة شاسعة – فترة زمنية طويلة – حقوق الاستثمار حصرية – إشراف كامل على الجدول الزمني وبرامج العمل من طرف المتعاقد – لا يوجد متطلبات الانتاج	– مساحة محددة بدقة – فترة محدودة – فترة تنقيب (3–5 سنوات) – فترة انتاج (15–20 سنة) – قوانين التخلي عن الإنتاج – ضرورة وجود برنامج عمل – متطلبات إضافية للاستثمار. – الترخيص عبر مناقصات
إيرادات الحكومة مقابل ربحية صاحب الامتياز	
– إتاوة (مبلغ ثابت عن كل طن أو برميل) – تعويض مالي زهيد	– إتاوة أعلى (تصاعدية كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المئوية والعكس صحيح) – ضريبة دخل كبيرة – علاوات – إيجار سنوي يعتمد على حجم المنطقة – شروط مالية أكثر إنصافا

المصدر: جينيك رودان، " **ألفباء عقود النفط، اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقيات المشاركة بالإنتاج**"، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، و.م.أ، 2005، ص109.

2–عقود الاقتسام في الإنتاج: لا تعد عقود اقتسام الإنتاج نظاما تعاقديا جديدا في مجال صناعة النفط العالمية، فقد ظهر هذا النوع من العقود في أندونيسيا منذ صدور قانونها النفطي رقم 476 سنة 1961، ومصر أيضا كانت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ بهذا النظام في معاملتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط[1].

[1]- محمد يونس الصانع، "**أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي**"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، سنة 2010، ص284.

في هذا النظام تحتفظ الدولة بملكية الموارد وتتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح، فانتشرت عقود اقتسام الإنتاج على نطاق عالمي، وتتلخص أهم ملامح اقتسام الإنتاج فيما يلي[1]:

- يتم التفاوض على العقد بين الدولة المضيفة وبين شركة أجنبية، التي تقوم بالبحث خلال فترة تتراوح بين 6 إلى 12 سنة، في حالة عدم العثور على النفط بكميات تجارية تتخلى الشركة الباحثة عن المنطقة دون استرداد ما أنفقته.
- تلتزم الشركة بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث تحت اشراف الدولة المضيفة ومراقبتها
- إذا عثر على النفط بكميات تجارية ترفع مدة العقد إلى نحو 25 سنة أو أكثر حسب الاتفاق وتنشأ شركة مشتركة من الجانب الوطني والشركة الأجنبية تقتسم المنتوج.
- تسترد الشركة الأجنبية جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية بحصولها على كميات من النفط المنتج تتراوح ما بين 30% إلى 40% من إجمالي الإنتاج.
- يوزع باقي النفط المنتج بعد استقطاع الحصة المخصصة لاسترداد النفقات، بحيث تصل الشركة الأجنبية على نسبة محددة يعينها العقد.

3- عقود المقاولة: عقود المقاولة لا تعد نظاما جديدا في مجال صناعة النفط العالمية، فقد ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة في المكسيك عام 1950، فقد دعتها الحاجة للإمكانيات الفنية إلى الاستعانة بعقود المقاولة لمباشرة عمليات صناعة النفط مع الشركات الأمريكية وبالرغم من تباين هذه العقود إلا أنها تتمتع بخصائص مشتركة وسمات عامة يمكن أن نوجزها فيما يلي[2]:

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة والمنقولة التي تستخدمها الشركة بشكل دائم وتحسب تكلفتها على حساب الشركة الوطنية وهذا ما يرجع الشركة الأجنبية مجرد مقاول.
- تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث والتنقيب عن النفط وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسددها الشركة الوطنية، ففي حال عدم اكتشاف النفط بكميات

[1]- حسين عبد الله، **اقتصاديات النفط والغاز**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007، ص401.

[2]- محمد يونس الصانع، **"أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 281 – 282.

تجارية، تتحمل الشركة الأجنبية وحدها هذه النفقات وبدون أن يكون لها الحق في الحصول على تعويض.

- تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزء من النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط الوطنية ذلك على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض عن نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها الطرفان في العقد.
- تحصل الشركة الأجنبية في مقابل الالتزامات التي تتحملها على الحق في شراء نسبة معينة من النفط وبأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد.
- تتولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث والتنقيب على النفط واكتشافه مع أخذ رأي الشركة الوطنية.

يوجد عدة أنواع من عقود المقاولة، لكن أشهرها يتمثل في[1]:

1.3- عقود الخدمة الخالصة: ينفذ المتعاقد في الخدمة الخالصة عمليات الاستكشاف والتطوير مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب، فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الاستكشاف، هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط، التي لديها الأموال وتبحث عن الخبرة كإيران، السعودية والكويت فعقود الخدمة الخالصة مشابهة للمستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار.

2.3- عقود الخدمة مع المخاطرة: تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه للاستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

فإذا كان الاستكشاف ناجحا يسمح للمتعاقد باسترجاع التكاليف من خلال بيع الغاز والنفط وكذلك يتلقى أتعابه على أساس نسبة مئوية من الإيرادات المتبقية، وتخضع هذه الأتعاب في معظم الأحيان للضرائب ورغم تحمله مخاطر الاستكشاف لا يشارك المتعاقد في الإنتاج وتبقى ملكية الحقل للحكومة المضيفة.

[1]- عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الشكل رقم (8-1): أنظمة الجباية البترولية.

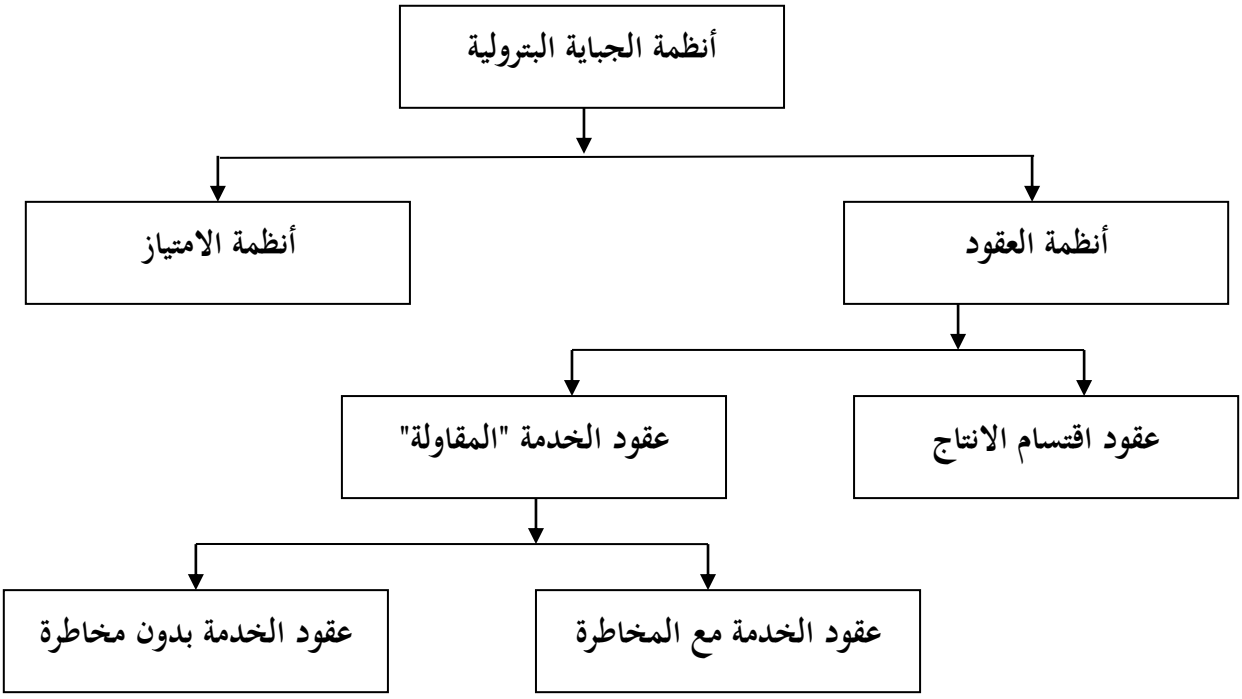

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية وآليات حسابها.

يتركز نظام الجباية البترولية القائمة على نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتمويل وتسويق وتخزين المنتجات البترولية وكذا الهيكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات على مكونات أساسية نذكرها فيما يلي:

1- الرسم المساحي: يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بالدولار الأمريكي الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد.

كما هو محدد في المادة رقم 29 من قانون المحروقات 07/05[1] بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ، وطبقا لأحكام المادة رقم 55 من نفس القانون يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلو متر مربع (كل م^2) [2]

والجدول الموالي يوضح طريقة دفع الإيجار:

---

[1]- كراهي محمد أمين، **دراسة تحليلية " لمدى مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مع بناء نموذج تنبؤي لها"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة الجزائر، الدفعة 4، 2011-2012 ص25.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الثلاثاء 12 جمادى الثانية عام 1426 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2005 أو المادة 84 من القانون رقم 05-07.

الجدول (7–1):طريقة دفع الإيجار **الوحدة: دج/كلم^2**

السنوات / المناطق	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء والكشف	مرحلة الاستغلال
	من سنة إلى 03 سنوات	من 4 سنوات إلى 05 سنوات	من 06 سنوات إلى 07 سنوات		
المنطقة أ	4 000	6 000	8 000	400 000	16 000
المنطقة ب	4 800	8 000	12 000	960 000	24 000
المنطقة ج	6 000	10 000	14 000	720 000	28 000
المنطقة د	8 000	12 000	16 000	800 000	32 000

المصدر: المادة 83 من العدد 50 الجريدة الرسمية الصادرة في 12 جمادى الثانية الموافق لـ 19 يوليو 2005.

ويتم تعيين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري للشهر الميلادي لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، تقسم على 80 ويضرب في مبلغ الرسم المحدد في الجدول أعلاه.

2– الإتاوة: تحدد الإتاوة على أنها ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه كونها ضريبة على رقم الأعمال « CA »، ومستقلة عن كل مفهوم الربح فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال.

تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المعاد ضخها في الجيوب أو المستهلكة في عملية الإنتاج ذاتها أو المهدورة، وتقيم هذه المنتجات بالسعر القاعدي.

ومعدل الإتاوة يختلف من دولة إلى أخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا.

أما بالنسبة للأوبك وبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20% للدول العضوة في هذه المنطقة.

وهناك اختلاف من حيث الموقع الذي تحسب عنده الاتاوة والانتاج المحدد في كل عقد كما هو محدد في الجدول التالي:

الجدول (8-1): حساب الاتاوة والإنتاج.

الوحدة: ب.م.ب / اليوم حيث ب.م.ب / ي برميل معادل للبترول في اليوم أويوميا.

	المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ج	المنطقة د
من 1 إلى 20000 ب.م.ب/ي	% 5	% 8	% 11	% 12.5
من 20001 إلى 50000 ب.م.ب/ي	% 10.5	% 13	%16	% 20
من 50001 إلى 100000 ب.م.ب/ي	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100000 ب.م.ب/ي	%12	%14.5	%17	%20

المصدر: المادة 85 من العدد 50، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ: 12 جمادى الثانية، عام 1426 الموافق لـ 19 يوليو 2005.

أما طريقة دفع تغطية الاتاوة فانه يتم دفعها شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFT قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج، وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف على المبالغ المستحقة نسبة 1 ‰ (واحد في الألف) مقابل كل يوم تأخير[1].

تعتبر الاتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج.

3- الرسم على الدخل البترولي TRP: تم احداث هذا الرسم بموجب قانون 05-07 ليعوض الضريبة المباشرة نشاط الإنتاج البترولي التي مانت تخضع لأحكام قانون المحروقات رقم 86-14: بحيث يحسب الرسم على الدخل البترولي على أساس قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا، والذي يدفع شهريا من قبل المتعامل وتتشكل المبالغ المحسومة من العناصر التالية[2]:

- الاتاوة.
- الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير بتطبيق قواعد التقييم UPLIFT*.
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث بتطبيق قواعد التقييم UPLIFT.
- مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي و/أو الإصلاح.
- تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم.

[1]- المادة 92 من القانون 05-07.

[2]- قنادزة جميلة، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 90.

* قواعد التقييم **UPLIFT** محددة في المادة رقم 87 من قانون المحروقات رقم 07/05.

- مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية.

ولحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول الآتي:

الجدول: (9-1) نسب الرسم على الدخل البترولي.

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن (ق.م) المعبر عنها بـ 10^9 دج	الحد الأول ح1	70
	الحد الثاني ح2	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

المصدر: المادة 87 من العدد 50 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 12 جمادى الثانية.

يتم تعيين الحدين ح1 وح2 الواردين في الجدول أعلاه حسب الصيغة الآتية:

سعر الصرف المتوسط عند بيع الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد الذي ينشره بنك الجزائر مقسما على 70 ومضروبا في كل حد مبين في الجول أعلاه، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن كما يلي[1]:

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي.
- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أكبر من الحد الثاني يتم حساب الريم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني.
- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه يتم استعمال نسبة الرسم على الدخل البترولي.

$$\% \text{ الرسم على الدخل البترولي} = \frac{40}{ح2 - ح1} (ق.م - ح1) + 30$$

حيث: ق.م: القيمة المتراكمة للإنتاج

تتم تغطية الرسم على الدخل البترولي يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بالسنة المالية باثني عشر دفعة تسدد مؤقتا وتساوي الرسم المستحق لتلك السنة المالية، تدفع هذه التسبيقات دون إنذار قبل الخامس والعشرين من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة 1‰ مقابل كل يوم تأخير.

[1] قنادزة جميلة، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

4- الضريبة التكميلية على النتائج ICR: يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات مقدرة بـ 30% حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون.

كما يمكن لكل شخص يستثمر في الأنشطة موضوع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات أن يستفيد من النسبة المخفضة للضريبة على أرباح الشركات السارية المفعول من أجل حساب الضريبة التكميلية على

النتائج وهي محددة بنسبة 15% [1].

يتم حساب ICR حسب اختصاصيين من وزارة الطاقة والمناجم كما يلي في الشكل الموضح أدناه[2]:

الشكل (9-1): حساب ICR

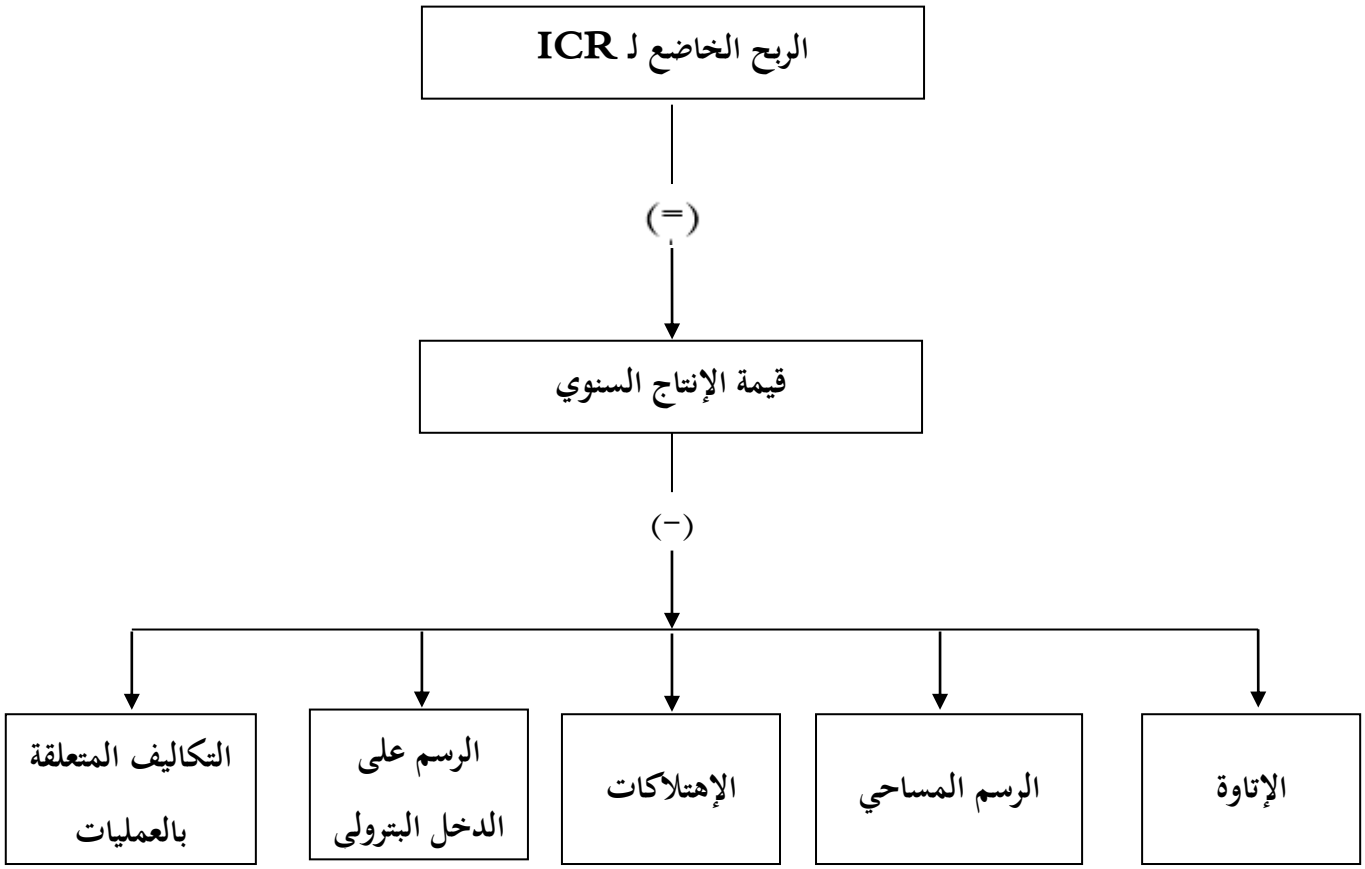

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

[1] المادة 88 و94 من القانون رقم 05-07

[2] قنادزة جميلة، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 93.

تدفع الضريبة التكميلية على النتائج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية في حالة تأخر الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة 1 ‰ مقابل كل يوم تأخير.

5- ضرائب النظام العام: يطلق عليها تسمية الضرائب المشتركة وتتكون من[1]:

1.5- **الرسم على النشاط المهني:** ويطبق على الأنشطة التالية:

- أنشطة نقل المحروقات على الأنابيب.
- أنشطة تمييع الغاز الطبيعي، معالجته وفصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار ويقدر هذا الرسم بنسبة 2% من رقم الأعمال الأنشطة خارج الرسم على القيمة المضافة.

2.5- **الضرائب المطبقة على الأجور:** وتتكون أساسا من الضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي والضريبة على الدخل الإجمالي تطبق حسب سلم ضريبي محصور بين 0% إلى 40 % يتحملها الأخير.

أما الدفع الجزافي فإن صاحب العمل "المستخدم" هو من يتحمل الضريبة وتقدر لـ 1%.

وأخيرا وما يمكن قوله أنه:

يحدد الربح الضريبي والجباية البترولية بالعلاقات التالية[2]:

$$B = QxPR - (C+R)$$

حيث أن:

B: تمثل ربح الضريبة

QxPR: تشمل رقم الأعمال

C : الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج (ثابتة).

R : تمثل مبلغ الإتاوة.

أما الضريبة الكلية وهي عبارة عن مجموع الضريبة المباشرة البترولية مع الإتاوات مضاف إليها الضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمييع وتحدد الجباية البترولية بالعلاقة التالية:

[1] Said Benaissa, fiscalité, produits domaniaux parafiscalité, mégasoft, alger, 2001, p66.

[2]- عباس برابح وآخرون، **"الجباية البترولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص43،44

$$FP + 0.85\ (QXPR - CS - R) + PXIDF\ (TL)$$

حيث أن:

FP: الجباية البترولية.

QXPR: رقم الأعمال.

CS: الأعباء الهيكلية.

R: الإتاوة.

IDF: الضريبة المباشرة البترولية.

خلاصة

نظرًا لمميزات البترول وخصائصه التي لا تتوافر في بدائله، فإنه أكثر من مجرد مصدر طاقوي فقط، فهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة.

لذلك يمكن بحق تسمية القرن المنصرم والحالي بعصر النفط، فهو ركيزة الدول ذات الاقتصاد الريعي، فأي تذبذب للأسعار البترول وانخفاضها يُؤثر سلباً على الاقتصاد، وهذا ما يُؤكد بفضل المداخيل الجبائية لهذا القطاع في إثراء ميزانية الدولة، حيث يُعتبر قطاع المحروقات مورد اقتصادي ناضب عكس الموارد الاقتصادية الأخرى التي تدخل مداخيلها ضمن الجباية العادية.

الفصل الثاني

متغيرات المربع السحري لكالدور

تمهيد:

إن التغير عن الأداء الاقتصادي للبلد يتم بطريقة مختلفة ويعتبر بناء المربع السحري واحد من هذه الطرق، حيث يتم التعامل في هذا المؤشر مع أربع متغيرات.

إذ يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق أربعة أهداف يصطلح عليها بمربع كالدور، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور* سنة 1960، وأصبحت تعرف بـ "مربع كالدور" الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي:

- الهدف الأول :هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB %).
- الهدف الثاني: هو هدف التوظيف، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين.
- الهدف الثالث: هو هدف استقرار الأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.
- الهدف الرابع: هو هدف استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

تسجل هذه المؤشرات أو المتغيرات وفقا لقواعد معينة في الرسم البياني، وعند الالمام بها تحصل على مربع سحري فأكبر مساحة تعبر على أن الوضع الاقتصادي في البلاد ناجح.

وعلى ضوء هذا المربع السحري نقوم بالتساؤل حول ما يلي:

ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ ماهي آليات تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الاستقرار في المستو العام للأسعار والعمالة الكاملة.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات.

* نيكولاس كالدور (12 ماي 1908 – 30 ديسمبر 1986) يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المجرية "بودابست".

المبحث الأول: النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد كونه من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة، إذ يعد المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أو تقل، لذا سنتناول في هذا المبحث عموميات حول النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها الموضوع فقد تعددت تعاريفه.

1- مفهوم النمو الاقتصادي: يمكن تعريفه كما يلي:

- حسب « S. Kuznets *» النمو الاقتصادي هو "ظاهرة كمية يعبر بها عن الزيادة في السكان وفي الناتج القومي[1].
- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي حيث أن[2]:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان

وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.
- حسب « P.A.Samuelson * *» هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل الوطني لبدل أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي[3].

---

* S.Kuznet: سيمون كيزنت (1901-1985) اقتصادي وإحصائي أمريكي تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971.

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، **"النمو الاقتصادي"**، دار القاهرة، مصر 2001، ص7.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص11-12

** Paul Anthony Samuelson : P.A.Samuelson: (15 ماي 1915- 13 ديسمبر 2009)اقتصادي أمريك، تحصل على جائزة نوبل سنة 1970 (بول أنتوني ساموبلسون).

[3]- بن زيدان الحاج، **"أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000- 2010"**، مقالة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، تاريخ النشر، جويلية 2011، العدد 1 ص5.

ويلاحظ أن النمو يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد من فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي حاصل قسمة الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم وعليه يمكن القول أن[1]:

معدل النمو الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

مما سبق يمكن القول إن النمو الاقتصادي يتحقق بزيادة الإنتاج الوطني من سلع وخدمات وكلما كان معدله أكبر من معدل السكان كلما ارتفع مستوى معيشة الأفراد.

2- أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيفه إلى 05 أنواع كالآتي:

1.2- النمو الطبيعي (تلقائي) Spontaneous Growth: يتم بشكل تلقائي من القوى الذاتية للاقتصاد القومي ولا يستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل، ويتم بصورة تدريجية. كما يتطلب درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه، كما يمكن أن ينتقل من قطاع إلى آخر، وقد حدث هذا النوع في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية.

2.2- النمو العابر Transient Growth: يحدث هذا النوع من النمو كثيرا في الدول النامية، فهو يحدث نتيجة لعوامل طارئة، الأمر الذي يجعله يتوقف عند زوال تلك العوامل المسببة له. فهو لا يمكن الاعتماد عليه في خلق الآثار الاقتصادية الإيجابية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

3.2- النمو المخطط Planned Growth: يستند على خطة اقتصادية شاملة ويعتمد في استمراره على واقعية أهداف تلك الخطة وفعالية تنفيذها ومتابعتها، ويعتبر النمو والتخطيط والنمو التلقائي نمو ذاتي الحركة بينما يكون النمو العابر نمو تابعا، كما يتحول النمو الذاتي بعد فترة ممتدة من الزمن إلى نمو مضطرد[2].

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- محي الدين حمداني، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**"، (دراسة حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 08.

4.2- النمو الموسع Croissance Extensive: يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

5.2- النمو المكثف Croissance Intensive: ويتمثل في كون الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع[1].

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي.

بعدما تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادية سنحاول توضيح العوامل المحددة لع ومعرفة الأسس التي يعتمد عليها.

1-محددات النمو الاقتصادي:

من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ما يلي:

1.1-رأس المال البشري: يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي إذ لا يعتمد تكوينه على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري هذا من جهة أما ومن جهة أخرى يعتبر السكان، توعيتهم وهرمهم وزيادتهم أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري مما يزيد عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية الموارد البشرية وتنمية مختلف المهارات من أجل زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2.1-مدى توافر الموارد الطبيعية: هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها من ثروات.

فكلما توافرت منه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح لذا يجب تنمية هذه الموارد حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي[2].

3.1- تراكم رأس المال: إن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1]- أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 65.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية" (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 469 – 471.

4.1- التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

5.1- معدل التقدم التقني: يعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، فالتقدم التكنولوجي لا يقتصر على ظهور المخترعات بل هو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.[2]

2- مقاييس النمو الاقتصادي:

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي هي:

1.2- معايير الدخل: يعتبر المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي حيث يتضمن معيار الدخل ما يلي[3]:

أ- الدخل القومي الكلي: يقترح Mead قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ب- الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني.

ج- معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو الاقتصادي، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

[1]- بناني فتيحة، **"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"**، (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2008، ص 08.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **"النظرية الاقتصادية" (تحليل جزئي وكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 471.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية" (دراسات نظرية وتطبيقية)**، د.ط، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2003، ص ص 65-66.

2.2– المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك جوانب صحية وجوانب تعليمية والثقافية[1]:

أ–معايير الصحية: حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا .... الخ.

ب– معايير تعليمية: للتعليم أهمية واضحة على جانب الإنتاج والاستهلاك، فهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وأن هذا الاستثمار البشري يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذا نسبة المسجلين في الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج– معايير التغذية:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض انتاجية الفرد، مما يؤدي إل انخفاض دخله فتسوء تغذيته أكثر وهكذا[2].

د– معيار نوعية الحياة المادية:

يعتبر هذا المعيار أكثر شمولية من المعايير السابقة، ويتكون من:

- توقع الحياة عند الميلاد ⟵ مؤشر صحي للكبار.
- معدل الوفيات بين الأطفال ⟵ مؤشر صحي للصغار.
- معرفة القراءة والكتابة ⟵ مؤشر تعليمي.

[1]- اسماعيل بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)**"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن، 2012، ص249 – 251.

[2]-اسماعيل بن قانة، نفس المرجع، ص 251.

3.2 معايير هيكلية: بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة وأثر ذلك في هيكل صادراتها وارداتها وتوزيع سكانها بين الحضر والريف ...الخ، وتتلخص أهم المؤشرات لقياس درجة نمو بلد عن بلد آخر فيما يلي:[1]

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى اجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة.
- نسبة الإنتاج الصناعي الى الناتج المحلي.

3-خصائص النمو الاقتصادي:

وتتمثل في[2]:

1.3- زيادة حجم الإنتاج: ويقصد به الزيادة الحقيقية في الإنتاج بمرافقة الدخل الفردي الحقيقي وذلك خلال فترة مقارنة بالفترات السابقة.

2.3- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير: إن تحقق النمو الاقتصادي سوف يؤدي بالمستثمرين إلى احداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي التسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من اتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جيدة من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو الاقتصادي.

3.3- التقدم الاقتصادي: وهو مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية نتيجة التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي.

4-عناصر النمو الاقتصادي: تحصر عناصره فيما يلي[3]:

1.4- العمل: تعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع والخدمات، الضرورية لتلبية حاجياته، وهو مرتبط بعدد السكان النشطين في البلد وكذا عدد ساعات العمل المقررة ومن جهة أخرى يرتبط بإنتاجية عنصر العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج رغم ثبات عدد

---

[1]- اسماعيل بن قانة، "**اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)**"، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2]- بن جلول خالد، "**أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 65.

[3]- رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي، المباشر والنمو الاقتصادي" (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص 54.

العمل وعدد ساعات العمل ويقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في انتاجه.

2.4- رأس المال: يعرف بأنه: "مجموعة السلع التي توجد في وقت معين وفي اقتصاد معين"، بالإضافة إلى عنصر العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

3.4- التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- انتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كمية عناصر الإنتاج.
- أو انتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: النظريات ونتائج النمو الاقتصادي.

اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في إطار الأفكار والنظريات وعليه سنتطرق إلى عرض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصاد، ولدى الاقتصاديين كمّ من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومن بينها نذكر ما يلي:

1-عناصر النمو الكلاسيكي: تتضمن النظرية الكلاسيكية آراء كل من آدم سميث * ودافيد ريكاردو** بالإضافة إلى آراء اقتصاديين آخرين ويمكن حصر عناصرها فيما يلي:

1.1- سياسة الحرية الاقتصادية: نادى الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

2.1-التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم: اعتبر الكلاسيك مفتاح التقدم الاقتصادي فأكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

3.1-الربح هو الحافز على الاستثمار: يدفع الربح الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

---

* آدم سميث Adam Smith: 05 يونيو 1723-17يوليو1790 فيلسوف أخلاقي اسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي من أشهر كتبه: نظرية الشعور الأخلاقي (1795) والتحقيق في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776.

** دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823) أستاذ في علم الاقتصاد، انجليزي، اشتهر بشرح قوانين توزيع الدخل القومي (في الاقتصاد).

4.1–ميل الأرباح للتراجح: تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي ويفسر ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

5.1– حالة السكون: اعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وحسب سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو نظر للنمو السكاني، وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة[1].

2. نظرية ماركس للنمو: تتلخص نظرية كارل ماركس* في النمو العناصر التالية:

1.2–مفهوم فائض القيمة: وهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في أسمى عطائه.

2.2–الأجور: كل ما يستحقه العامل في مقابل تنفيذ ما كلف به وفقا للاتفاق في إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقة بين العامل وصاحب العامل[2].

3.2–تجميع رأس المال: لكي يحدث التجمع لابد أن يكون الرأسمال قد نجح في بيع سلعة وإعادة تحويل نقود الشراء إلى رأسمال.

3. نظرية شومبيتر ** **للنمو الاقتصادي:**

تنطلق النظرية من وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة ولكن في حالة توازن راكد ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.3–المنظم Entrepreneur: اعتبره شومبيتر إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمر فيما هو وجود مما يقود إلى التطور.

2.3–الإبتكارات: Innovation: (وتضم عدة عناصر مثل) حسب شومبيتر إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود مما يقود إلى التطور.

3.3–الاستثمار Investissement: حسب شومبيتر فإن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات وقد ميز بين نوعين من الاستثمار.

- الاستثمار التلقائي: والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.
- الاستثمار التابع: والذي يعتبر دالة الحجم النشاط الاقتصادي.

---

[1]– يسري أحمد وآخرون، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، د.ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص335.

*كارل ماركس Karl marx: كارل هنريك ماركس: فيلسوف ألماني وإقتصادي وعالم اجتماع ومؤرخ وصحفي إشتراكي ثوري (5مايو1818–14مارس1883) أهم مؤلفاته: بيان الحزب الشيوعي (1848)، رأس المال (1867–1894).

[2]– محمد عبد الباقي صلاح الدين وآخرون، **"إدارة الموارد البشرية"**، د.ط ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ص334.

**جوزيف شومبيتر Joseph Alois Schumpeter: (8 فبراير 1883–9يناير1950) عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية اشتهر بترويجه لنظرية "الفوضى الخلاقة"

4.3–دور الأرباح: إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح ووفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الانتاج أي لا توجد أرباح، وتظهر الأرباح نتيجة للتغييرات الديناميكية الناجمة عن الإبتكارات.

5.3–كسر التدفق الدائري: يتم ذلك من خلال الابتكارات في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح.

6.3–العملية الدائرية: إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي يؤدى إلى زيادة الدخول مما يزيد القدرة الشرائية، ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقليص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا.

4–نظرية روستو (مراحل النمو الاقتصادي):

1.4–مرحلة المجتمع التقليدي: من مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني.

2.4–مرحلة التهيؤ للانطلاق: هي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق ومن مظاهرها استبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفية إلى جانب الزراعة.

3.4–مرحلة الانطلاق: وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل الانطلاق نحو التقدم ومن مظاهرها أن يفوق معدل الاستثمار معدل نمو السكان.

4.4–مرحلة النضوج: تكون الدولة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن طريق الاستهلاك وتصبح الدولة متقدمة اقتصاديا وتكتسب مكانة على الصعيد العالمي.

5.4– مرحلة الاستهلاك الوفير: يتم فيها زيادة متوسط الدخل الفردي وفيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم[1].

ويرى روستو أن الدولة التي بها سمات المرحلة 1 و 2 هي دولة متخلفة، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة 3 فهي دولة متوسطة لا متخلفة ولا متقدمة، أما المرحلتين 4 و 5 فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم.

---

[1] محمد عبد الباقي صلاح الدين وآخرون، " **إدارة الموارد البشرية**"، مرجع سبق ذكره ص ص 334، 335.

* ويليام دانيال فيليبس: William Daniel philips: ولد في يوم 05 نوفمبر 1948 فيزيائي أمريكي وعضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم تحصل على جائزة نوبل للفيزياء سنة 1997، توفي عن عمر يناهز 67 سنة.

المبحث الثاني: الاستقرار في المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة.

أشار الاقتصادي النيوزلندي ويليام فيليبس*، أن هناك علاقة قوية بين مستوى التضخم ونسبة البطالة حيث أن الارتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوبا بانخفاض في مستوى البطالة والعكس صحيح، وعليه سنتناول في هذا المبحث مفاهيم حول هاتين الظاهرتين وآليات علاجهما.

المطلب الأول: مقومات التضخم وأسبابه.

يعد التضخم من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات بلدان العالم، سواء المتقدمة أو النامية منها التي تشكو آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف التضخم: Inflation: هناك عدة تعاريف للظاهرة يمكن إيجازها فيما يلي:

- هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[1].
- عبارة الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد [2].
- الارتفاع المستثمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب مما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[3].
- زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[4].
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستثمر والملموس في المستوى العام للأسعار مع ثبات حجم الإنتاج في اقتصاد دولة ما.

2- أنواع التضخم:

إن الجدل الكبير حول إعطاء التضخم مفهوم شامل ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف أنواع هذه الظاهرة حسب المعايير التالية:

1.2- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار: تحت ظل هذا المعيار هناك 3 أنواع من الاتجاهات التضخمية.

---

[1]- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2003، ص249.

[2]- البكري أنس، صافي وليد، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002، ص197.

[3]- عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 1999 ص 145

[4]- غازي حسين، "**التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1985، ص09.

أ- التضخم المكبوت (الكامن): ظهر هذا النوع في الحالات التي تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها[1].

ب- التضخم المكشوف (المفتوح): بعكس النوع السابق فهو يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل للسلطات[2].

2.2- حسب مدى مدة الضغط التضخمي: يمكن تقسيمه إلى:

أ- التضخم الزاحف (التدريجي) Greeping inflation: هناك من يسميه بالتدريجي أو المعتدل ويتميز بجملة من الخصائص منها:

- النسبية: زيادة دائمة ومتتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع.
- الكيفية والارتباط بديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات.
- النمو وارتباطه بميكانيزم التقدم النقدي[3].

ب- التضخم الجامح (المفرط) Hyper Inflation: يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن تصل فيها مستويات إلى حدود 50% أو 60% سنويا وحتى أكثر من ذلك لأجل هذا يمكن هذا النوع أشد الأشكال ضررا وآثارا على الاقتصاد الوطني، وهو ينشأ نتيجة العوامل التالية[4]:

- التوسع غير الطبيعي في كمية النقود.
- التغير المستقل في التوقعات والزيادات اللاحقة في عرض النقود.
- النقص غير الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات.

وهناك أنواع أخرى من التضخم متوسطة الحدة والقوة كالتضخم الماشي والتضخم الراكض.

3.2- حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية: تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج.

---

[1]- الروبي نبيل، **"التضخم في الاقتصاديات المختلفة"**، مؤسسة الثقافة العربية، لا – ت، مصر، سنة 1973، ص 26.

[2]- الروبي نبيل، **"التضخم في الاقتصاديات المختلفة"**، نفس المرجع، ص 57.

[3]- ناظم محمد نوري الشمري، **"النقود والمصارف والنظرية النقدية"**، دار زهران للنشر، عمان ط1، 1999، ص46.

[4]- أحمد زهير شامية، **"النقود والمصارف"**، دار زهران للنشر، عمان، سنة 1993، ص 369.

أ- التضخم في أسواق السلع: يصنفه كينز إلى صنفين[1]:

- التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
- التضخم الرأسمالي : يحصل في قطاع صناعات الاستثمارات، حيث يعبر عن زيادة نفقة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

ب- التضخم في أسواق عوامل الانتاج: أما في أسواق عوامل الانتاج فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:

- التضخم الربحي: وذلك عندما تحدد الأسعار الادارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق[2].
- التضخم الدخلي: يحدث نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الانتاج ومنها أجور العمال[3].

4.2- حسب المصادر والأسباب والظروف المساعدة: تتحدث بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية[4]:

أ- التضخم الطبيعي الاستثنائي: هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل.

ب- تضخم الطلب: وهو ارتفاع مستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي.

ج- تضخم التكاليف: وذلك عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار الخدمات بالنسبة لعوامل الانتاج بنسبة أكبر من الانتاج الحدي.

د- التضخم المستورد: يظهر في البلدان الصغيرة والنامية التي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج. ويمكن حسابه كما يلي:

التضخم المستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الاجمالي) x التضخم العالمي.

[1]- غازي حسين عناية، **"التضخم المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2]- الشبول نايف، أحمد محمد صالح الجلال، **"دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"**: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص 23.

[3]- غازي حسين عناية، **"التضخم المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4]- غازي حسين عناية،**"التضخم المالي"**، نفس المرجع، ص ص 61-74.

هـ- التضخم الذاتي: وهو تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية يرجع إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية.

و- التضخم الدوري (الحركي): هو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الناجمة عنه، الشيء الذي جعله يتجاوز خاصية النقدية ويؤثر على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية.

1.3- الآثار الاقتصادية: يمكن ابراز أهم جوانب الآثار الاقتصادية فيما يلي:

أ- آثار التضخم على جهاز الأسعار: ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة التي تميل إلى الارتفاع مما يؤدي إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادي[1].

ب- أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والارباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك سوف يجذب اليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس لتحقيق النمو الاقتصادي[2].

ج- أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع: يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق، وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج[3].

د- أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي: ينجم عن التضخم اضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية حيث النقود عن تأدية وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة، مقياسا للقيمة ومخزنا لها مما يضعف الحافز

---

[1]- زينب عوض الله وآخرون ، **"أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت سنة 2003، ص262.

[2]- طيبة عبد العزيز، **"سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية"**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، سنة 2004-2005، ص 36.

[3]- زينب عوض الله وآخرون، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"** مرجع سبق ذكره، ص 264.

على الادخار ويزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وتحويل الأرصدة النقدية إلى أصول حقيقية[1].

هـ- أثر التضخم على الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي: يؤدي التضخم في مرحلة معينة من تطوره إلى زيادة حجم الادخار الاجباري عن طريق ما يحدثه من إعادة لتوزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الطبقات الاقتصادية، لكنه من ناحية أخرى يؤدي إلى تقليل المدخرات الاختيارية التي تكونها العائلات طوعا.

يتأثر الاستثمار بسعر الفائدة السوقي، فإذا أرادت السلطة النقدية امتصاص الفائض من السيولة النقدية في الاقتصاد ترفع أسعار الفائدة وبالتالي تجلب المدخرات، لكن يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاقتراض فينقص من حجم الاستشارات وبالتالي يؤدي بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الانخفاض[2].

و- آثار التضخم على ميزان المدفوعات: للتضخم تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات بانخفاض مقدرة الاقتصاد على التصدير ويزيد الميل الحدي للاستيراد بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، مما يعني استهلاك الموارد الأجنبية والاحتياطي من الذهب والنقد الدولي عندما تضطر الدولة إلى تسوية العجز[3].

2.3- الآثار الاجتماعية للتضخم: تلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

أ- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني: يتألف الدخل الوطني الحقيقي من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بالدخول النقدية، إذ يمكن تمييز الحالات التالية أثناء عملية التضخم.

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.
- ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقض لكن بمعدل أقل مقارنة مع الحالة الأولى.

[1]- طيبة عبد العزيز، "**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**"، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]- طيبة عبد العزيز، "**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**"، نفس المرجع ، ص 37.

[3]- طيبة عبد العزيز، "**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**"، نفس المرجع، نفس الصفحة

- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، وهنا يزداد الدخل الحقيقي[1].

ب- أثر التضخم في إعادة توزيع الثروة: خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية ويمكن القول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ج- آثار اجتماعية أخرى:

إذا لم تواكب زيادة الأجور والمرتبات للزيادات في الأسعار فإنها تؤدي إلى هجرة الإطارات الفنية واليد العاملة الماهرة ذات المداخيل الثابتة.

كما يصاحب التضخم تفشي الرشوة والفساد الإداري خاصة بين أفراد الدخول الثابتة[3].

المطلب الثاني: مفاهيم حول البطالة.

يمثل مفهوم البطالة وارتباطه بمفهوم التوظف أهمية كبيرة في تحليل الاقتصاد الكلي وعليه سنقوم بإعطاء مفاهيم حول هذه الظاهرة.

1- تعريف البطالة: يتضمن تعريف لغوي واصطلاحي.

1.1- لغة: بطل الشيء، يبطل بطولا وبطلانا أي ذهب ضياعا وخسرانا.

2.1- إصطلاحا: وهي كما يلي:

أ- هي العجز عن الكسي، وهذا العجز إما يكون ذاتيا كصغر السن والأنوثة والشيخوخة والمرض أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم[4].

ب- تعرف البطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي[5].

---

[1]- طيبة عبد العزيز، "**سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**"، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2]- مجدي عبد الفتاح سليمان، "**علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار الغريب، القاهرة، سنة 2002، ص65

[3]- طيبة عبد العزيز، **سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية**"، مرجع سابق، ص 39.

[4]- مختاري مراد وآخرون، "**الزكاة ودورها في معالجة البطالة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة يحي فارس، المدية، سنة 2005-2006، ص65

[5]-عبد الرحمن يسري أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، سنة 1997، ص 305.

ج- البطالة هي ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية تتضمن العاطلين عن العمل وهم[1]:

- الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق ولكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء.
- الأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرصة العمل المناسبة.
- الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب.

د- يمكن تعريفها أيضا على أنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلا.

وفقا لهذا التعريف يوجد بعدين للبطالة، البعد الأول هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة والبعد الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لها.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل ودقيق للبطالة والتي تتمثل في أن "العاطلين عن العمل هم القادرين والمؤهلين للعمل والمستعدون للقيام به، ولكنهم عاجزين عن العثور على العمل المناسب" وبعبارة أخرى هي "عدم توفر فرص العمل للأشخاص القادرين عليه والراغبين فيه".

2- أنواع البطالة:

يصنف الاقتصاديون البطالة إلى 03 محاور رئيسية يمكن ذكرها كما يلي:

1.2- البطالة من حيث الشكل: تقسم البطالة من حيث الشكل إلى البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

أ-البطالة السافرة: هي البطالة الناتجة من فيض الأيدي العاملة غير الفنية وتعرف أيضا على أنها وجود بعض أفراد قوة العمل في المجتمع يبحثون عن وظائف لكنهم لا يحصلون عليها، وتنقسم بدورها إلى بطالة اختيارية وبطالة إجبارية.

ب- البطالة المقنعة: تضم هذه البطالة الأفراد الذين يعملون فعلا ولكنهم لا يضيفون شيئا يذكر إلى الإنتاج القومي، فهم في حالة عمالة ظاهريا فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات وهذا النوع يتواجد بوضوح في اقتصاديات الدول النامية[2].

2.2- من حيث المصدر: تنقسم البطالة من حيث المصدر إلى بطالة دورية، احتكارية، هيكلية وموسمية[3].

---

[1]- طارق الحاج، **"علم الاقتصاد ونظرياته"**، دار صفاء للنشر، عمان، سنة 1998، ص151.

[2]- حربي عريقات محمد، **"مفاهيم ونظريات اقتصادية، التحليل الكلي والجزئي"**، دار وائل للنشر ، عمان، سنة 2004، ص153

[3]- حربي عريقات محمد، **"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر ، عمان، ط3، سنة 1999، ص268

أ- البطالة الدورية: تعتبر من أهم أنواع البطالة والتي تنشأ نتيجة التدهور غير المنتظم في النشاط الاقتصادي، ويقصد بها أيضا البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة.

ب- البطالة الاحتكاكية: هي تلك التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف، وهي بطالة مؤقتة تنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختياريا من أجل البحث عن عمل أفضل.

ج- البطالة الهيكلية: يقصد بها على أنها حالة من التعطل الذي يصيب جانبا من القوى العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي في طبيعته ونوع العمالة المتوفرة[1].

البطالة الموسمية: هي تلك البطالة الناجمة عن التقلبات الموسمية في الطلب، حيث تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي مثل الزراعة، وتحدث البطالة الموسمية في أوقات منتظمة عكس البطالة الدورية وهي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبيا في النشاط الاقتصادي.

3.2- أنواع أخرى من البطالة: هناك أنواع أخرى من البطالة تتمثل في البطالة الجامدة، الفنية، البطالة الناتجة عن نقص الطلب وشبه البطالة.

أ- بطالة جامدة: تمثل العاطلين الدائمين والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل.

ب- بطالة فنية: تنشأ نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر أو صناعة أخرى وهكذا فإنه خلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة خاصة، ويحدث هذا النوع من البطالة لسببين هما التقدم التكنولوجي والبحث عن فرصة عمل[2].

ج- البطالة الناتجة عن نقص الطلب: تحدث هذه البطالة بسبب عدم كفاية الطلب الكلي عن استيعاب انتاج التوظيف الكامل، ولا يعني التوظيف الكامل تحقيق نسبة البطالة إلى صفر، ولكنه يعني قبول تلك النسبة من البطالة بين أفراد القوى العاملة التي تتفق مع تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار تفاديا للتضخم.

---

[1]- حربي عريقات محمد، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص ص269- 270.

[2]- حربي عريقات محمد، "**مفاهيم ونظريات اقتصادية، التحليل الكلي والجزئي**"، مرجع سبق ذكره، ص155

د- شبه البطالة: تنشأ عندما تكون الظروف الاقتصادية غير سانحة للعمل الكامل مما يجبر الفرد على الدوام الجزئي فقط، وسميت هذه البطالة بهذا الاسم لأنها لا تشكل بطالة كاملة وإنما جزئية، حيث أن هناك أشخاصا يعملون دواما جزئيا رغم أنهم يرغبون بالعمل دواما كاملا لو توفرت لهم فرص العمل، لكن الظروف الاقتصادية تمنعهم من ذلك مما يضطرهم للعمل ساعات محدودة في اليوم[1].

3- الآثار الناجمة عن البطالة:

من المعروف أن لكل ظاهرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها آثار تنعكس من خلالها على أرض الواقع، ولعل البطالة من أخطر هذه الظواهر وأصعبها، فلها آثار نذكر من أهمها ما يلي:

1.3- الآثار الخاصة: وتتمثل في:

أ- هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين (البطالين) تعويضا طول فترة بطالتهم وهذا في الدول المتقدمة.

ب- هناك بعض الأفراد الذين يقضون أوقات بطالتهم الاختيارية للترفيه عن النفس خاصة إذا كانت لديهم مدخرات سابقة تمكنهم من ذلك لبعض الوقت.

ج- يستفيد البعض من أوقات البطالة الاختيارية في البحث عن وظيفة أفضل تحقق لهم مركز اجتماعي أعلى أو دخل مرتفع عن ذي قبل.

د- إذا كانت البطالة إجبارية فإنها تؤدي إلى فقدان بعض الأفراد لدخولهم رغم احتياجهم إليها، وهذا يؤدي إلى زيادة حرمانهم وانخفاض مستويات معيشتهم[2].

2.3- الآثار الاقتصادية: للبطالة آثار اقتصادية خطيرة لا يمكن الاستهانة بها وفيما يلي سنحاول حصر بعض هذه الآثار.

أ- ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية: فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن انتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج، فإن عملهم هذا أو إنتاجهم لن يعوض المفقود الذي حدث خلال فترة البطالة[3].

---

[1]- حربي عريقات محمد، **"مفاهيم ونظريات اقتصادية، التحليل الكلي والجزئي"**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2]- عبد القادر عطية، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 1997، ص 317.

[3]- حمدي أحمد العناني، **"مقدمة في الاقتصاد الكلي"**، الدار المصرية اللبنانية ص 91

ب- فقدان المهارات والخبرات: هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبرتهم[1].

ج- تبديد أموال الدولة: نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين وذلك بتوفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة[2].

3.3- الآثار الاجتماعية والسياسية: هذه الآثار لا تقل سوءا أو خطورة عن الآثار الاقتصادية، بل إن هذه الآثار الاجتماعية تعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة.

أ- المشاكل النفسية: هي مشاكل تصيب المتعطل عن العمل حيث يصاب بإحباط ينبذ الجميع منه، وعدم العناية به نفسيا ومعنويا مما يجعله يفقد الثقة بالنفس.

ب- المشاكل العائلية: ينتج عن البطالة التفكيك الأسري والفتنة داخل الأسرة بسبب عدم تلبية طلب العائلة وخاصة إذا كان البطال هو المعيل الوحيد لهذه العائلة فتنتشر ظاهرة الطلاق والانقسام الأسري.

ج- الفساد الفكري والجسدي: كلما كان الفرد منشغل في عمله كلما كانت مهارته تنمو والعكس صحيح، فإذا لم يكن للفرد ما يطور به قدراته الفكرية والجسدية من العمل فإنه يضيع هذه المهارات ويصبح فكره متوقفا تماما عن التفكير في أي شيء ينفع به نفسه والمجتمع أما جسده فينتابه الخمول والكسل حتى يصبح لا يستطيع القيام بأي عمل جسدي مهما كان بسيط[3].

د- الهجرة: تعتبر من الآثار الاجتماعية لمشكل البطالة، يلجأ إليها الشباب العاطلين نتيجة لعدم حصولهم على عمل ويجدون أن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل[4].

---

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، مرجع سبق ذكره، ص 306

[2]- حمدي أحمد العناني، **"مقدمة في الاقتصاد الكلي"**، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3]- سليماني نيرة وآخرون، **"دور السياسة النقدية في معالجة البطالة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، سنة 2004-2005، ص70.

[4]- عياشي حكيمة وآخرون، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، سنة 2004-2005، ص72.

المطلب الثالث: آليات علاج التضخم والبطالة.

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم والبطالة كحالتين مرضيتين في الاقتصاد الوطني يجعل هدف القضاء عليهما على الأقل احتوائها والحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية.

1- آليات علاج التضخم:

تلجأ الحكومة في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات النقدية والمالية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

1.1- السياسة النقدية:

أ- سعر إعادة الخصم: إن قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها والعكس صحيح، ومن هنا يمكن للبنك المركزي عن طريق اتباعه لسياسة إعادة الخصم التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية.

ب- عمليات السوق المفتوحة:

تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتتمثل في دخول البنك المركزي السوق المالية بصفته بائعا أو مشتريا لبعض الأوراق المالية، ويحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول بواسطة التأثير في احتياطات البنوك التجارية وبالتأثير في أسعار الفائدة على السندات[1].

ج- سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ – بصفة إجبارية – بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي يطلق عليها اسم نسبة الاحتياطي القانوني حيث يتر للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة، والذي يقوم بدوره في حالات التضخم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، إذ تعتبر من أقوى الأسلحة النقدية في وقتنا الحالي[2].

---

[1]- نبيل الروبي، **"التضخم في الاقتصاديات المختلفة"**، مرجع سبق ذكره، ص 430.

[2]- نبيل الروبي، **"التضخم في الاقتصاديات المختلفة"**، نفس المرجع، ص 269

د- السياسات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي:

تعتبر سياسات نقدية نوعية مكملة للسياسات السابقة التي تعتبر وسائل نقدية كمية وتتمثل أدواتها فيما يلي[1]:

- أسلوب الإقناع الأدبي والمعنوي.
- إحداث التوازن بين القطاعات.
- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط.
- تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع وكذا هامش الضمان.

2.1- السياسة المالية: يقصد بها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، حيث تستخدم في علاج الضغوط التضخمية نتيجة لقصور السياسة النقدية في مكافحة الضغوط التضخمية بمفردها، وتتمثل أهم أدواتها فيما يلي:

أ- الرقابة الضريبية: تعد الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم والانكماش، فهي تقتضي زيادة الإنفاق العام وذلك بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وأما بالنسبة للإنفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من الوة الشرائية وذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض[2].

ب- الرقابة على الإنفاق: نعني بالإنفاق العام في هذا الإطار الإنفاق المباشر بحيث تتكرس هذه السياسة في إحداث فائض أو عجز في الميزانية، للتحكم في الموجات التضخمية أو الانكماشية على أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لحركات النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية، وكذلك ما يحكمها من ضغوط واتجاهات ففي حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها أو بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري[3].

[1]- غازي حسين عناية، "**التضخم المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص138، 139.

[2]- نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المختلفة**"، مرجع سبق ذكره، ص 431

[3]- نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المختلفة**"، نفس المرجع، ص ص 432-433

ج- سياسة القروض العامة (الدين العام): تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية وتقوم على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الانفاق العام ويتم ذلك عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسسات وبالاعتماد على مصدرها فإما تكون قروض حقيقية أو قروض تضخمية[1].

2- آليات علاج البطالة ومكافحتها:

تعتبر البطالة علامة خطرة يجب التنبه لها ومعالجتها، لذا سنحاول توضيح بعض الأساليب التي من شأنها القضاء على البطالة أو الحد منها ولو بنسبة قليلة كيما يلي[2]:

1.2- خلق الوظائف : اتجهت بعض الحكومات في الآونة الأخيرة إلى تقديم الدعم المباشر للقطاع الخاص بهدف ضمان استمرار العمال بدلا من تسريحهم، واستخدام المزيد من العمالة المتعطلة، وقد تم ذلك من خلال تحمل الحكومة جزء من نفقات الأجور، أو دفع مبلغ قطعي لكل فرصة عمل جديدة تقدمها المشروعات.

2.2- تحقيق التوافق بين نوعية البطالة والوظائف المتاحة : تتحقق عملية التوفيق بين العمالة المتعطلة من ناحية، وفرص التوظيف المتاحة أو الجديدة من خلال برامج إعادة التدريب، ومشروعات التنمية العمرانية الإقليمية حيث تقع مسؤولية ذلك على الجمعيات المدنية التي تتبنى قضايا العمالة المتعطلة .

3.2-تخفيض حجم قوة العمل: الأسلوب التقليدي لخفض قوة العمل من كبار السن يتمثل في تخفيض سن التقاعد، خاصة النساء مع رفع قيمة المعاشات لإغراء هذه الفئات للتخلي عن وظائفهم من ناحية وعدم السعي للالتحاق بالوظائف الجديدة من ناحية أخرى، كما يمكن تخفيض قوة العمل من صغار السن بتأجيل دخولهم سوق العمل ويتحقق ذلك من خلال مد فترة التعليم الإلزامي، مد فترة التجنيد الإجباري، زيادة منح التعليم بعد سنوات التعليم الإلزامي، دعم برامج تدريب العمالة، وكذا وضع قيود على العمالة الأجنبية.

---

[1]- غازي حسين عناية، **"التضخم المالي"**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2]- وليد ناجي الجيالي، " **دراسة بحثية حول البطالة**"، الأكاديمية العربية، الدانمارك، ص26.

4.2- دور الدولة:

- تقوم الدولة بزيادة الاستثمارات الحقيقية سواء كانت محلية أو أجنبية في مشروعات منتجة لتمتص جزء من البطالة، وتخلق فرص جديدة مع تقديم بعض الامتيازات والإعفاءات الضريبية الجمركية لمثل هذه الاستثمارات.
- وأيضا زيادة الاستثمار الحكومي في القطاعات المختلفة ينتج مجالا للعاطلين عن العمل، ومن خلال هذه الاستثمارات الحكومية ورعاية ودعم التعاونيات تزداد الأجور النقدية.
- دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين، ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة آبار المنتجين.
- صياغة قانون العمل والعمال، وذلك من خلال التشريعات إصدار القوانين واللوائح التي تساعد الشركات على الحد من البطالة.
- بناء قاعدة مادية تكتيكية، واقامة صناعات رائدة.
- الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة.
- خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة.
- منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر، ومنع استخدام الأحداث في العمل.
- وضع برامج للأشغال العامة في أوقات الكساد، والتغلب بسرعة على الأزمات.
- تشجيع الهجرة إلى الخارج مع وضع الضوابط لكي لا تتسرب الكفاءات والمهارات التي تحتاجها الشركات.
- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد واعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة، وتعبئة الطاقات المتاحة.
- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.
- محاولة إحلال العناصر ذات الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين مما يقلل من درجة البطالة الرأسية في المجتمع.

المبحث الثالث: ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات أداة سياسية يستعملها صانعي القرارات الاقتصادي لاتخاذ القرارات المناسبة، إذ تبين أهم النشاطات الاقتصادية لأي بلد خلال فترة زمنية معينة، فهو يسجل جميع التحركات الخاصة بالسلع والخدمات والتحركات الخاصة برأس المال، ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر ويتأثر بالاقتصاد الوطني والاقتصاديات الأجنبية الأخرى، ولهذا نتطرق إلى هذه الأداة من خلال تناول مفاهيم، مكونات ميزان المدفوعات وآليات تحقيق توازنه.

المطلب الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات وسيلة هامة تستخدمها السلطات المعنية لوضع مختلف السياسات التي تهدف لحماية وتقوية الاقتصاد الوطني.

1- تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات وجميعها تصب في معنى واحد ونذكر منها:

- هو بيان لمعلومات إحصائية أساسية من أجل التعرف على التدفقات السلعية، الخدماتية والرأسمالية لدولة ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[1].
- هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة اجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة تكون في العادة سنة كاملة[2].
- هو حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي والتي توضح مجموع المبادلات للأصول الحقيقية، المالية والنقدية والتي تكون ناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديون المقيمين في ذلك البلد وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة[3].
- وبهذا يكون ميزان المدفوعات قيد لجميع المدفوعات المطلوبة ومجموع الديون المستحقة أو بمعنى آخر فهو يمثل صافي العقود والديون الدولية.

---

[1]- Alain Samuelson," **économie internationale contemporaine**", Alger, 1993, p27.

[2]- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، **"التمويل الدولي"**، طبعة 2008، ص 15.

[3]- Guillochon Benard, Kawecki Annie, "**économie internationale**", Dunod, paris, 2009, p188.

2- أهمية ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة من السلطات المعنية لما لها من أهمية في مجالات عدة منها[1]:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد.
- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف.
- يمكن من معرفة الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد محل الدراسة خاصة على المدى القصير.
- يبين المكانة التجارية والقوة الاقتصادية للبلد محل الدراسة.
- يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني.

3- طريقة القيد في ميزان المدفوعات:

كل ما يدخل إلى البلد فهو واردات وبذلك يسجل في جانب الدائن "في جانب المدفوعات" وكل ما يخرج من البلد فيسجل في جانب الديون أي مدين "في جانب المتحصلات"، وكذلك الشأن بالنسبة للخدمات مثل السياحة والنقل...الخ، كذلك فيما يخص خروج رؤوس الأموال إلى الخارج فهي تسجل في جانب المتحصلات لأنها تمكن من تحقيق عوائد مثل: السندات والأسهم فهما يحققان مقبوضات عند تصفية الاستثمار وهذه الأخيرة تمثل تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل[2].

تتمثل البنوك الدائنة في ميزان المدفوعات في صادرات السلع والخدمات، متحصلات المدفوعات التحويلية (الحساب الجاري)، التدفقات للداخل لرؤوس الأموال، الزيادة في الالتزامات اتجاه الحائزين الرسميين الأجانب والنقص في الأصول والاحتياطات الرسمية للبلد محل الدراسة.

أما الجانب المدين فيتمثل في الواردات من السلع والخدمات، اجراء مدفوعات تحويلية والتدفقات للخارج لرأس المال والنقص في التزامات البلد اتجاه الحائزين الرسميين الأجانب والزيادة في الأصول الاحتياطية الرسمية والتسجيل دائما يكون بطريقة القيد المزدوج.

---

[1]- عقبي لخضر، "**ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة وهران، 2010-2011، ص 5.

[2]- Guillochon Benard, Kawecki Annie, "**économie internationale**", op.cit, p188.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.

كتصوير مبسط للمدفوعات فإن ميزان المدفوعات يتكون من 03 حسابات أساسية.

1- **حساب العمليات الجارية:** هو حساب لجميع المعاملات الدولية التي يمكنها التأثير بصورة مباشرة على حجم الدخل القومي للبلد ويمكن تجزئة هذا الحساب إلى ثلاثة حسابات رئيسية هي:

1.1- الحساب التجاري: وهو كل ما يتعلق بعملية البيع والشراء مع العالم الخارجي سواء كان هذا التبادل ملموس أو غير ملموس وينقسم إلى حسابين[1]:

أ- الحساب التجاري المنظور: يشمل هذا البند الصادرات والواردات السلعية التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية، وبذلك سميت بالتجارة المنظورة، ويخلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات باسم الميزان التجاري المنظور balance commercial visible.

ويرمز له بالعلاقة:

Balance commercial des visible = exportation des biens – importations des biens

Bc: الميزان التجاري المنظور.

Xb: الصادرات المنظورة.

Mb: الواردات المنظورة.

ويكون الميزان التجاري موافق balance favorable إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فهو في صالح الدولة.

ويكون الميزان التجاري غير موافق balance défavorable إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات وفي هذه الحالة هو في غير صالح الدولة.

ب- حساب التجارة غير المنظورة:

يشتمل هذا البند على الخدمات les services التي يقدمها الدولة إلى الخارج والخدمات التي تحصل عليها هذه الأخيرة من الخارج.

[1]- عقبي لخضر، "**ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-07.

Balance commercial des invisible = exportation des services – importations des services

Bi: الميزان التجاري غير المنظور Balance des invisible.

Xs: الصادرات من الخدمات.

Ms: الواردات من الخدمات.

كل من هذين الحسابين يعطيان في الأخير حساب اجمالي وشامل يضم الحسابين المنظور وغير المنظور.

ميزان السلع والخدمات = الميزان التجاري المنظور + الميزان التجاري غير المنظور.

2.1– حساب الدخل: يغطى هذا الحساب نوعين من المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين وتعويضات الموظفين والتي تدخل العمال غير المقيمين مثل الدخول التي يتقاضاها الموظفين المقيمين بصفة مؤقتة في الخارج والمتحصلات من دخل الاستثمار والمدفوعات على الأصول المالية الخارجية والتي تشمل محفظة الاستثمارات والاستثمارات الأخرى، والدخل من الاستثمار المباشر المتمثل في عوائد المساهمين، أرباح الأسهم والأرباح المعاد استثمارها وغيرها من الاستثمارات فيما بين الشركات والدخل الذي ينجم عن محفظة الاستثمارات مثل الأرباح التي تدرها الأوراق المالية، الدخل المكتسب من السندات، وغيرها من الديون والدخل المكتسب من المطالبات الأخرى على المقيمين والخصوم ولغير المقيمين[1].

3.1– حساب التحويلات: يعتبر هذا الحساب عن مجموع المبادلات التي تمت بين الدولة وباقي دول العالم خلال فترة الميزان من دون أي مقابل، فهي عمليات غير تبادلية، وهي تتمثل في[2]:

- الهبات والتعويضات الخاصة: تتضمن تحويلات الأفراد المهاجرين وغير المهاجرين إلى الخارج.
- الهبات والتعويضات العامة: تستعمل على التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي اجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها كالتعويضات طبقا الاتفاقية الدولية المنعقدة بين دولتين وكذلك المنح للدول الآخذة في النمو.

[1]– عقبي لخضر، "**ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية**"، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2]– زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2- حساب العمليات الرأسمالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ أصول وخصوم الدولة خلال فترة الميزان فهي تدخل كافة حركات رؤوس الأموال بين دولة وبقية دول العالم و كذلك التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة، وينقسم هذا الحساب إلى جزئين رئيسيين هما[1]:

1.2- حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزانية على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج والخصوم التي هم ملزمون بها والتي يزيد أجلها عن سنة وتتمثل في الاستثمارات المباشرة، استثمارات المحفظة المالية والقروض طويلة الأجل ومجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل منها ما يتحقق خلال فترة الميزانية.

2.2- حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل كافة التغييرات التي تطرأ خلال فترة الميزانية على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمين في مواجهة الخارج، وهذا فيما يخص الأصول والخصوم التي أقل من سنة ويضم هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول قريبة من النقود لما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة.

3- حساب السهو والخطأ:

إن إعداد تقديرات لميزان المدفوعات وفقا لمبدأ القيد المزدوج يتطلب الوصول لتعادل بين القيود الموجبة والسالبة، ولكن قد يحدث أن يكون هناك تعادل والذي يمكن أن يرجع لسهو أو خطأ أو حتمية فرضتها ضرورة الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عنها مثل: شراء الأسلحة العسكرية، وفي هذه الحالة تظهر الحاجة لهذا الحساب ليعادل بين الجانبين[2].

[1]- عقبي لخضر، **"ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية"**، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]- زينب حسين عوض الله، **"الاقتصاد الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

4-عرض بياني لميزان المدفوعات:

الشكل (1-2): عرض بياني لميزان المدفوعات

الحساب	صافي الحساب
I. الحساب الجاري:	
أولا: صافي التبادل السلعي ..... الميزان التجاري المنظور	
ثانيا: الخدمات.	
- النقل	
- السياحة	
- خدمات أخرى	
صافي الخدمات ..... الميزان التجاري غير المنظور	
الميزان التجاري المنظور + الميزان التجاري غير المنظور..... ميزان السلع والخدمات	
ثالثا: الدخول.	
- مداخيل الاستثمار.....ميزان السلع، الخدمات والدخول.	
رابعا: التحويلات.	
- تحويل من جانب واحد	
- مساعدات حكومية	
- تحويلات الخواص ..... صافي التحويلات.	
ميزان السلع، الخدمات والدخول + صافي التحويلات ..... الميزان التجاري (Bc).	
II. حساب رأس المال:	
أولا: استثمارات مباشرة.	
ثانيا: استثمارات المحفظة المالية.	
* في المدى الطويل.	
استثمارات مباشرة + استثمارات المحفظة المالية في المدى الطويل ..... الميزان الأساسي.	
* في المدى القصير.	
الميزان الأساسي + الاستثمارات المالية في المدى القصير ..... الميزان الإجمالي.	
ثالثا: التغير في الاحتياطات والحصص.	
- التغير في احتياطي الأصول المحلية.	
- التغير في احتياطي الأصول الخارجية للبنك المركزي من:	
* الذهب	
* قروض صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة.	
* الاحتياطي من العملة الأجنبية..... صافي التغير في الاحتياطي والحصص.	
الميزان الإجمالي + صافي التغير في الاحتياطي والحصص ..... صافي ميزان المدفوعات.	

المصدر: عقبي لخضر، **"ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة وهران، 2010-2011 ص ص 9-10

المطلب الثالث: آليات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

إن آليات التسوية في ميزان المدفوعات هي مجموعة الآثار التي يترتب على وجودها اختلال في ميزان المدفوعات والتي يكون من شأنها التوجه بميزان المدفوعات إلى التوازن.

ويتم ذلك عن طريق:

1- وسائل الدفع الخارجية: وتتمثل في[1]:

- استخدام الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية.
- السحب من الأرصدة المودعة لدى الخارج.
- السحب من حقوق السحب الخاصة المودعة لدى صندوق النقد الدولي.
- بيع السندات والأسهم التي تملكها الدولة في الخارج.
- تدبير قروض قصيرة وطويلة الأجل.

عندما لا تكفي هذه الوسائل يصبح الميزان التجاري يعيش حالة العجز الهيكلي وتلجأ الدولة إلى آليات أخرى.

2- آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات: تتمثل في:

1.2- آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية: ترى هذه النظرية أن إعادة التوازن لميزان المدفوعات يكون بتغير الأسعار من الداخل والخارج مما يؤثر على حجم التصدير والاستيراد (حجم المبادلات) وتطبيق هذه النظرية يتطلب:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج داخل الوطن.
- مرونة أو حرية الأسعار والأجور.

وتميز الاقتصاديون التقليديون بين نوعين من آليات التسوية[2]:

أ- آليات التسوية في ظل ثبات أسعار الصرف:

لما كان نظام الصرف السائد هو نظام قاعدة الذهب حث التقليديون على تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة خاصة تغيرات الدخل، حيث عند تحقيق

[1]- عبد المجيد قدي، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 24.

[2]- عقبي لخضر، "**ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية**"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ميزان المدفوعات فائض فهذا يعكس دخول الذهب إلى البلاد أو زيادة كمية النقود المتداولة مما يسبب التضخم الذي ينعكس على مستوى الأسعار ويساهم في رفعها لامتصاص الكتلة النقدية الإضافية والعكس في حالة وجود عجز في الميزان.

كما يمكن ادماج سياسة إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي الذي يكمن دوره هنا في تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض سعر الفائدة مما يشجع على خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج بحثا عن عائد مرتفع مما يؤدي لامتصاص الفائض في ميزان المدفوعات و تبنّي العكس في حالة العجز.

ب- آلية التسوية في ظل حرية الصرف:

إن التغير في الأسعار يؤدي إلى التغير في أسعار السلع المتبادلة مما يؤثر على ميزان المدفوعات وذلك بزيادة الطلب على عملة البلد الذي يعاني من العجز وينعكس بتخفيض عملة الدولة التي تعاني من فائض في ميزان المدفوعات، وكذلك بالنسبة لأسعار السلع المصدرة والمستوردة من الدولتين، حيث تكون أسعار السلع المنتجة في الدولة التي تعاني من عجز منخفضة وبالتالي فهي تشجع لزيادة حجم الصادرات حتى تصل بها إلى درجة التوازن مما يدفع بسعر الصرف للارتفاع وبالتالي يعاد التوازن لميزان المدفوعات، وعند التشبع تبدأ الصادرات بالانكماش تدريجيا حتى تصل إلى درجة التعادل.

2.2- آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية: تفترض هذه النظرية ثبات كل من أسعار الصرف والفائدة، حيث سلط كينز الضوء على تغييرات الدخل الوطني لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ويعود مضمون هذه النظرية إلى أن الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل الوطني[1]، ولتفسير التوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما:

أ- الميل الحدي للإستيراد:

يعبر عن مقدار التغير في الواردات بالزيادة أو النقصان بالنسبة لمقدار التغير في الدخل فهو يمثل نسبة التغير في الواردات الناجمة عن التغير في الدخل القومي، إذ هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك وهذا يوضحه الشكل البياني.

[1]- زينب حسين عوض الله، **"الاقتصاد الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الشكل (2-2): علاقة الدخل بالاستهلاك.

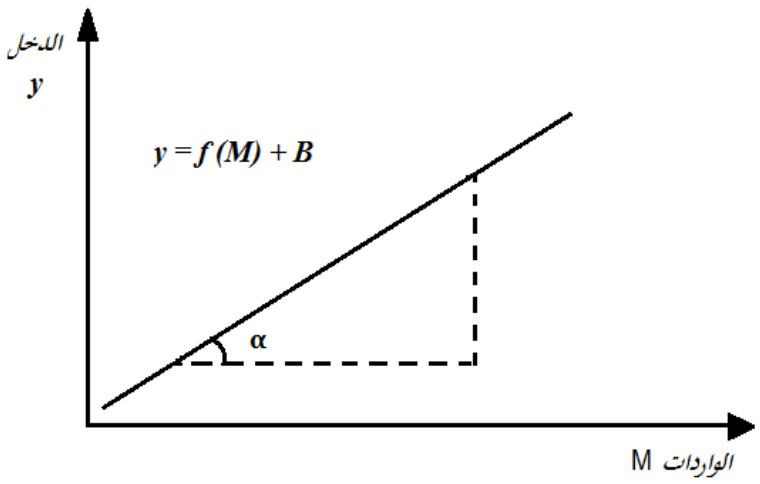

حيث:

y: الدخل.

Δy: التغير في الدخل

M: الواردات

ΔM: التغير في الواردات

a&b: ثوابت

$\frac{1}{\alpha}$: الميل الحدي للاستيراد.

$$y = f(M) + B \Rightarrow \quad y = \alpha M + B$$

$$y + \Delta y = \alpha(M + \Delta M) + B$$

$$\Delta y = \alpha \Delta M + B$$

$$\Delta M = (\Delta y - b) \div \alpha$$

ب- مضاعف التجارة الخارجية: هو نسبة التغير في الدخل الوطني الناتج عن وجود تغير ذاتي أو الأصلي في الانفاق، فالعلاقة الطردية الموجودة بين الدخل والطلب تظهر مدى تأثر التجارة الخارجية بالدخل وحالة ميزان المدفوعات وذلك بفعل مضاعف التجارة الخارجية، وترتكز النظرية الكينزية على 03 شروط أساسية وهي[1]:

- ثبات الأسعار الصرف.
- ثبات الأسعار.
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الانفاق العام للتأثير على الدخل وذلك تحت التأثير على مضاعف الانفاق.

[1]- زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 77.

إن مضاعف التجارة الخارجية هو مقدار دائما أكبر من الواحد ويعطي بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{KA} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-c+m}$$

ومن هنا نلاحظ أن قيمة المضاعف تزداد كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك (C) ونقص الميل الحدي للاستيراد لأن الميل الحدي للاستهلاك يعبر عن الإضافة لتيار الانفاق لكل زيادة في الدخل.

3.2- آليات التسوية في ظل سعر الصرف المرن المدار: يمكن للدولة التدخل بصفة مباشرة من خلال اتخاذ إجراءات لحماية السوق الوطنية أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج مثل فرض رسوم جمركية أو قيود كمية للحد من الاستيراد وذلك لمعالجة العجز في الحساب الجاري والعكس في حالة الفائض، ويمكن للدولة التدخل بطريقة غير مباشرة عن طريق دعم المنتجات المحلية بتقديم اعانات للمصدرين وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

4.2- آليات التسوية نتيجة لتغير الكتلة النقدية: إن تغير الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى حدوث تسوية تلقائية للميزان وتمس كل من:

- مستوى الأسعار والخدمات.
- مستوى أسعار الفائدة المحلية.
- حجم الأرصدة النقدية.

خلاصة:

إن المربع السحري ما هو إلاّ وسيلة بيداغوجية هدف بها كالدور إلى تحديد مثولية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات الأربعة التي يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل، حيث يُعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، يُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معيّن، وقد اختلف كل من آدم سميث، كارل ماركس، شومبيتر و روستو في تفسيره و ذلك من ناحية مكوّناته و مراحله.

إذ تُعتبر الزيادة في رأس المال، التقدم التكنولوجي وتحسين مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

في حين اعتبر مفهومي التضخم و البطالة من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات و البرامج الحكومية، فيُعرّف التضخم على أنه الارتفاع المحسوس و المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما، وكنتيجة طبيعية الآراء، اختلفت أنواعه ودرجات حدّته من تضخم معتدل إلى جامح ممّا ولّد آثار اقتصادية و اجتماعية.

أمّا البطالة فهي التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة رغم قدرة و رغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج، حيث تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتناولة للظاهرة أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة وإنما هي متغيرة و متجددة باستمرار، لها آثار تنعكس على أرض الواقع (آثار خاصة، اقتصادية، اجتماعية وسياسية)، لذا تقوم الحكومة بتقديم البرامج الاقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هاتين المشكلتين إمّا للقضاء عليهما أو على الأقل احتوائهما وذلك من خلال السياستين النقدية و المالية.

يعتمد صانعي القرارات الاقتصادية في اتخاذ القرارات على ميزان المدفوعات، حيث يُعطي هذا الأخير صورة واضحة للسلطات عن نقاط القوة أو الضعف في السوق الخارجي للاقتصاد القومي و مستوى التشغيل في الداخل، فهو سجل لكل المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج، يشمل ثلاث حسابات أساسية (حساب العمليات الجارية، حساب العمليات الرأسمالية، حساب السهو والخطأ) والتي يمكن من خلالها وصف الميزان على أنه متوازن أو مختل اقتصاديا، إذ تتم التسوية إما من خلال وسائل الدفع الخارجية أو آليات التسوية التلقائية لميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

أثر انخفاض أسعار البترول على متغيرات المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1990-2014)

تمهيد:

لقطاع المحروقات مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري حيث تمتلك الجزائر نزوات طبيعية هائلة، إذ تساهم مداخيل استغلال هاته الثروات على الاقتصاد الوطني بالإيجاب في حالة انتعاش أسعارها وبالسلب في حالة انخفاضها وخاصة مادة النفط كونها تعد من الدول العربية المصدرة للنفط، حيث تتزايد أهمية هذا الأخير يوما بعد يوم فهو يكتسب أهمية اقتصادية تتمثل في تحريك دواليب النشاط الاقتصادي فالجباية البترولية هي المحرك الفعال للتنمية الاقتصادية ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، إذ يتم تغذية الميزانية العامة للدولة عن طريق هذا النوع من الجباية والتي تتميز بالتغير المستمر بسبب تقلبات اسعار البترول التي ينجم عنها أخطار تؤدي في الغالب إلى ازمات اقتصادية قد تطول فترة معالجتها والتي تحدد من خلال اربع مؤشرات اساسية اقتصادية تدخل ضمن متغيرات المربع السحري لكالدور.

وهذا ما دفع بالتساؤل المطروح:

ما مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على متغيرات المربع السحري لكالدور؟

مما أدى إلى تناول المباحث التالية في هذا الفصل:

المبحث الأول: تقلبات الجباية البترولية في الجزائر.

المبحث الثاني: تقديم عام للدراسة القياسية.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور حالة الجزائر (1990-2014).

المبحث الأول: تقلبات الجباية البترولية في الجزائر.

احتلت الجباية البترولية مكانة كبيرة من مجموع العائدات البيانية للجزائر خلال السنوات السابقة وأصبح لها دور كبير في ارتفاع مداخيل البلد ومن أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع الجباية البترولية هي ارتفاع أسعار النفط بشكل متزايد بالإضافة إلى تزايد حجم صادرات الجزائر للبترول.

المطلب الأول: مراحل التقلبات الجبائية البترولية.

1- تطور الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر من فترة 1980 – 1999:

شهدت العوائد البترولية تقلبات كثيرة، إذ بلغت 243 مليون دينار في سنة 1962 وارتفعت إلى 447 مليون دينار سنة 1965 ويرجع هذا الضعف في العائدات إلى مواصلة تطبيق القانون البترولي الصحراوي الهادف إلى تمييز المؤسسات الفرنسية[1].

الجدول رقم (1-3): حصيلة الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر من 1980 – 1999

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	السنوات	إيرادات الجباية البترولية
1980	37658	1990	76200
1981	50954	1991	161500
1982	41458	1992	193800
1983	37711	1993	179800
1984	43841	1994	222176
1985	46786	1995	336148
1986	21439	1996	495997
1987	20479	1997	564765
1988	24100	1998	378556
1989	45500	1999	560121

المصدر: العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**"، 1970-2006، رسالة ماجيستر تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

[1]- ادريس مفاتيح، "**دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذج)**"، مرجع سبق ذكره، ص133

الشكل رقم (1-3): الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر من 1980 – 1999

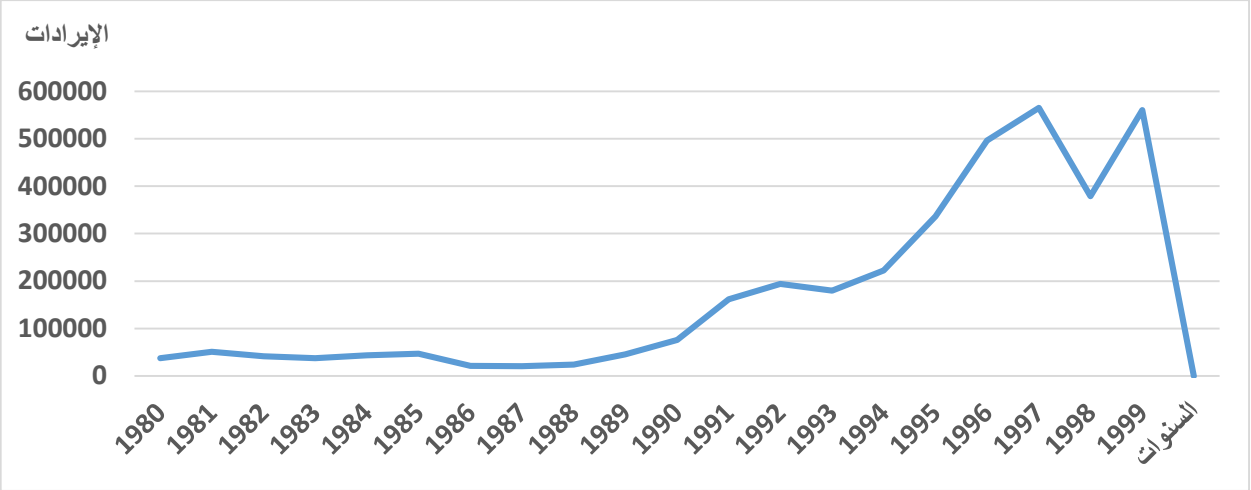

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من المنحنى السابق يمكن القول أن الجباية البترولية شهدت انخفاضا حادا خاصة خلال أزمة عام 1986، حيث سجلت إيرادات الجباية البترولية قيمة 21439 مليون دينار بعدما قد سجلت ما قيمته 46786 مليون دينار سنة 1985 أي أن نسبة التراجع في الإيرادات قدرت بـ 54.17 % لتعود وتزداد قيمتها إلى 45500 مليون دينار سنة 1989 أما فترة التسعينات فعرفت إيرادات الجباية البترولية تذبذبا مستمرا كان بين الارتفاع في (1990-1992) بسبب حرب الخليج والانخفاض سنة 1993 واستمر هذا التذبذب إلى غاية 1999.

2- تطور الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر من فترة 2000-2016.

عرفت إيرادات الجباية البترولية في هذه الفترة ارتفاعا مستمرا جعلها مميزة عن الفترات السابقة وهذا ما ستلاحظه في الجدول الموالي الذي يوضح تطور إيرادات الجباية البترولية خلال هاته الفترة.

الجدول (2-3): حصيلة الإيرادات الجبائية البترولية في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	السنوات	إيرادات الجباية البترولية
2000	394502	2009	1146612
2001	398238	2010	1297944
2002	482896	2011	1448898
2003	524925	2012	1595750
2004	580411	2013	1831400
2005	640472	2014	2267450
2006	720884	2015	1714500
2007	766750	2016	1682550
2008	965289		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجريدة الرسمية، العدد 2011/72، العدد 2012/72، العدد 2013/68، مشروع قانون المالية لسنة 2015 ومشروع قانون المالية لسنة 2016

الشكل رقم (2-3): حصيلة الإيرادات الجبائية في الجزائر من 2000 إلى 2016.

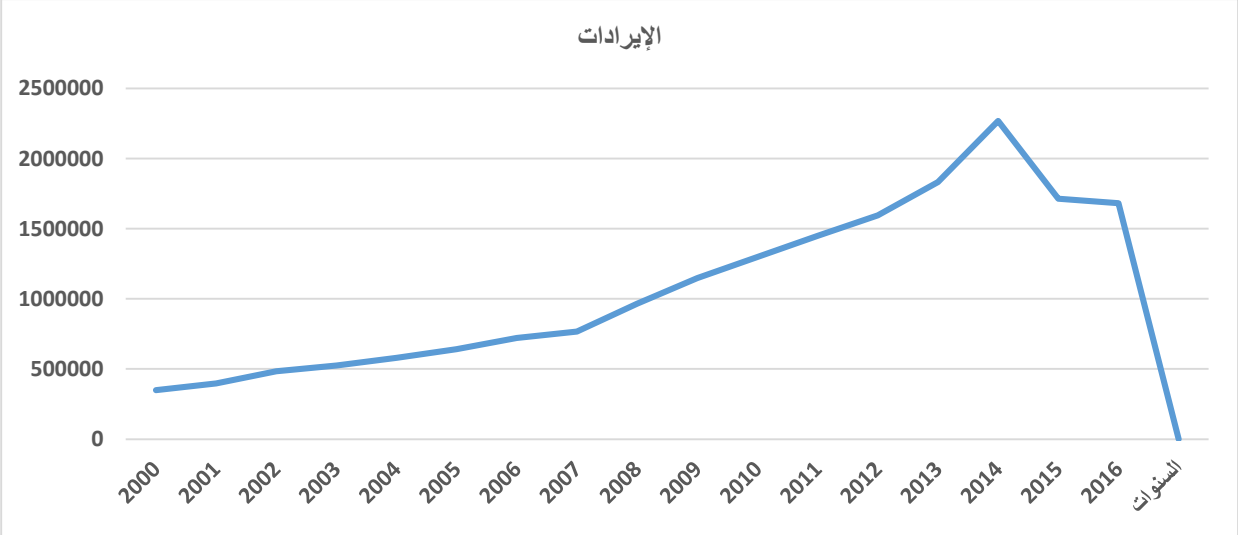

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يوضح المنحنى السابق بشكل جيد أن العوائد البترولية كانت في تزايد مستمر منذ سنة 2000 حيث قدرت قيمتها بـ 1173237 مليون دينار جزائري لتصل إلى 2267836 مليون دينار جزائري

سنة 2005، إذ سجل في سنة 2009 ارتفاع العوائد إلى 1927000 مليون دينار جزائري بعدما كانت 1715400 مليون دينار جزائري سنة 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية في هذه السنة.

أما من سنة 2010 إلى سنة 2013 كانت العوائد البترولية في ارتفاع مستمر إلا أنه خلال سنة 2015 حدث انخفاض ملحوظ في قيمتها فبعد ما كانت 2267470 مليون دينار جزائري أصبحت 1682250 مليون دينار جزائري، فيما كانت 1714500 مليون دينار جزائري سنة 2015.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لانخفاض الجباية البترولية.

إن الانهيار الكبير في السعر الذي عرفه السوق الدولي خلال الأزمتين 1986 -1998 كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري الذي سجل انخفاضا رهيبا في أسعار النفط وشل اقتصادها حيث انخفضت قيمة الصادرات البترولية الجزائرية والتي كان لها تأثيرا على الميزانية العامة للدولة الاستثمار الحكومي والمديونية الداخلية وتأثير غير مباشر على الناتج الداخلي الخام إلى جانب البطالة والتضخم.

1- الآثار السلبية المباشرة:

أدى انخفاض السعر المرجعي للبترول وتدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الأخرى، أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي[1]:

1.1- الميزانية العامة: وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية.

ثم تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإيرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

2.1- الميزان التجاري وميزان المدفوعات: حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986 بلغ 6589.45 مليون دج، إذ أن نسبة 97.47% من صادرات الجزائر عبارة عن محروقات أما وارداتها بلغت 20.06%[2] مواد غذائية حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1]- سعداوي شرف الدين، " **أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر)**"، ليسانس تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2013 ص20.

[2] هاشم جمال، "**السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر**"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص42.

الجدول رقم (3-3): ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة من 1985-1990

الوحدة: مليار دج

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	(15)	0.3	(10.9)	(11.8)	(0.76)

(): تعني الأرقام السالبة.

المصدر: سعداوي شرف الدين، "**أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر)**"، ليسانس تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2013، ص20.

الشكل رقم (3-3): يمثل التمثيل البياني لميزان المدفوعات الجزائري في الفترة من 1985-1990

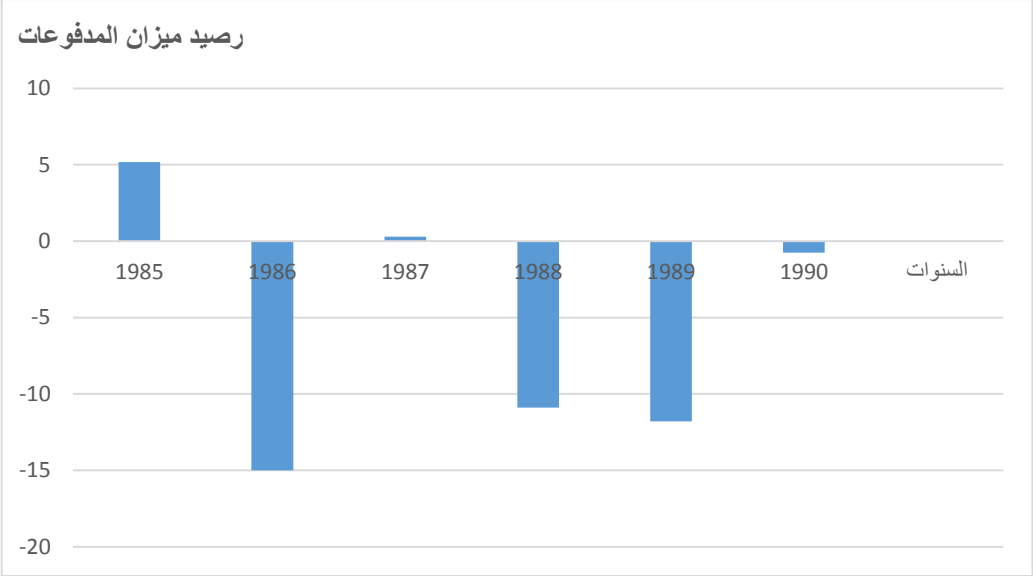

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

قدر رصيد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5.17 مليار دج، حيث أن عام 1986 حقق رصيده عجزا كبيرا قدر بـ 15 مليار دج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0.96 مليار دج، بنسبة عجز بلغت 11.4% مقارنة بنسبة 1985.

3.1-تدهور حجم الاستثمارات العمومية: اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عام 1986 من 12 إلى 9.5 مليار دج، حيث انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها

في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير.

إذ أنه منذ عام 1986 وإلى غاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات[1].

4.1-انخفاض معدل النمو الاقتصادي: انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي.

الجدول رقم: (4-3): تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة من 1985 إلى 1990

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الاقتصادي	5.4	1.3	(0.8)	(2)	3.4	(1)
معدل الاستثمار	26.7	7	24.6	22	18.2	19

المصدر: سعداوي شرف الدين، "**أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني(حالة الوفرة المالية في الجزائر)**"، ليسانس تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2013، ص21.

الشكل رقم (4-3): تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة من1985 إلى 1990

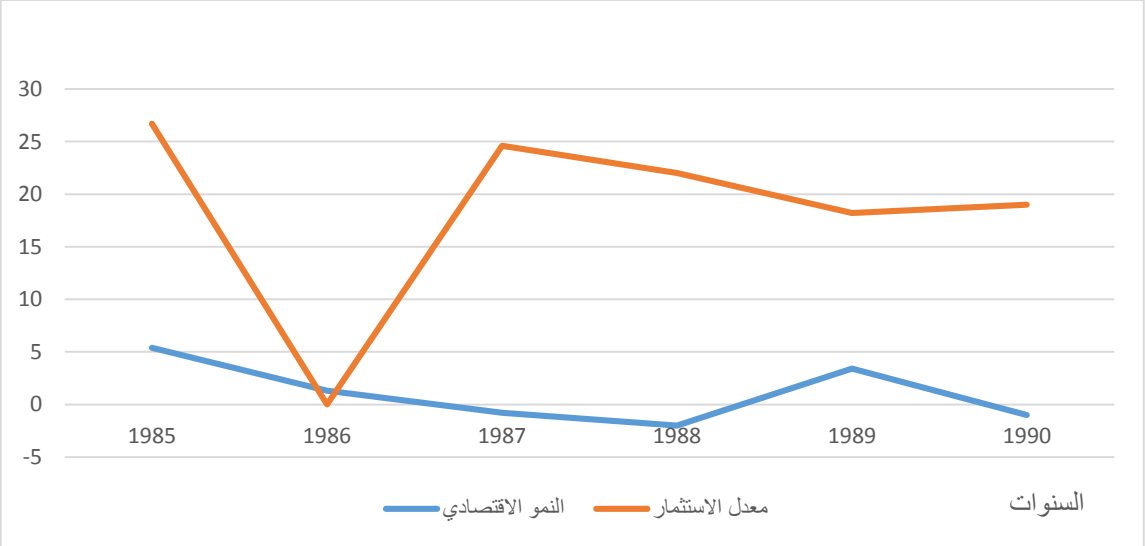

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل تبين لنا انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986 حيث وصل إلى 18.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، وهذا أدنى مستوى له بعد ما كان يقدر بـ 47.4% عام 1979

[1]- ضياء مجيد الموسري، "**الأزمة الاقتصادية العالمية 86،89**"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص41.

صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام 1987 و1988 و1990.

5.1– المديونية: قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17.5 مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولار كما أن قيمة (وزن) خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات أصبحت تقدر بـ 66.6% والشكل التالي يوضح تطور ديون الجزائر وخدمتها.

الشكل رقم (5–3): تطور مديونية الجزائر وخدمتها.

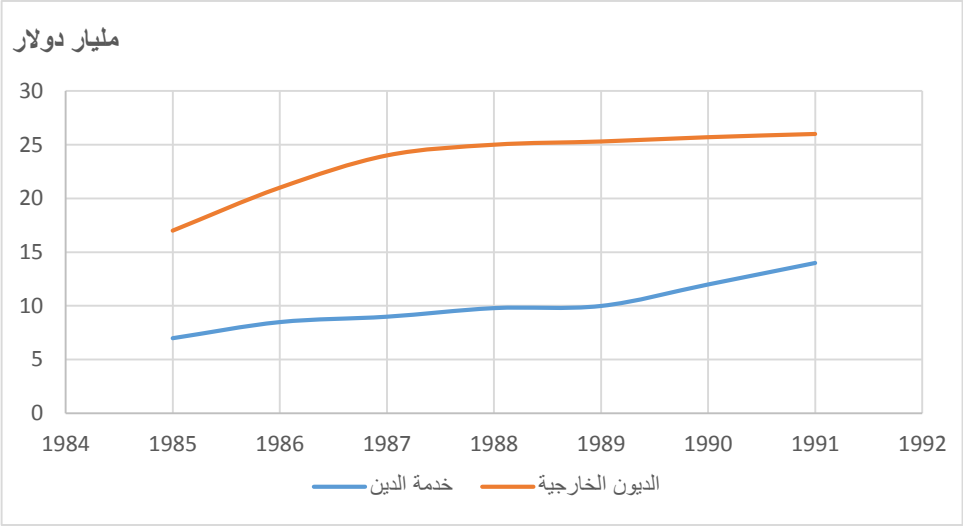

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، "الأزمة الاقتصادية العالمية 86،89"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص42.

ارتفع حجم الديون بشكل ملحوظ خلال الفترة 1985-1987 حيث أنه خلال سنة واحدة ارتفعت بـ 4مليار لتصل إلى 21 مليار دولار وارتفعت بنفس الحجم في السنة الموالية لتصل 24 مليار دولار عام 1987 يرجع هذا إلى تقلص العوائد النفطية ولجوء الجزائر إلى الاستدانة من الخارج.

خلال فترة 1987-1991 بقيت مديونية الجزائر مستقرة مابين 25 و 26 مليار دولار[1].

وفي نفس الفترة ارتفعت قيمة خدمة الدين بصورة كبيرة، حيث قدرت خدمة الدين لعامي 1990 و1991 بـ 66.6% و72.7% من قيمة الصادرات على التوالي.

من خلال الشكل يظهر أن خدمة الدين تزايدت بنسب أكبر مما كانت عليه قبل 1987 إلى درجة أصبحت فيه خدمة الدين أكبر من حجم الدين في حد ذاته يرجع هذا الى ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات.

[1]– ضياء مجيد الدوسري، **"الأزمة الاقتصادية العالمية 1986، 1989"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

2- الآثار السلبية غير المباشرة:

أدت الأزمة المالية الخانقة الناتجة عن انخفاض مداخيل أسعار البترول الى تعذر الدولة على القيام بضمان تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه من قبل حدوث الأزمة مما انعكس سلبا على مستوى دخل المواطنين ومستوى التوظيف بسبب انخفاض الناتج الداخلي الخام.

1.2- تدهور الناتج الداخلي الخام: أدى تناقص حجم الاستثمارات إلى حدوث ركود في القطاع المنتج مما أثر سلبا على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي[1].

نتج عن ذلك لجوء الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية عجزها عن طريق الاستدانة لتمويل نظامها الإنتاجي، حيث ارتفعت ديون الجزائر من 16 مليار دولار سنة 1980 إلى 24 مليار دولار سنة 1989 وهذا ما عاق مسار التنمية في الجزائر وإنجاز المشاريع الاستثمارية الجديدة[2]، حيث عرف الناتج الداخلي الخام ابتداء من سنة 1986 معدلات نمو سلبية وهذا بسبب التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة والحساسية والخطر.

2.2- ارتفاع معدلات التضخم: عرفت مستويات التضخم ارتفاعا كبيرا جراء حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986 فبعد ما قدر بـ 8.2% سنة1984 قفز إلى 15.9% سنة 1989 ثم إلى 31.8% سنة 1992، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في النصف الثاني من سنوات الثمانينات وتزامن هذا الارتفاع مع ما عرفه الجهاز الإنتاجي من عجز في تلبية الطلب[3].

3.2- ارتفاع حجم البطالة: إن انخفاض أسعار البترول بصفة مستمرة أثناء المخطط الخماسي الثاني خاصة سنة 1986 أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسات تقيدية سبب تدهور الريع البترولي وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة حيث شهدة عمليات إنشاء مناصب الشغل انخفاض كبير من 125000 منصب شغل سنة 1985 إلى 74000 منصب و64000 منصب خلال سنتي 1986 و1987 على التوالي، ثم إلى 80000 منصب عام 1988 وإلى 76000 منصب سنة 1989 وذلك مع تراجع الوفرة المالية، تباطؤ

---

[1]- سمير بن عمور، **"إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة"**، رسالة ماجيستر-تخصص إدارة أعمال- جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص115.

[2] - كمال رزيق وآخرون، **"تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة البليدة، الجزائر، ص231.

[3]- كمال رزيق وآخرون، **"تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية"**، نفس المرجع، ص ص 323، 324.

الاستثمارات العمومية، الصعوبات التي عرفتها ميزانية تسيير الدولة وانخفاض التمويل الصناعي وعليه فإن انخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة بسبب تدني الريع البترولي فإنه يؤثر سلبا ومباشرة على سياسة الاستثمارات وهو ما ضرب بعمق في سوق الشغل في غياب سياسة تشغيله واضحة[1].

المطلب الثالث: تغيرات أسعار البترول في الجزائر.

إن أي صدمة تمس أسواق النفط في العالم شكل إيجابي أو سلبي ستؤثر على الجزائر نظرا لارتباط أسعار البترول الجزائري ارتباطا وثيقا بأسعار البترول في الأسواق العالمية، فالأسعار لا تخضع لوتيرة ثابتة.

1- تقلبات أسعار البترول الجزائري 1980-2015

عرفت أسعار البترول الجزائري تذبذبات عديدة من 1980 إلى2015 وهذا سيوضحه الجدول التالي:

[1]- هندي كريم، "**الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص 200-201.

الجدول رقم (5-3): أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 1980 إلى 2016

الوحدة: دولار أمريكي للبرميل

السنوات	متوسط أسعار البترول	السنوات	متوسط أسعار البترول
1980	40	1999	17.91
1981	37	2000	28.5
1982	37	2001	24.85
1983	30.5	2002	25.24
1984	28.7	2003	29.03
1985	27.52	2004	38.66
1986	12.97	2005	54.64
1987	17.83	2006	65.85
1988	14.24	2007	74.95
1989	16.1	2008	99.97
1990	24.2	2009	62.1
1991	20.4	2010	80.2
1992	20.05	2011	112.94
1993	17.08	2012	111
1994	16.3	2013	109.5
1995	17.6	2014	100.2
1996	21.7	2015	47.86
1997	19.49	2016	30.75
1998	12.94		

المصدر: – قنادزة جميلة، قنادزة جميلة، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010-2011،ص ص 54-55.

- (site internet :http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg le 24/04/2016

يبين الجدول أعلاه أن سعر البترول بدأ في التراجع ليهبط من 40 دولار للبرميل سنة 1980 إلى37 دولار للبرميل سنة1981 و إلى 30,5 دولار للبرميل سنة 1983، ثم وصل إلى 28,7 دولار

للبرميل سنة 1984 ثم 29,5 سنة 1985 وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بشكل ملحوظ إلى 14,68 دولار للبرميل، ممّا أدى إلى حدوث أزمة حادّة لدى الدول المنتجة و المصدرة، ومنذ أن قررت منظمة الأوبك خفض الإنتاج و الإلتزام بسقف قدره 16,8 مليون برميل في اليوم ، أخذت الأسعار في الإرتفاع التدريجي إلى أن بلغت 18,8 دولار للبرميل عام 1988 ثم انخفضت إلى 18,53 دولار برميل عام 1989 لترتفع إلى 24,34 دولار برميل سنة 1990 و خلال عامي 1991 و1992، انخفضت الأسعار بنسبة 24% (5,8 دولار للبرميل) لتستقر عند مستوى 17 دولار للبرميل كمتوسط لأسعار السنوات :1993، 1994 و1995 واتخذت الأسعار منحنى آخر خلال عامي 1995 و1996 حيث ارتفعت إلى مستوى 17 و20 دولار للبرميل ، ويعود هذا إلى القرار الذي اتخذته الأوبك في نوفمبر 1994 و القاضي بتجميد إنتاجها عند حدود 24,52 مليون برميل خلال سنتي 1996و1997 ولكن سرعان ما انهارت الأسعار إبتداءا من أكتوبر 1997، حيث وصلت إلى حدود 12,94 دولار للبرميل وهذا ناتج عن انخفاض الطلب الآسيوي على النفط إبان الأزمة المالية الآسيوية، وعودة الصادرات العراقية في 1996/12/10 لأول مرة بعد انقطاع دام ست سنوات.

و قد ظلت الأسعار في حدود 12 دولار للبرميل على مدى سنة 1998 و السبب راجع إلى زيادة سقف الإنتاج بنسبة 10 % وخلال 1999 كان هناك تحسن لمستوى الأسعار، فوصل سعر البرميل الواحد إلى 17,91 دولار.

وفي منتصف جانفي 2000 قامت منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى 1,5 مليون برميل يوميًا، فاتجهت الأسعار نحو الارتفاع من جديد، حيث بلغ 28,5 دولار للبرميل وفي بداية عام 2001 وتزامنًا مع أحداث 11 سبتمبر2001، دخلت الصناعة النفطية في اضطرابات جديدة حيث انخفض سعر البترول إلى 24,85 دولار للبرميل، وسبب هذا التراجع تباطؤ الطلب، إضافة إلى استمرار الفائض في العرض لدى بلدان منظمة الأوبك، ومع بداية مارس 2002 بدأت الأسعار في الارتفاع لتصل إلى 25,24 دولار سنة 2002 ثم 29,03 سنة 2003 بشكل تدريجي و خلال عام 2004 ارتفعت الاسعار إلى ما يقارب 40 دولار للبرميل، لتعرِف سنة 2005 بداية الانفجار في الأسعار، فبلغ سعر البرميل الواحد 54,64 دولار، و أرجع الخبير الاقتصادي نيكولاس سريكس ذلك إلى البرد الشديد الذي ضرب بعض البلدان المستهلكة الكبرى، ضآلة المخزون و تراجع الاحتياطي الأمريكي، أمّا فيما يخص

أسعار النفط لعام 2006 فقد أكد وزير الطاقة السابق شكيب خليل * أن الأسعار سوف تبقى فوق 50 دولار للبرميل خلال أشهر هذه السنة.

أما في سنة 2007 فقد التزمت دول الأوبك بتخفيض إنتاجها بمقدار 1,2 برميل في اليوم، وخلال عام 2008 بلغت الأسعار مستويات قياسية، حيث قاربت عتبة 100 دولار للبرميل في شهر مارس، وقد صرّح وزير الطاقة و المناجم السيّد شكيب خليل أن الأسعار انخفضت إلى 90 دولار للبرميل منذ بداية أكتوبر 2008، و هذا ناتج عن المضاربة و تراجع النشاط الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بسبب الأزمة المالية.

وحسب رأي الخبراء فإن أسعار البترول ستعرف مستويات جيدة بعد الإنخفاض المحسوس الذي شهدته سنة 2009 حيث وصل سعر البرميل إلى 62,3 دولار، فقد بلغ سعر البرميل سنة 2010 إلى 80,2 دولار وذلك بسبب ارتفاع طلب الصين "ثاني بلد مستهلك للبترول".

وبالنظر للأسعار المبينة خلال العقدين الماضيين نرى أن سعر النفط عام 2011 هو أكثر من ضعف السعر في بداية الألفية الجديدة فقد سعّر البرميل بـ 112,94دولار، ثم بدأ بالتراجع ليصل إلى 111 دولار للبرميل سنة 2012 و 109,5 دولار سنة 2013 ليواصل إنخفاضه سنتي 2015 و2016 إلى 47,86 و30,75 دولار على التوالي بعدما كان 100,2 دولار سنة 2014 .

الشكل (6–3): أسعار البترول الجزائري خلال الفترة من 1980 إلى 2016

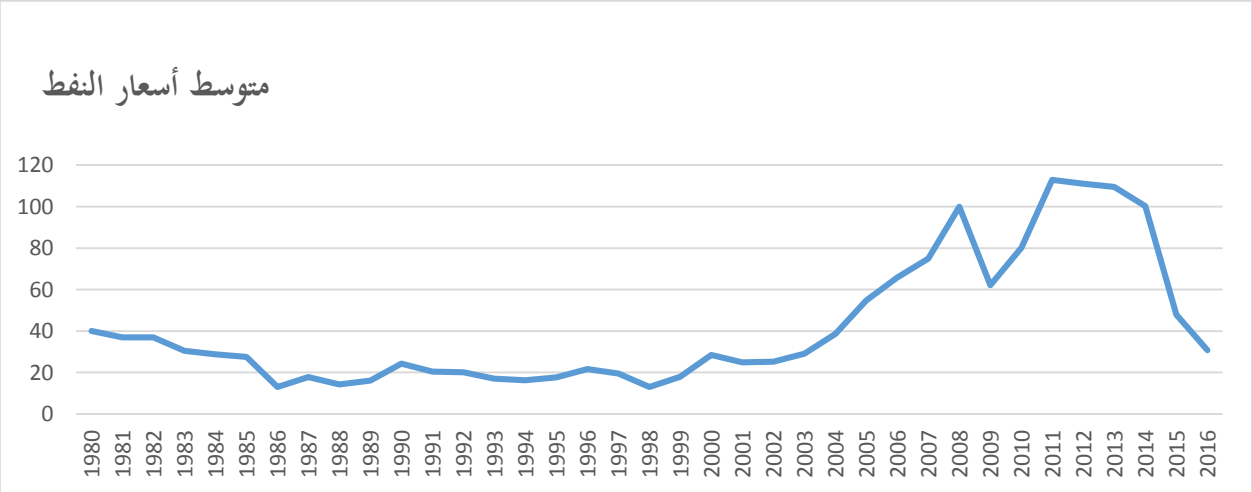

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق

* شكيب خليل: مواليد 08 أوت 1939 وزير سابق للطاقة والتعدين ورئيس منظمة الأوبك سنة 2001

المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي

تحتل النماذج الاقتصادية موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية الحديثة بحيث أن تطور مختلف الطرق الإحصائية المطبقة على معطيات الاقتصاد الكلي أضحى متعددا ومهما خاصة في السنوات الأخيرة، ونحن نعلم أن القياس الاقتصادي من بين أهم فروع علم الاقتصاد التي يرجع إليها الباحث الاقتصادي لشرح مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية خلال المستقبل.

المطلب الأول: ماهية النموذج ومراحل بنائه.

حاول العديد من مؤلفي الاقتصاد إيجاد مفهوم" للنموذج "ولعل من أبرز المحاولات ما يمكن ذكره فيما يلي بالإضافة إلى مراحل بناءه.

1- ماهية النموذج:

- تعريف أول :النموذج هو عبارة عن صياغة للعلاقات التي تحكم الظاهرة محل البحث حتى يمكن قياس معاملاتها[1].

- تعريف ثاني :النموذج هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تستعمل الأدوات الرياضية، والتي تصاغ لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات[2].

-تعريف ثالث :النموذج هو عبارة عن فرض يتم صياغته للتعبير عن سلوك ظاهرة من الظواهر، فالنموذج الرياضي هو ترجمة للعلاقات النظرية بين المتغيرات إلى صورة معادلات[3].

وعليه فالنموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فهو أداة يستعملها الباحث من أجل فهم وتفسير الظواهر أولا، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل[4].

---

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص1 .

[2]-مجدي علي حسين وآخرون،" **الاقتصاد القياسي :النظرية والتطبيق"** ، دار وائل، عمان، 1998 ، ص 3.

[3] عباس السيد،" **الاقتصاد القياسي"**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط 1،1985 ، ص26.

[4]-مكيد علي،" **الإقتصاد القياسي :دروس ومسائل محلولة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص9 .

2- مراحل بناء النموذج:

1.2- تعيين النموذج: يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمّى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على عدة خطوات أهمها[1]:

أ- تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة، ولعل من أهم هذه المصادر النظرية الاقتصادية ثم المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة وثالثهما المعلومات المتاحة بشكل خاص (أي تتعلق بدراسة خاصة بالظاهرة) .

ب- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها هذا النموذج فقد تكون (معادلة واحدة) نموذج الإنحدار البسيط والمتعدد (أو عدة معادلات) نماذج المعادلات الآنية، ودرجة خطية النموذج فقد يكون خطي أو غير خطي، ودرجة تجانس كل معادلة فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة.

ج- تحديد التوقعات القبلية: يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناءا على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

2.2- تقدير معلمات النموذج: بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين يتم الاعتماد أساسا في التقدير للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس وتسمى: لمقدرات "Estimators" وتنطوي هذه المرحلة على ثلاثة خطوات على الأقل[2]:

أ- تجميع البيانات: يتعين على الباحث أن يقوم بتجميع بيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج، وهنا نجد عدة أنواع من البيانات:

- بيانات سلسلة زمنية :وهو ما كان مرتب في شكل متسلسل زمنيا.
- بيانات قطاعية :وهو ما كان مرتب في شكل قطاعات.
- بيانات سلسلة قطاعية :وهو ما كان مرتب في شكل زمني وفقا لقطاعات معينة.

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية،، **"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"** ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،، **"الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"** ، مرجع سبق ذكره، ص20.

– بيانات تجريبية :وهي المتأتية من تجارب بعض الباحثين الاقتصاديين للحصول على بيانات اقتصادية.

أو غيرها من مصادر البيانات.

ب– حل مشاكل التجميع: تنشأ مشاكل التجميع عندما يحتاج الباحث لاستخدام متغيرات تجميعية في الدالة محل القياس، فقد يكون التجميع على مستوى السلع مثلا أو على مستوى الأفراد أو على مستوى الفترات الزمنية، وتكمن مشكلة التجميع في أنه مثلا قد نكون مهتمين بدراسة ظاهرة ما فنحصل على معلومات بفترات فصلية ونريد معلومات سنوية فهل نجمع الفصول الأربعة أم نأخذ المتوسط البسيط أو نأخذ المتوسط المرجح أو كيف يتم تجميع هاته البيانات، إذن مشكلة تجميع البيانات تكمن في كيفية أخذ البيانات، وعلى الباحث الأخذ بطريقة مناسبة في حل مشاكل التجميع.

ج– اختيار طريقة القياس الملائمة: يوجد هناك طرق قياسية عديدة يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية أهمها:

– طرق المعادلة الواحدة: وهي تطبق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدة، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية، وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها.

– طرق المعادلات الآنية: ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل غيرها.

وتختلف هذه الطرق في ملاءمتها لعملية القياس من حالة لأخرى تبعا لعدة عوامل.

3.2– تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج: بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية، يتم الشروع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود هنا هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من النواحي التالية:[1]

أ– المعايير الاقتصادية:

تتحدد من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة.

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"** مرجع سبق ذكره، ص40 .

ب–المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى): تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

ج– المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية) : تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية مطبقة في الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق، والعكس يفقدها ذلك بل ويؤدي أصلا إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لذا تسمى باختبارات الرتبة الثانية.

4.2– تقييم النموذج: بعد بناء النموذج وتقييم معلماته، يتم تقييم النموذج، والاعتبارات التي تحكم عملية التقييم هي[1] :

أ–مطابقة الظاهرة :بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح.

ب– قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية :بحيث يكون متناسقا مع السلوك الفعلي لمتغيرات الظاهرة التي تحدد العلاقة بين هاته المتغيرات.

ج– قدرة النموذج على التنبؤ :بحيث يعطي تنبؤات مقبولة للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة.

د– خاصية البساطة :إذ أن النموذج يجب أن يبرز العلاقات بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط أعتبر النموذج أفضل، شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

المطلب الثاني: الارتباط الخطي البسيط.

يوجد هناك العديد من الطرق لقياس العلاقات الاقتصادية أبسطها الارتباط البسيط الذي يختص في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين X و Y.

1– مفهوم الارتباط وأنواعه:يمكن تعريف الارتباط بأنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر أو في مجموعة من المتغيرات الأخرى ويسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط[2].

[1]– مجدي علي حسين وآخرون،"**الاقتصاد القياسي :النظرية والتطبيق** " مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر، "**طرق قياس العلاقات الاقتصادية، دار الجامعات المصرية**"، مصر، 1990، ص56.

فالارتباط الخطي البسيط يعني الارتباط بين ظاهرتين أو متغيرين فقط، أي أن هناك علاقة بين متغير مستقل X وهو الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع، ومتغير تابع y وهو الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع، ومتغير تابع y وهو الذي يقيس نتيجة دراسة ما[1].

يكون الارتباط موجبا إذا كانت كل زيادة في المتغير المستقل X تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع Y، ويصبح الارتباط سالبا إذا كانت الزيادة في قيمة X تؤدي إلى نقصان في قيمة X [2].

2- شكل الانتشار:

هو شكل بياني يعطي فكرة مبدئية عن اتجاه الارتباط ما إذا كان طرديا أم عكسيا، كما قد يعطي لنا فكرة عن درجة خطية الارتباط[3]، ويمكن توضيح الأشكال الانتشارية كالآتي:

الشكل رقم (7-3): الأشكال الانتشارية.

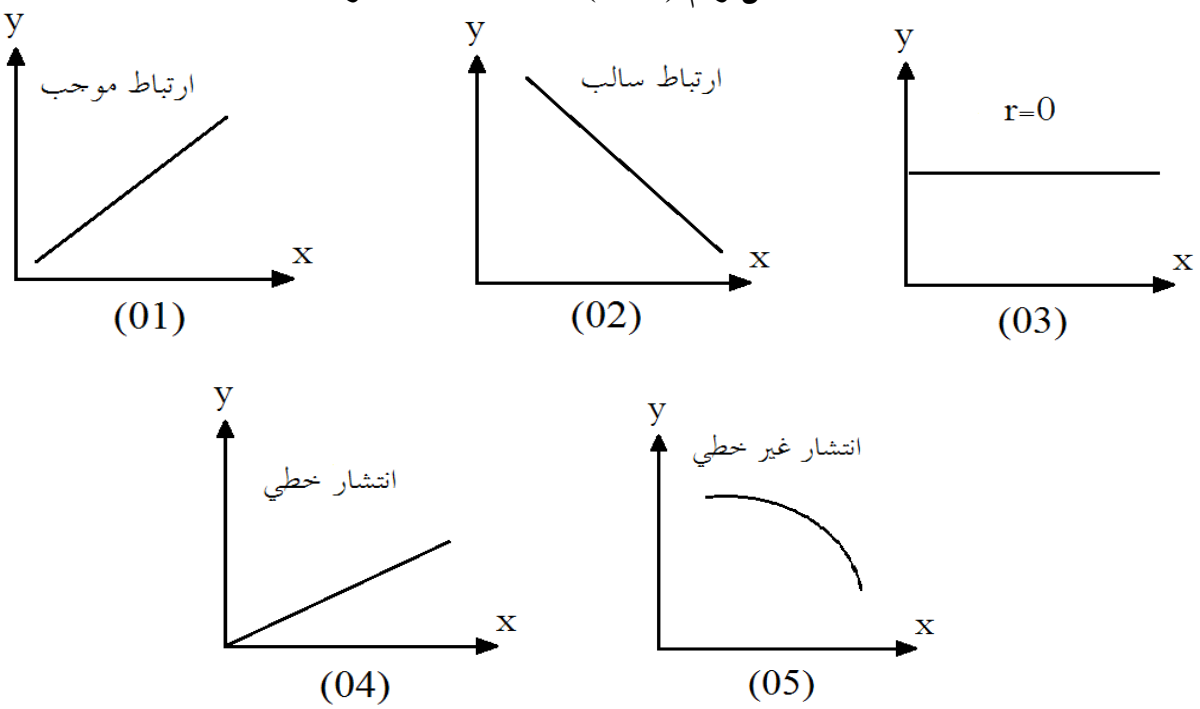

المصدر: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، "**الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج spss**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 173- 174

[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، ناشد محمود عبد السلام شعبان، "**مبادئ التحاليل الإحصائية (بين النظرية والتطبيق)**"، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص273.

[2]- عبد الحميد عبد المجيد البدلاوي، "**الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج spss**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص173.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص59.

من خلال ما تقدم نلاحظ[1]:

- في الشكل (01) وجود علاقة ارتباطية طردية، حيث نجد أن الزيادة في أحد المتغيرين تكون مصحوبة بالزيادة في المتغير الثاني.
- في الشكل (02) وجود علاقة ارتباطية عكسية، حيث نجد أن النقص في أحد المتغيرين يقابله زيادة في المتغير الثاني وبنفس النتيجة.
- في الشكل (03) لا توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرين.
- في الشكل (04) وجود علاقة ارتباطية غير خطية بين المتغيرين.
- في الشكل (05) وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.

3- قياس الارتباط:

لقياس درجة الارتباط بين متغيرين يتم استخدام مقياس يدعى معامل الارتباط.

1.3- معامل الارتباط وخصائصه:

أ- معامل الارتباط البسيط Simple Corrélation Coefficient: يعرف معامل الارتباط والذي يرمز له بالرمز (r) بأنه عبارة عن مقياس رقمي يقيس درجة الارتباط بين متغيرين، حيث أن تحليل الارتباط يعامل أي متغيرين بشكل متماثل ولا يوجد تمييز بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة[2].

ب- خصائص معامل الارتباط البسيط: تتراوح قيمة معامل الارتباط بين $-1 \leq R \leq 1$، وإذا وجد قيمة أكبر أو أصغر من هذه الحدود دلالة على وجود خطأ حسابي، ولمعامل الارتباط دلالات نوردها فيما يلي لتفسير العلاقة بين المتغيرين[3]:

- إذا كانت $r=-1$، فإن العلاقة بين المتغيرين تكون عكسية تامة.
- إذا كانت $-1 < r < 0$، فإن العلاقة تكون علاقة عكسية.
- إذا كانت $r=0$، فهذا يعني أنه لا وجود لأي علاقة بين المتغيرين.

[1]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، ناشد محمود عبد السلام شعبان، **مبادئ التحاليل الإحصائية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص275.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص96.

[3] عزام صبري، **أساسيات في النظام الإحصائي الشامل spss**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 250-249.

– إذا كانت $0< r >1$، فهذا لا يعني أنه يوجد علاقة إيجابية تقوى كلما اقتربنا من الواحد الصحيح.

– عندما تكون $r=1$، فإن العلاقة تكون علاقة تامة.

2.3 صيغة حساب معامل الارتباط البسيط: يعتبر معامل ارتباط بيرسن من أهم الطرق المستخدمة في حالة الارتباط البسيط[1].

أ– معامل ارتباط بيرسن: يستخدم معامل ارتباط بيرسن لقياس قوة العلاقة بين Y,X ويمكن استخراج معامل الارتباط من خلال تطبيق العلاقة التالية[2]:

$$R=\frac{n\sum xy-\sum x\sum y}{\sqrt{[n\sum x^2-(\sum x)^2][n\sum y^2-(\sum y)^2]}}$$

حيث أن:

r: معامل ارتباط بيرسن.

x: المتغير الأول.

y: المتغير الثاني.

n: حجم العينة.

ب– معامل التحدي:

يمكن إيجاد معامل الارتباط بأخذ الجذر التربيعي لمعامل التحديد Coefficient of détermination والذي يرمز له بالرمز R^2، وهو يشير إلى قوة المتغير المستقل في تفسير تباين المتغير التابع أو التنبؤ به، وصيغته هي[3]:

$$R^2\frac{b\left[\sum xi^2\frac{(\sum xi)^2}{n}\right]}{\sum yi^2-\frac{(\sum yi)^2}{n}}$$

$$R=\sqrt{R^2}$$

حيث أن b يشير إلى معامل الانحدار.

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص193.

[2] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2008، ص256.

[3] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء**، مرجع سبق ذكره، ص149.

ج- معامل التحديد المعدل:

يرمز له بالرمز R^2، ويعرف بالعلاقة التالية[1]:

$$\overline{R^2} = 1 - (1 - R^2)\left[\frac{n-1}{n-k}\right]$$

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.

تهدف عملية اختبار الفروض الوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض فرضية محددة ويتم ذلك وفقا لما يلي[2]:

1- اختبار معنوية ستودنت (t):

يهدف التحقق من معنوية حجم معامل الارتباط البسيط من أن العلاقة بين متغيري العينة تمثل معامل ارتباط المجتمع المسحوبة منه العينة، ويعتمد هذا الاختبار على فرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : =0 \\ H_1 : \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0: تسمى فرضية العدم ومفادها عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين x و y.

H_1: تسمى الفرضية البديلة ومفادها وجود علاقة خطية بين المتغيرين x و y.

والصيغة الإحصائية لهذا الاختبار هي:

$$t = \frac{R}{\sqrt{\frac{(1-R^2)}{(n-2)}}}$$

$$t = \sqrt{\frac{1-2}{1-R^2}}$$

وبعد احتساب قيمة t تقارن قيمتها الجدولية بدرجة حرية (n-k) ومستوى معنوية معين، فإذا كانت: قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية نرفض العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ويكون تقدير العينة غير معنوي أي أن المتغير المستقل x لا يؤثر على المتغير التابع y.

---

[1] بن أحمد أحمد، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص65.

[2] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب الإحصاء**، مرجع سبق ذكره، ص ص 194 -199.

2- اختبار فيشر (F):

يعتمد اختبار فيشر على نوعين من الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0 :=0 \\ H_1 :\neq 0 \end{cases}$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F = \frac{\sum yi^2/k}{\sum \frac{ei^2}{n} - k - 1}$$

حيث:

n: عدد المشاهدات.

k: عدد المتغيرات المستقلة.

أي أن اختبار (F) هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة (K) إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات (n) مطروحا منها (K) ناقصا (1).

وبعد احتساب قيمة (F) تقارن مع قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوب ودرجة حرية (R-K-1,K) للبسط والمقام، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) الجدولية نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) وتكون العينة معنوية، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أصغر من قيمة (F) الجدولية نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة وتكون العينة غير معنوية.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin watson):

هناك العديد من الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي، إلا أن أكثرها شيوعا ودقة هو اختبار (D.W) والذي يعتمد على فرضيتين أساسيتين هما:

$$\begin{cases} H_0 :=0 \\ H_1 :\neq 0 \end{cases}$$

وتعطى علاقته بالشكل التالي:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^{n}(et - et-1)^2}{\sum_{t=1}^{n} et^2}$$

بعد احتساب قيمة D.W تقارن مع قيمتها الجدولية المحتسبة بقيم (dl) التي تشير إلى الحد الأدنى، و(du) والتي تشير إلى الحد الأعلى، حسب درجات الحرية n و k لمستوى معنوية معين.

ويتم اتخاذ القرار الإحصائي حسب المخطط التالي:

الشكل (8-3): الارتباط الذاتي للأخطاء (Durbin watson)

ارتباط ذاتي سالب	نتيجة غير مؤكدة	انعدام الارتباط الذاتي	نتيجة غير مؤكدة	ارتباط ذاتي موجب

0 dl du 2 4-du 4-dl

- 4-dl<D.W<4 رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي سالب.
- 4-du<D.W<4-dl نتيجة غير مؤكدة.
- 2<D.W<4-du قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي.
- du<D.W<2 قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي.
- dl<D.W<du نتيجة غير مؤكدة.
- 0<D.W<dl رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور حالة الجزائر (1990-2014).

يتم هنا دراسة مدى تأثير سعر البترول على مكونات المربع السحري لكالدور خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 باستعمال برنامج EVIEWS 8 .

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الإستقرارية

1- تحديد المتغيرات: تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

- سعر البترول وتم التعبير عنه بـ " Y "
- النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وتم التعبير عنه بـ " X1 "
- البطالة وتم التعبير عنها بـ " X2 "
- التضخم وتم التعبير عنه بـ " X3 "
- رصيد الميزان التجاري وتم التعبير عنه بـ " X4 "

يبين الجدول التالي تغيرات كل من سعر البترول، النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام البطالة التضخم ورصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (6–3): يبين تغيرات سعر البترول ومكونات المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1990– 2014).

السنوات	سعر البترول للبرميل	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام (% سنوياً)	البطالة (%)	التضخم (%)	رصيد الميزان التجاري دولار أمريكي
1990	24,2	-1,7033	19,7	16,65	-926546453,5
1991	20,4	-3,597	19,9	25,89	2522600303
1992	20,05	-0,5979	20,7	31,67	696097902,5
1993	17,8	-4,2999	19,9	20,54	-676804125,1
1994	16,3	-2,9719	16,2	29,05	-1498769383
1995	17,6	1,8192	15,8	29,78	-1170000405
1996	21,7	2,3098	16,7	18,68	2729999523
1997	19,49	-0,4773	15,6	5,73	4610000551
1998	12,94	3,5731	14,4	4,95	30000468,17
1999	17,91	1,7408	13,8	2,65	1520000288
2000	28,5	0,7445	14,2	0,34	10860000516
2001	24,85	1,1143	15,7	4,23	8032388785
2002	25,24	3,1675	16,1	1,42	5605022464
2003	29,03	5,3198	16,7	4,27	9753990568
2004	38,66	3,6376	18,4	3,96	12291088848
2005	54,64	3,5376	18	1,38	23871595591
2006	65,85	0,4802	16,4	2,31	31470235359
2007	74,95	1,4586	15,7	3,67	29962483620
2008	99,97	0,865	14,2	4,86	32938441814
2009	62,3	0,5726	14,9	5,73	-797232936,1
2010	80,2	1,300	12,4	3,91	11320673245
1011	112,94	0,500	14,7	4,52	20369713140
2012	111	1,37	14,7	8,89	17639996905
2013	109,5	0,80	14,9	3,25	5891959520
2014	100,2	-0,39	13	2,90	-3100171385

المصدر:

site internet :http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg le 24/04/2016

Site internet :http://www.bank-of-algeria.dz le 24/04/12016 -

2- دراسة الإستقرارية :

لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالاستعانة ببرنامج " Eviews8 " بدرجة الثقة 95 % .

1.2- دراسة إستقرارية سلسة سعر البترول "Y": لجعل السلسة مستقرة يتم تطبيق طرية الفروقات وتكون السلسلة مستقرة عندما يكون تمثيلها البياني داخل المجال المسموح به اعتمادا على الإحصائية " Q-Stat " والاحتمال " Prob " بحيث يجب أن يكون الاحتمال " Prob " كبير حسب ما هو موضح في المنحنى البياني التالي:

الشكل (9-3): دراسة إستقرارية سلسلة سعر البترول "Y"

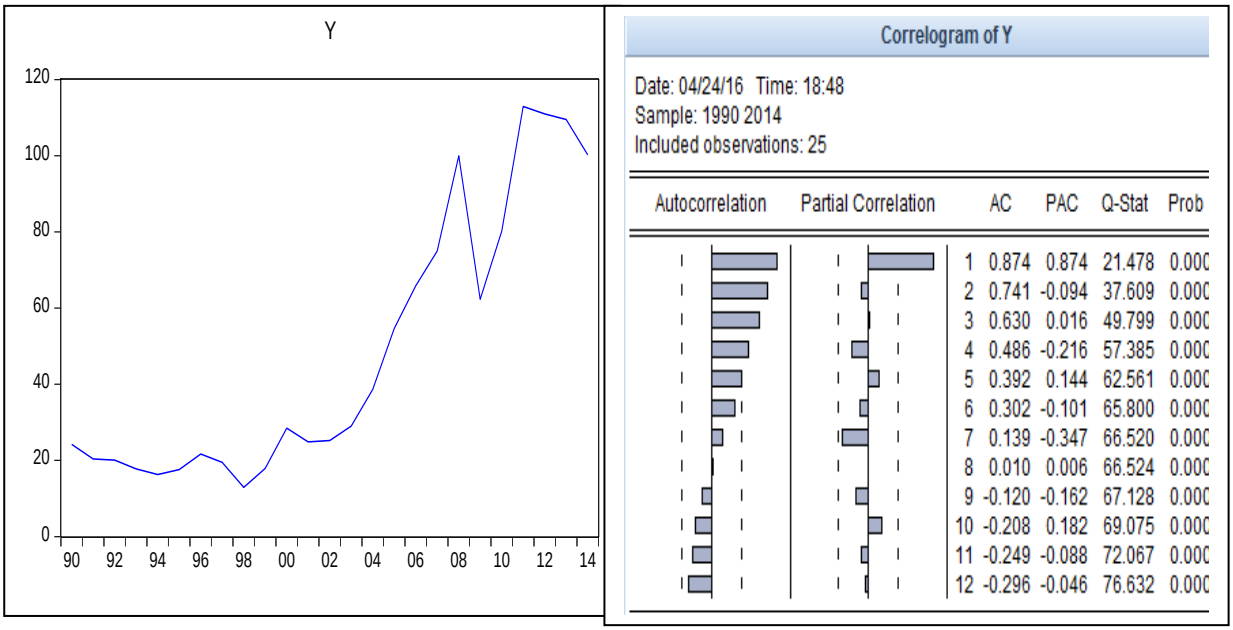

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " Y " غير مستقرة كون (" **Prob" صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.

بعد تطبيق الفروقات على السلسلة" Y " نتحصل على:

الشكل (3-10): دراسة إستقرارية سلسلة سعر البترول "Y"بعد إجراء الفروقات:

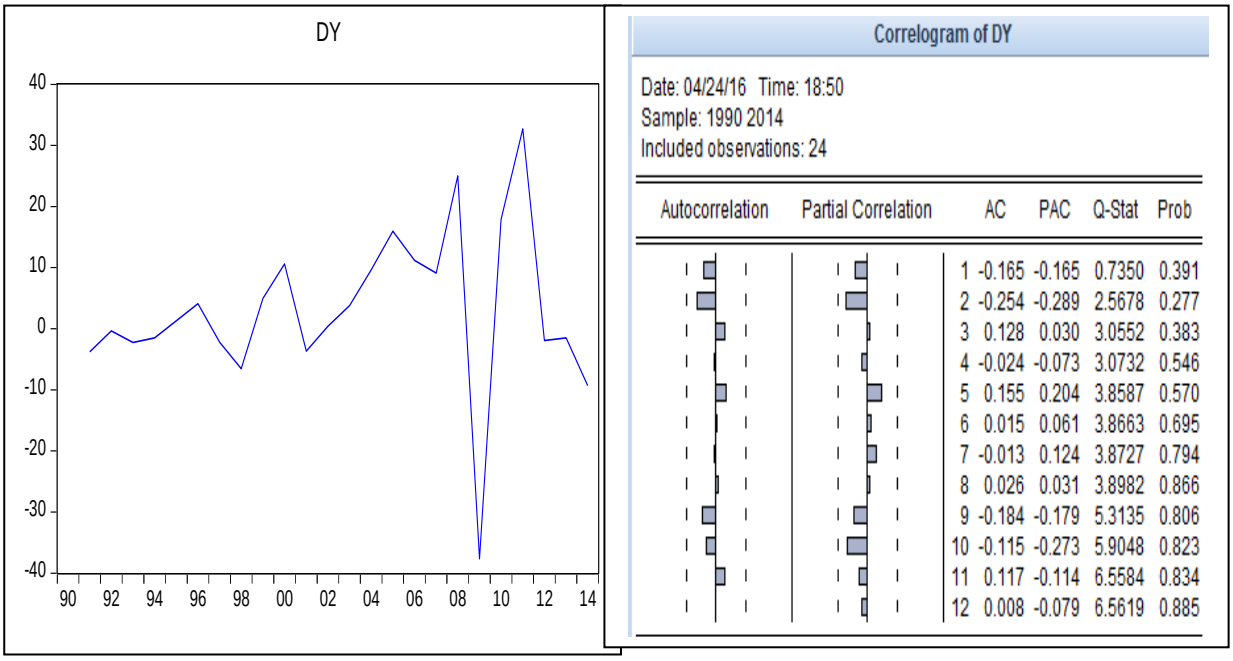

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة "Y" (سلسلة سعر البترول) مستقرة كون ("**Prob** "**كبير**) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

2.2- دراسة إستقرارية السلسة " X1 " (النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام) :

نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة:

الشكل (3-11): دراسة استقرارية السلسة " X1 "

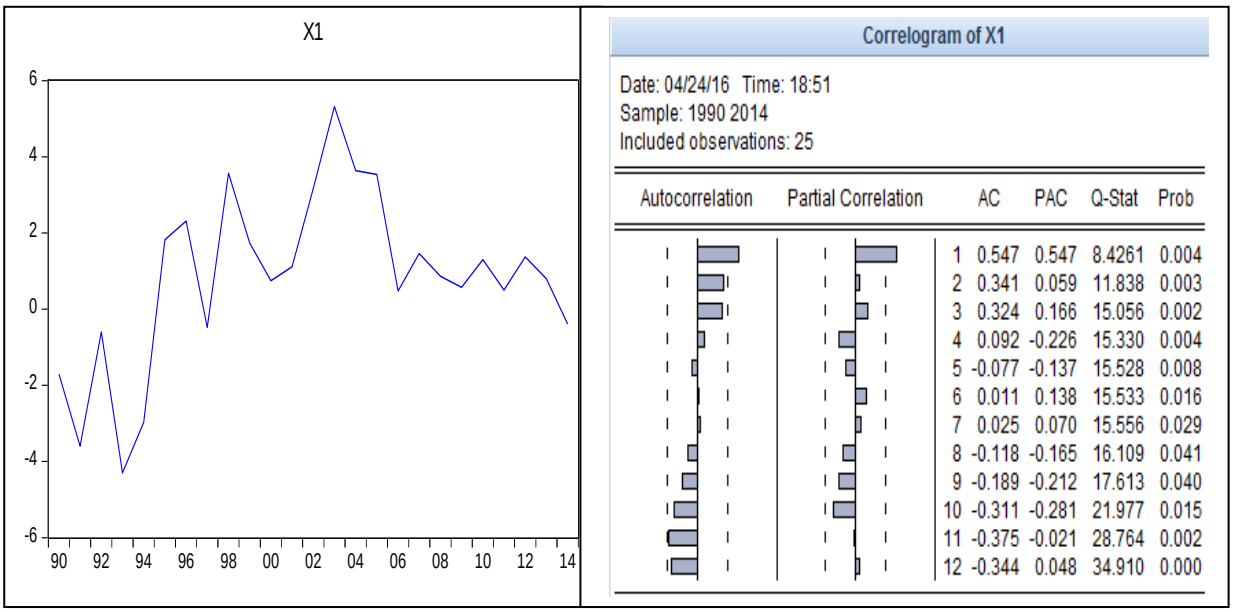

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة "X1" غير مستقرة كون ("**Prob**" **صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " X1 " نتحصل على :

الشكل (3-12): دراسة استقرارية السلسلة " X1 " بعد إجراء الفروقات:

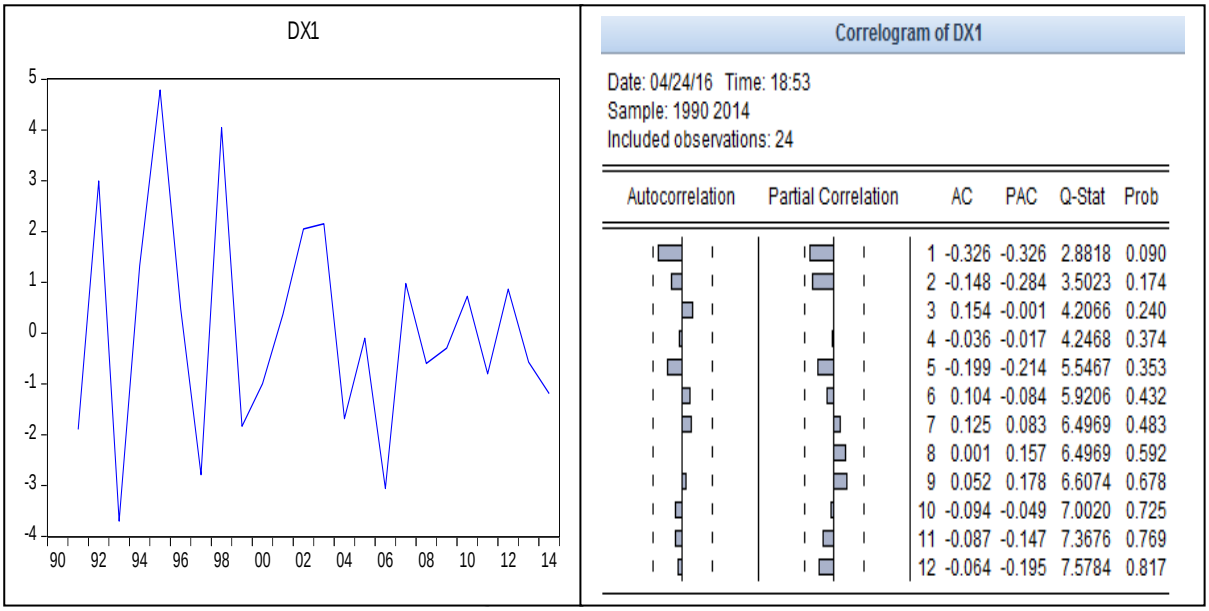

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة "DX1" مستقرة كون ("**Prob**" **كبير**) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به .

3.2- دراسة إستقرارية السلسلة "X2" (البطالة): نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة.

الشكل (3-13): دراسة إستقرارية السلسلة "X2" (البطالة):

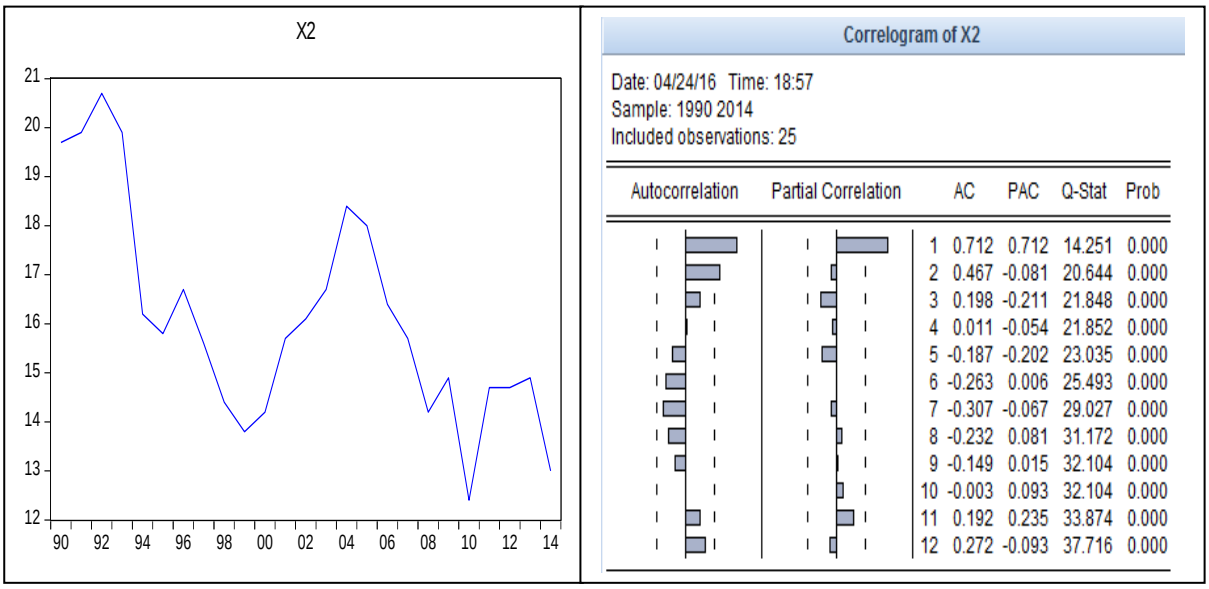

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " **X2** " (البطالة) غير مستقرة كون (" **Prob** " **صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " **X2** " نحصل على:

الشكل (3-14): دراسة استقرارية السلسة "X2" (البطالة) بعد إجراء الفروقات:

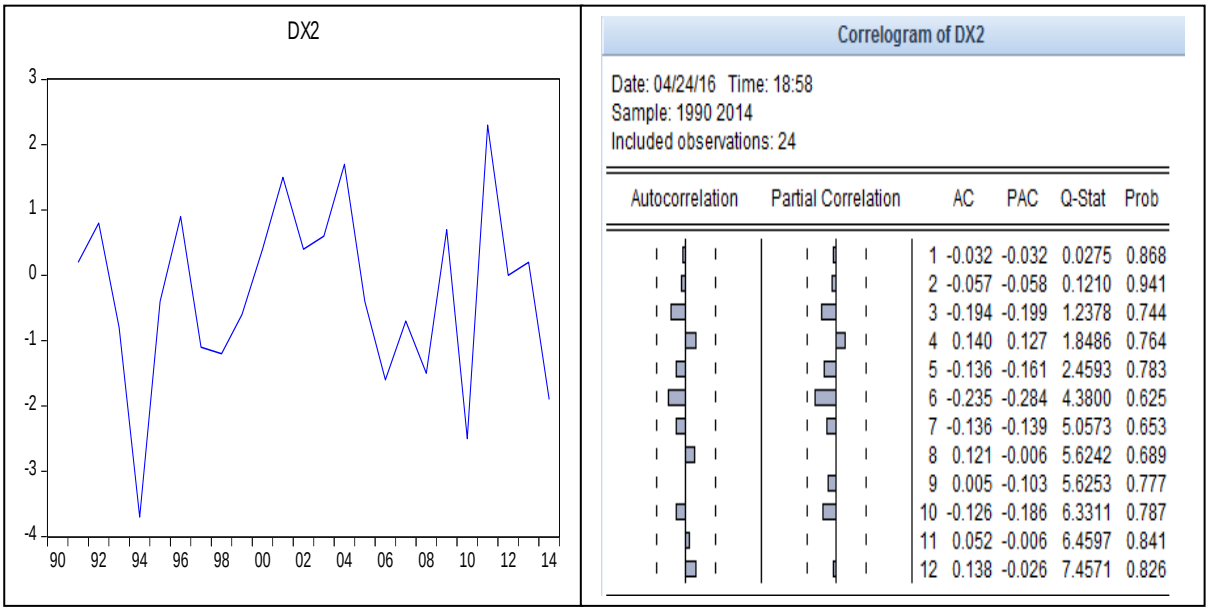

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة " DX2 " مستقرة كون (" **Prob** " **كبير**) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به

4.2- دراسة إستقرارية السلسة "X3" (التضخم): نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة

الشكل (3-15): دراسة استقرارية السلسة "X3" (التضخم):

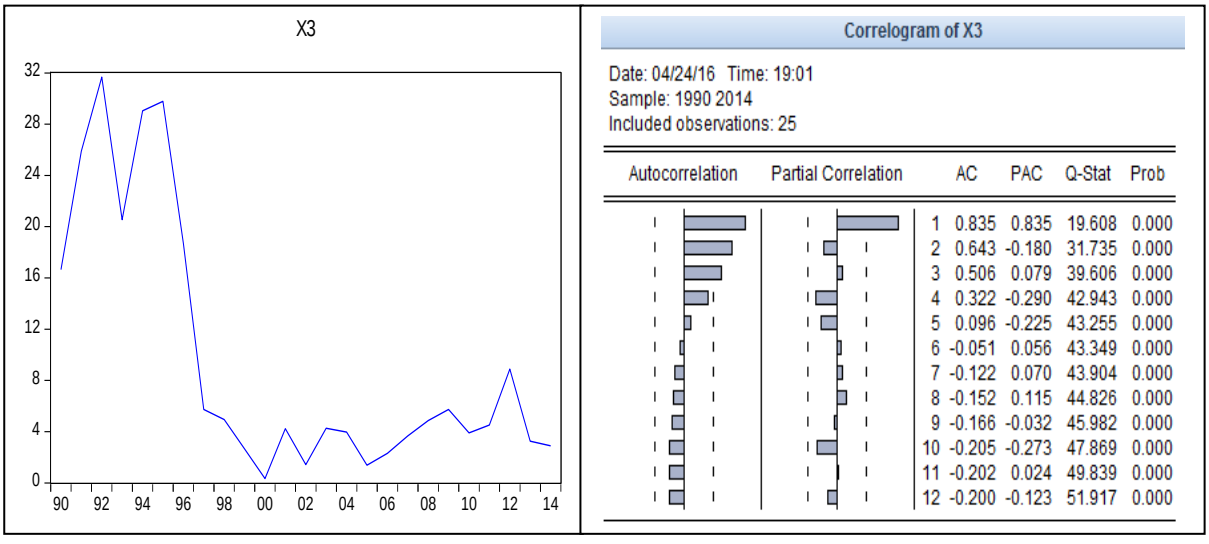

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة "**X3**"(التضخم) غير مستقرة كون ("**Prob**" **صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " **X3**" نحصل على:

الشكل (16–3): دراسة إستقرارية السلسلة "X3" (التضخم) بعد إجراء الفروقات:

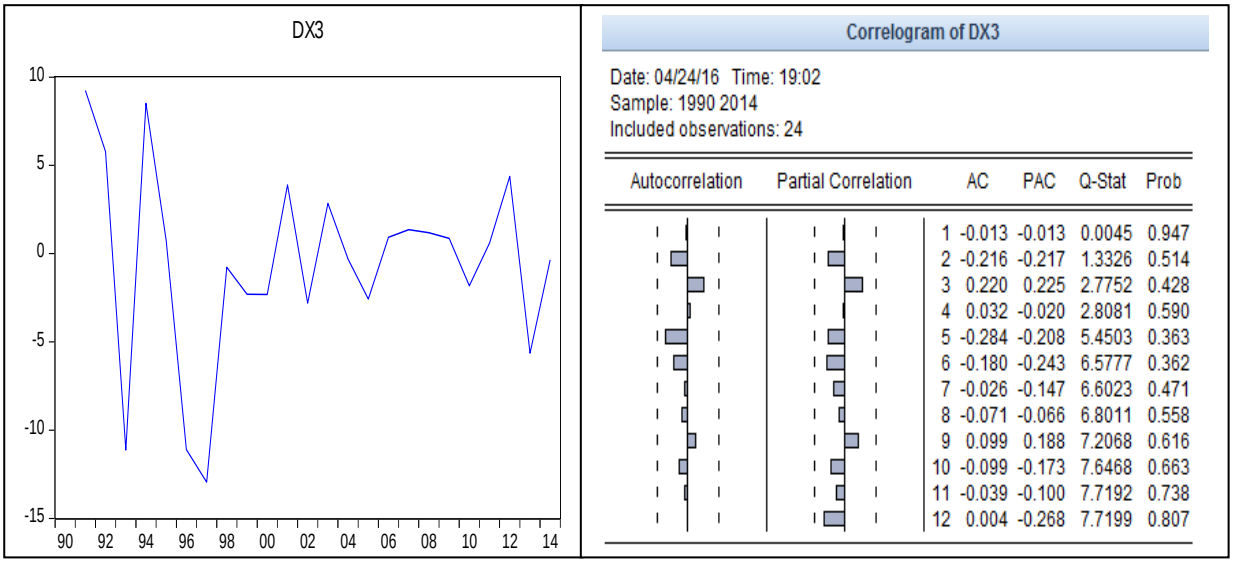

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة "DX3" مستقرة كون ("**Prob**" **كبير**) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

5.2– دراسة استقراريه السلسة "X4" (رصيد الميزان التجاري): نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة:

الشكل (17–3): دراسة استقرارية السلسة "X4" (رصيد الميزان التجاري):

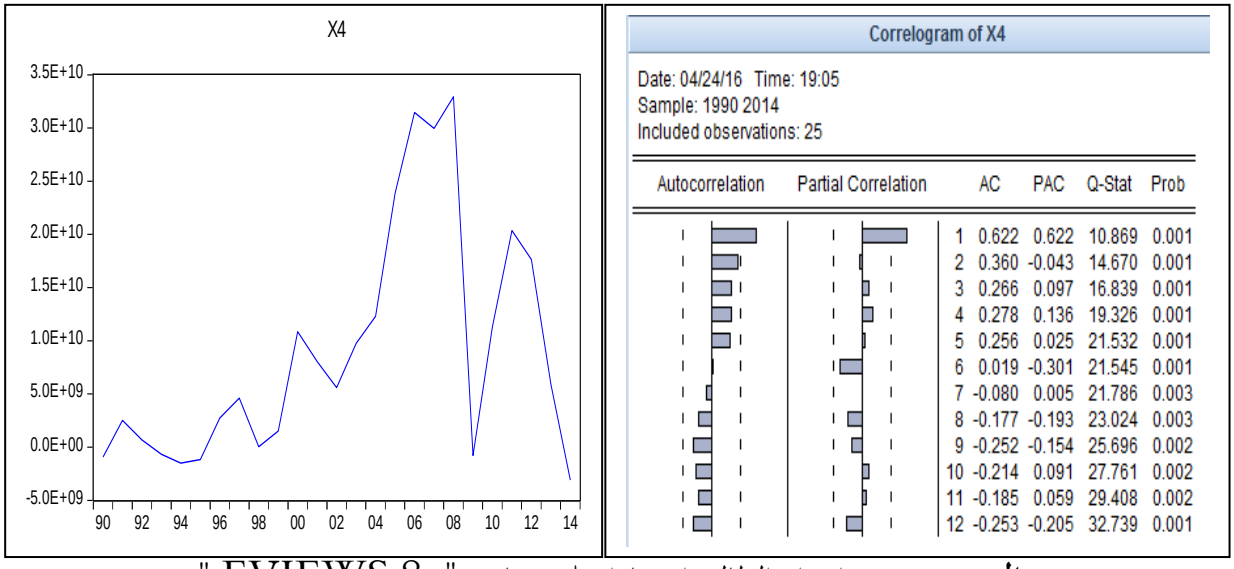

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة "**X4**"(رصيد الميزان التجاري) غير مستقرة كون ("**Prob** " **صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " **X4**" نحصل على:

الشكل (18–3): دراسة استقرارية السلسة "X4" (رصيد الميزان التجاري) بعد إجراء الفروقات:

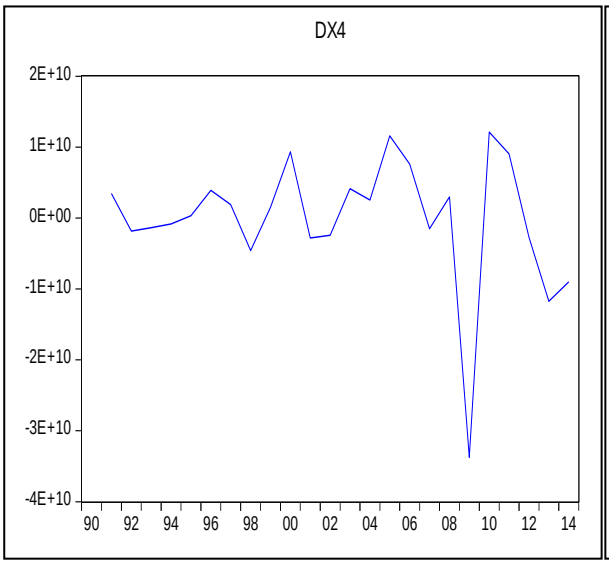

Correlogram of DX4

Date: 04/24/16 Time: 19:06
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.101	-0.101	0.2759	0.599
		2	-0.186	-0.198	1.2556	0.534
		3	-0.147	-0.199	1.8969	0.594
		4	-0.007	-0.101	1.8984	0.754
		5	0.245	0.175	3.8762	0.567
		6	0.023	0.046	3.8938	0.691
		7	-0.012	0.081	3.8988	0.791
		8	-0.044	0.053	3.9745	0.859
		9	-0.205	-0.192	5.7201	0.768
		10	-0.012	-0.137	5.7265	0.838
		11	0.116	-0.005	6.3701	0.848
		12	-0.039	-0.137	6.4494	0.892

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة "DX4" مستقرة كون ("**Prob**" **كبير**) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

المطلب الثاني: تقدير النماذج

1– النموذج العام للدراسة:

بعد جعل السلاسل مستقرة يتم تقدير الشكل العام للنموذج على النحو التالي:

$$DX = C1 + C2^{*} DY$$

1.1– دراسة العلاقة الإرتباطية بين النمو الاقتصادي وأسعار البترول : بعد إدخال الشكل العام للنموذج في البرنامج نتحصل على الجدول التالي:

الجدول (7–3): دراسة العلاقة الإرتباطية بين النمو الاقتصادي وأسعار البترول

Dependent Variable: DX1
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 18:55
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments
DX1=C(1)+C(2)*DY

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.105557	0.458572	0.230186	0.8201
C(2)	-0.016053	0.034104	-0.470722	0.6425

R-squared	0.009971	Mean dependent var	0.054721
Adjusted R-squared	-0.035030	S.D. dependent var	2.146084
S.E. of regression	2.183349	Akaike info criterion	4.479252
Sum squared resid	104.8743	Schwarz criterion	4.577423
Log likelihood	-51.75103	Hannan-Quinn criter.	4.505297
F-statistic	0.221579	Durbin-Watson stat	2.612654
Prob(F-statistic)	0.642473		

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات " Eviews "

يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي : $DX1 = 0.1055 - 0.016\ DY$

العلاقة الإرتباطية بين النمو الإقتصادي وأسعار البترول ضعيفة جداً كون معامل التحديد صغير جداً ($R^2 = 0.00997$) والنموذج غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة وهو ما تثبته الإحصائية (Prob Fstatistic = 0.642) وهي أكبر من 0.05 والمعاملات غير معنوية كون الاحتمال دائماً أكبر من 0.05($0.05 < 0.82$ و $0.05 < 0.64$) وعلى هذا الأساس نرفض النموذج من الناحية الإحصائية أي لا يوجد تأثير لأسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.1– دراسة العلاقة الإرتباطية بين البطالة وأسعار البترول : بعد إدخال الشكل العام للنموذج في البرنامج بتحصل على الجدول التالي:

الجدول (8–3): دراسة العلاقة الإرتباطية بين البطالة وأسعار البترول.

Dependent Variable: DX2
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments
DX2=C(1)+C(2)*DY

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.286037	0.297233	-0.962334	0.3463
C(2)	0.002170	0.022105	0.098153	0.9227

R-squared	0.000438	Mean dependent var	-0.279167
Adjusted R-squared	-0.044997	S.D. dependent var	1.384378
S.E. of regression	1.415182	Akaike info criterion	3.612049
Sum squared resid	44.06028	Schwarz criterion	3.710220
Log likelihood	-41.34458	Hannan-Quinn criter.	3.638094
F-statistic	0.009634	Durbin-Watson stat	2.014756
Prob(F-statistic)	0.922700		

المصدر : من إعداد الطالب إعتماداً على مخرجات " Eviews "

يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي : $DX2 = -0.286+0.00217\ DY$

العلاقة الإرتباطية بين البطالة وأسعار البترول ضعيفة جداً كون معامل التحديد صغير جداً ($R^2 = 0.000$) والنموذج غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة وهو ما تثبته الإحصائية (Prob Fstatistic = 0.922) وهي أكبر من 0.05 والمعاملات غير معنوية كون الإحتمال دائماً أكبر من 0.05 (0.346 > 0.05 و 0.922 > 0.05) وعلى هذا الأساس نرفض النموذج من الناحية الإحصائية أي لا يوجد تأثير لأسعار البترول على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3.1– دراسة العلاقة الإرتباطية بين التضخم وأسعار البترول : بعد إدخال الشكل العام للنموذج في البرنامج بتحصل على الجدول التالي:

الجدول (9–3): دراسة العلاقة الإرتباطية بين التضخم وأسعار البترول

Dependent Variable: DX3
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 19:03
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments
DX3=C(1)+C(2)*DY

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.521680	1.190072	-0.438360	0.6654
C(2)	-0.016180	0.088506	-0.182815	0.8566

R-squared	0.001517	Mean dependent var	-0.572917
Adjusted R-squared	-0.043869	S.D. dependent var	5.545815
S.E. of regression	5.666153	Akaike info criterion	6.386553
Sum squared resid	706.3165	Schwarz criterion	6.484724
Log likelihood	-74.63864	Hannan-Quinn criter.	6.412598
F-statistic	0.033421	Durbin-Watson stat	1.872984
Prob(F-statistic)	0.856617		

المصدر : من إعداد الطالب إعتماداً على مخرجات " Eviews "

يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي : $DX3 = -0.521 - 0.0161\ DY$

العلاقة الإرتباطية بين التضخم وأسعار البترول ضعيفة جداً كون معامل التحديد صغير جداً ($R^2 = 0.0015$) والنموذج غير معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة وهو ما تثبته الإحصائية (Prob Fstatistic = 0.856) وهي أكبر من 0.05 والمعاملات غير معنوية كون الإحتمال دائماً أكبر من 0.05 (0.665 > 0.05 و 0.856 > 0.05) وعلى هذا الأساس نرفض النموذج من الناحية الإحصائية أي لا يوجد تأثير لأسعار البترول على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

4.1– دراسة العلاقة الإرتباطية بين الميزان التجاري وأسعار البترول : بعد إدخال الشكل العام للنموذج في البرنامج بتحصل على الجدول التالي :

الجدول (10–3): دراسة العلاقة الإرتباطية بين التضخم وأسعار البترول

Dependent Variable: DX4
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments
DX4=C(1)+C(2)*DY

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.96E+09	1.05E+09	-1.859400	0.0764
C(2)	5.90E+08	78355417	7.530378	0.0000

R-squared	0.720481	Mean dependent var	-90567705
Adjusted R-squared	0.707775	S.D. dependent var	9.28E+09
S.E. of regression	5.02E+09	Akaike info criterion	47.58947
Sum squared resid	5.54E+20	Schwarz criterion	47.68764
Log likelihood	-569.0736	Hannan-Quinn criter.	47.61551
F-statistic	56.70659	Durbin-Watson stat	1.454498
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالب إعتماداً على مخرجات " Eviews "

يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي: DX4= -1.96E+09 + 5.90E+08 DY

من الناحية الإقتصادية نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وصافي الميزان التجاري فزيادة أسعار البترول بـ 04 وحدات تؤدي إلى زيادة صافي الميزان التجاري بـ 3.98 وهو ما يدل على العلاقة الإرتباطية القوية للميزان التجاري على البترول وهو ما يتوافق مع الجانب النظري

التحليل الإحصائي:

هناك علاقة إرتباطية قوية بين سعر البترول وصافي الميزان التجاري وهو ما يثبته معامل الإرتباط (R^2 =72.04 %) وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ 70.77 % أي أن المتغير المستقل المتمثل في سعر البترول يستطيع أن يفسر حقيقة ما مقداره 70.77 % من التغير الحاصل في صافي الميزان التجاري الحدَ الثابت معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية القيمة المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لهما (Prob = 0.076) ومعنوية معامل سعر البترول هو الآخر معنوي كون الإحصائية الموافقة له صغيرة أقل من 0.05 (0.000 < 0.05).

والنموذج ككل معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة وهو ما تثبته الإحصائية (Prob Fstatistic = 0.000) وهي أقل من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل النموذج من الناحية الإحصائية أي يوجد تأثير لأسعار البترول على صافي الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة.

خلاصة

إن ارتباط إيرادات المنتجات البترولية المصدّرة بمختلف القطاعات الأخرى جعلت قطاع المحروقات يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي التي تنشأ لوجود طفرة مالية في بلد ما والتي تقوم على وجود علاقة ظاهرية بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية.

تميزت الجباية البترولية في الجزائر بالتغير المستمر من خلال الإصلاحات المتواصلة، والتي ولّدت آثار متباينة إيجابية وسلبية حيث فُصّلت الآثار السلبية إلى آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني.

وهذا ما دفعنا إلى القيام بدراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، بهدف معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم ورصيد الميزان التجاري للفترة 1990- 2014، بتطبيق طريقة الارتباط الخطي البسيط باعتبارها أبسط الطرق التي تختص في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين X و Y وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS8.

إذ أبانت الدراسة القياسية عن وجود علاقة ارتباطية قوية بين تقلبات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري عكس المتغيرات الأخرى محل الدراسة التي أسفرت عن وجود ارتباط ضعيف وذلك خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

للبترول أهمية إستراتيجية سواء كمصدر للطاقة أو كمصدر للكثير من الصناعات، إذ يتركز الاحتياطي البترولي العالمي أغلبه في الدول العربية، وبالتحديد في دول الخليج، والتي تعتبر من أكبر المنتجين على المستوى العالمي بينما الدول الصناعية الكبرى تمثل أكبر المستهلكين لافتقارها لهذه المادة أو لسعيها الحفاظ على مواردها البترولية، كما أن البترول العربي من أجود الأنواع في العالم وأن إمكانيات الجزائر البترولية تعتبر محدودة مقارنة مع الدول الأخرى.

ومع ظهور البترول لم يكن تسعيره يخضع لأي معيار اقتصادي وإنما لمصلحة الطرف المحتكر في السوق البترولية، ووفق قانون العرض والطلب، واللذان تؤثر عليهما عوامل أخرى، مع تداخل وتشابك العلاقات بين هذه العوامل.

فقد هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة البترول عليه نظرًا إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية.

لذا فإن قيام الاقتصاد الريعي في الجزائر من الأخطاء الكبيرة التي يمكن أن تعود بكارثة مستقبلاً في حال حدوث أي خلل أو أزمة في مادة الذهب الأسود، وعدم تحضير بدائل اقتصادية تحفظ توازن الاقتصاد ومداخيل الدولة في ظل هذه المفاجآت، هي بحد ذاته مغامرة حقيقية لبلاد، ولو تأملنا ما تملكه الجزائر من ثروات أخرى غير النفط لوجدنا الكثير التي من خلالها يمكن أن تُشكل إضافة قوية ونوعية للاقتصاد الوطني.

وقد استدعى تكامل البحث من الناحية العلمية ضرورة التعرض بالتحليل للاقتصاد الجزائري، كونه اقتصادا قائما على إيرادات البترول، حيث برزت العلاقة بينهما منذ تأميم هذا القطاع في 24 فيفري 1971، إذ أُعتمد على إيراداته خلال فترة السبعينات في تمويل التنمية الشاملة، التي تميزت بتوزيع الاستثمارات في كل القطاعات، مما جعل الاقتصاد الجزائري رهينة تذبذبات الأسعار العالمية للبترول.

اختبار فرضيات البحث:

لقد تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات ممّا مكننا من معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول باعتبار هذه الأخيرة عمود الاقتصاد الجزائري، فهي من المجتمعات التي تعيش يومها الرغد على حساب الغد المجهول دون تفكير جاد وتسجيد للقرارات على أرض الواقع.

- **قبول الفرضية الأولى:** البترول سلعة ذات أهمية دولية تتميز بالنفاذية، النضوب، التجانس والتنوّع، له كثافة رأسمالية في كل مرحلة من مراحل تصنيعه، تتعدى أهميته الجانب الاقتصادي إلى مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية ممّا خلق صراعًا كبيرًا للسيطرة عليه إذ تمتلك دول الشرق الأوسط النسبة الاكبر من الاحتياطات البترولية العالمية بنسبة 60 % من مخزون العالم، فيما تُعتبر الدول الصناعية الكبرى على رأسها الو.م.أ أكبر المستهلكين والمنتجين للمشتقات النفطية.

- **قبول الفرضية الثانية:** يعزي تيار المعاصرة النظرية الاقتصادية إلى أربع مجموعات من المؤشرات التي تقيس حجم الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، مستوى الأسعار والوضع الاقتصادي الخارجي للبلد لتشكل بذلك الرباعي السحري المربع السحري لكالدور كأعظم قوة مفسرة للأداء الاقتصادي للبلد.

- **رفض الفرضية الثالثة:** الجباية البترولية هي وسيلة الدولة في الاستفادة من حقوق ملكيتها للثروات المحروقاتية التي تمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي، فقد مرت بعدة تغيرات وإصلاحات متواصلة في مضمونها القانوني وهذا تماشيا مع أهميتها الوطنية فهي ترتبط ارتباط وثيقا بتغيرات أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة والتي لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدولة المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية و الكوارث، إلا أن توازنات الاقتصاد الوطني الكلية لا تتأثر جميعها في الجزائر بتقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة. وهذا ما أثبتته الدراسة القياسية التي أبانت عن وجود اختلاف في الارتباط بين أهم و أبرز التوازنات الاقتصادية الكلية وسعر البترول.

نتائج البحث:

النتائج النظرية :

- تتأثر الميزانية العامة بأسعار البترول،حيث تضع الدولة الميزانية العامة على أساس سعر متوسطي للبرميل وهنا يتم تحديد الإيراد المتوقع من الجباية البترولية.
- يرتبط الميزان التجاري وميزان المدفوعات بتقلبات أسعار البترول إذ تمثل المحروقات نسبة 97.47% من صادرات الجزائر .
- تدهور حجم الاستثمارات العمومية خاصة سنة 1986 نتيجة تدهور أسعار البترول.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي يعتمد في تمويله على إيرادات الجباية البترولية.

- ترتبط المديونية بأسعار البترول حيث تُقدر خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات بـ 66.6% أي جزء كبير من قيمة صادرات المحروقات التي تمثل 97.47% من صادرات الجزائر.
- تدهور الناتج الداخلي الخام نتيجة انخفاض أسعار البترول التي تؤدى إلى تناقص حجم الاستثمارات.
- ارتفاع معدلات التضخم عرفت مستويات التضخم ارتفاعا كبيرا جراء حدوث أزمة أسعار البترول
- ارتفاع حجم البطالة إن انخفاض أسعار البترول بصفة مستمرة أثناء المخطط الخماسي الثاني خاصة سنة 1986.

النتائج التطبيقية:

- لا يوجد تأثير لأسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة لأن العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي وأسعار البترول ضعيفة جداً كون معامل التحديد صغير جداً (R^2 =0.00997) وهو ما يتعارض مع الجانب النظري .
- لا يوجد تأثير لأسعار البترول على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة لأن العلاقة الارتباطية بين البطالة وأسعار البترول ضعيفة جداً كون معامل التحديد صغير جداً(R^2 =0.000) وهو ما يتعارض مع الجانب النظري .
- لا يوجد تأثير لأسعار البترول على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة لأن العلاقة الارتباطية ضعيفة جداً بين التضخم وأسعار البترول كون معامل التحديد صغير جداً (R^2 =0.0015) وهو ما يتعارض مع الجانب النظري.
- وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وصافي الميزان التجاري فزيادة أسعار البترول بـ 04 وحدات تؤدي إلى زيادة صافي الميزان التجاري بـ 3.98 وهو ما يدل على العلاقة الارتباطية القوية للميزان التجاري على البترول (% 72.04= R^2) وهو ما يتوافق مع الجانب النظري .

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي والقياسي نقترح التوصيات التالية:

- يشكل قطاع البترول ثروة وطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي إذا ما تم تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة، وفي إطار تنظيم وتشريع بتروليين يتكفلان حماية هذه الثروة وعدم هدرها وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا، ويضمنان على الأقل اقتصادا قويًا مستقبلًا.

– تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وف عال يسهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي وحقيقي.

– التحول عن التعامل بالأورو حتي يمكن تفادي الخسائر الناجمة عن تدني قيمة الدولار الذي يُعتبر عملة تسعير البترول وتنويع مصادر استيراد السلع وخاصة من مناطق التعامل بالدولار لأنها ستكون أسعارها أقل مقارنة بالأورو.

– الاحتياطي البترولي العالمي متواضع مقارنة بالدول البترولية الكبرى كالسعودية و إيران، وبمستويات الإنتاج الحالية إذ لم تكن هناك اكتشافات بترولية جديدة و بكميات كبيرة، فإن بترول الجزائر سوف ينضب خلال 30 سنة، وسيتحول المشكل ليس فقط في أسعار البترول وإنما في وجود أو عدم وجود برميل البترول، ولذلك يجب التفكير و بصفة جديّة في الاستغلال الأمثل للإمكانيات البترولية الجزائرية و بكفاءة عالية.

– مراقبة العلاقة بين مستوى الاحتياطات البترولية باعتبارها مخزونًا استراتيجيًا ومستوى الإنتاج وتطور الاستهلاك بهدف إطالة مدة استغلال البترول خاصة، ومع دراسة الجدوى و الخيار بين إبقاء البترول في الآبار كأرصدة نقدية مُؤجلة إذ لم تكن هناك ضرورة موضوعية لزيادة الإنتاج، أو استخراجه وتحويله إلى فوائض ماليّة في شكل أرصدة مالية مُعجلة موضوعة في البنوك داخل البلاد و خارجها.

آفاق البحث:

تناولت الدراسة **أثر تقلبات أسعار البترول على متغيرات المربع السحري لكالدور** وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنه لا يخلو من النقائص، ونظرًا لاتساع الموضوع وقبل طيّ صفحات الدراسة تبادر إلى ذهننا أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- إمكانية تسعير البترول بغير الدولار وأثرها على الاقتصاد الجزائري.
- دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري الريعي والاقتصاد التونسي أو الاقتصاد المغاربي.
- ما بعد النفط، مصير كل من الأوبك والأوابك.
- دراسة معمقة لمصادر الطاقة البديلة في الجزائر ودرجة إمكانية إحلالها للبترول.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

– الكتب:

01-أحمد زهير شامية، **"النقود والمصارف"**، دار زهران للنشر، عمان، سنة 1993.

02-أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله ،" **اقتصاديات الموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة**"، مصر، 1995.

03-اسماعيل بن قانة، **"اقتصاد التنمية" (نظريات – نماذج – استراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

04-أشواق بن قدور، **"تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

05- البكري أنس، صافي وليد، **"النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002.

06-الروبي نبيل، **"التضخم في الاقتصاديات المختلفة"**، مؤسسة الثقافة العربية،لا – ت، مصر، سنة 1973.

07- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، **"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر، عمان، سنة 2003.

07- جينيك رودان، **" ألفباء عقود النفط، اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقيات"**، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، و.م.أ، 2005.

08-حافظ البرجاس،**"الصراع الدولي على النفط العربي"** ، بيسان للنشر ، بيروت، الطبعة1، سنة 2000.

09-حربي عريقات محمد، **"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر ، عمان، ط3، سنة 1999.

10- حربي عريقات محمد، **"مفاهيم ونظريات اقتصادية، التحليل الكلي والجزئي"**، دار وائل للنشر ، عمان، سنة 2004.

11-حسن عبد العزيز حسن، "**اقتصاديات الموارد**" ، زهراء الشرق، مصر، سنة 1996.

12- حسين عبد الله، "**اقتصاديات النفط والغاز**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007.

13- حمدي أحمد العناني، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار المصرية اللبنانية.

14- ضياء مجيد الموسوي،"**الأزمة الاقتصادية العالمية 86،89**"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة.

15- طارق الحاج، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار صفاء للنشر، عمان، سنة 1998.

16- عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 1999.

17-عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، "**الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج spss**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

18-عبد الرحمن يسري أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، سنة 1997.

19- عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة .1997

20-عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية،مصر، 2003.

21- عبد المجيد قدي، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

22-عبد المطلب عبد الحميد، "**النظرية الاقتصادية" (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

23- غازي حسين، "**التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1985.- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1983

24-محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي**"، دار القاهرة، مصر، 2001.

25- محمد عبد الباقي صلاح الدين وآخرون، "**إدارة الموارد البشرية**"، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 .

26-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **"التنمية الاقتصادية" (دراسات نظرية وتطبيقية)**، د.ط، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2003.

27- مجدي عبد الفتاح سليمان، **"علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام"**، دار الغريب، القاهرة، سنة 2002.

28- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، **"التمويل الدولي"**، طبعة 2008.

29- ناظم محمد نوري الشمري، **"النقود والمصارف والنظرية النقدية"**، دار زهران للنشر، عمان ط1، 1999.

30- يسري أحمد وآخرون، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، د.ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

- مذكرات التخرج

- **الأطروحات:**

31- محي الدين حمداني، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**"، (دراسة حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

32-كنوش عاشور ،"**الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004.

- **الماجستير:**

33-طيبة عبد العزيز، **"سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية"**، ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف سنة 2004-2005.

34-هندي كريم، "**الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

35-عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، سنة 2013-2014.

36-زيتوني هوارية،"**أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابن خلدون تيارت ،سنة 2010-2011.

37-عقبي لخضر، "**ميزان المدفوعات وآثاره على التجارة الخارجية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة وهران، 2010-2011.

38-قنادزة جميلة، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010-2011.

39- العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر** 1970-2006"، رسالة ماجيستر تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

40-بناني فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**"، (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2008.

41-بن جلول خالد، "**أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي" دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970 – 2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

42- حمادي نعيمة ،" **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986 – 2008**" ، مذكرة ماجستير سنة 2008 – 2009 .

43- قديري قويشح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة شلف ، سنة 2008-2009.

44-رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي، المباشر والنمو الاقتصادي" (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصادي دولي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

45- الشبول نايف، أحمد محمد صالح الجلال، "**دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006.

46- سمير بن عمور، "**إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"، رسالة ماجيستر-تخصص إدارة أعمال- جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.

47-وهيبة مشدن،" **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2005.

48- هاشم جمال، "**السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر**"، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988.

- **مهندس دولة:**

49-كراهي محمد أمين، دراسة تحليلية " **لمدى مساهمة الجباية البترولية في الميزانية العامة مع بناء نموذج تنبؤي لها**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة الجزائر، الدفعة 4، 2011-2012 .

- **الماستر:**

50-رقيق فاطمة الزهرة وآخرون، "**أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، سنة 2014-2015 .

- **الليسانس:**

51-سعداوي شرف الدين، " **أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر)**"، ليسانس تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2013.

52-عباسي برابح وآخرون، "**الجباية البترولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري**"، **تخصص اقتصاد وتسيير بترولي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، جامعة ورقلة، 2012، 2013.

53- سليماني نيرة وآخرون، "**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، سنة 2004-2005.

54- عياشي حكيمة وآخرون، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، سنة 2004-2005.

55- مختاري مراد وآخرون، "**الزكاة ودورها في معالجة البطالة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة يحي فارس، المدية، سنة 2005-2006.

-الجرائد الرسمية:

56- الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، الثلاثاء 12 جمادى الثانية عام 1426 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2005 أو المادة 84 من القانون رقم 05-07.

57- الديوان الوطني للإحصائيات (2000-2011) ، الجريدة الرسمية، العدد 2011/72، العدد 2012/72، العدد 2013/68 (2012 – 2014)، مشروع قانون المالية لسنة 2015 ومشروع

58- المادة 88 و94 من القانون رقم 05-07

59- المادة 92 من القانون 05-07.

60- المادة 83 من العدد 50 الجريدة الرسمية الصادرة في 12 جمادى الثانية الموافق لـ 19 يوليو 2005.

61- المادة 85 من العدد 50، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ: 12 جمادى الثانية، عام 1426 الموافق لـ 19 يوليو 2005.

62- المادة 87 من العدد 50 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 12 جمادى الثانية.

63-نشرة صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أفريل 2007.

- مقالات:

64- بن زيدان الحاج، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2010"**، مقالة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، تاريخ النشر، جويلية 2011، العدد 1.

65-زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **"أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت سنة 2003.

66-صندوق النقد الدولي، "**النظم المالية العامة للصناعات الاستراتيجية**"، التصميم والتطبيق، 2012.

67- كمال رزيق وآخرون، **"تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة البليدة، الجزائر.

68- محمد يونس الصانع، "**أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي**"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، سنة 2010.

69-"**مستجدات آفاق الاقليم الاقتصادي**"، يناير 2015.

- الدراسات:

70- وليد ناجي الجيالي، " دراسة بحثية حول البطالة"، الأكاديمية العربية، الدانمارك.

– المواقع الإلكترونية:

71-http://www.alriyadh.com/980337

72-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/MElmiah12/

BetrolGeo/sec01.doc_cvt.htm

73-http://www.acrseg.org/35499

74-http://www.brookings.edu

75-http://www.alghad.com/articles/831284

76-http://www.alriyadh.com/980337

77- http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg

78-http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg

79- http://www.bank-of-algeria.dz

ثانيا: باللغة الفرنسية.

- **Les ouvrages** :

80- Alain Samuelson," économie internationale contemporaine", Alger, 1993.

81- Chitour chems eddine , « la politique et le nouvel ordre pétrolier international » op4,1993,alger

82-Duflex claude, Karlin Michel, "la balance des paiements", économica, paris, 1994.

83-Guillochon Benard, Kawecki Annie, "économie internationale", Dunod, paris, 2009.

84-Said Benaissa, fiscalité, produits domaniaux parafiscalité, mégasoft, alger, 2001.

– Les rapports :

85-OAPEC, Rapport mensuel,10 Février 2016

86- OAPEC, Rapport Annuel, 2015

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات:

المصطلح	التفسير باللغة الأجنبية	الشرح باللغة العربية
OPEP	Organisation des pays exportateurs de pétrole	منظمة الدول المصدرة للبترول.
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	**OPEP** هي منظمة واختصار للتسمية باللغة الإنجليزية.
API	American Petroleum Institute	المعهد الأمريكي للبترول.
OECD/ OCDE	Organisation for Economic Cooperation and Development	منظمة مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية.
FMI	Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي.
GDP	Gross domestic product	نمو الناتج الداخلي.
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
MENAP	Middle Eastern and North African Perspectives	آفاق الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان.
CCA	Communauté centre-asiatique	مجتمع آسيا الوسطى والقوقاز
IPC	Independent Petroleum Company	شركة العراق للنفط.
CA	Chiffre d'affaire	رقم الأعمال.
SNPA		مجموعة شركات فرنسية.
ALNAFT	Agence Nationale pour la Irolation des Ressources en Hydrocarbures	الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

TRA	Taux sur les revenus pétrolier	الرسم على الدخل البترولي.
UPLIFT		قواعد التقييم المحددة في المادة رقم 87 من قانون المحروقات رقم 07/05.
ICR	Impôts Complémentaires sur les résultats	الضريبة التكميلية على النتائج.
FD	Fiscalité Pétrolière	الجباية البترولية.
CS	Pesconts standards	الأعباء الهيكلية.
R	Revenus	الاتاوة.
IDF	Impôt direct Pétrolier	الضريبة المباشرة البترولية.
PIB	Produits interne brute	الناتج الداخلي الخام.